AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT

تجليد صالح الأشقر
٢٢٩٧٧

المجلس الكبير للايالة التونسية

« القسم التونسي »

336.611
T926EA
1943

الحماية الافرنسية

الايالة التونسية

تقارير القسم التونسي

من

المجلس الكبير للايالة التونسية

« الدورة التاسعة عشر »

اكتوبر - نوفمبر ١٩٤٣

أ - جريدة اعضاء المجلس الكبير بالعمالة التونسية

ب - تقارير

ت - الاقتراحات المقدمة اثناء الدور التاسع عشر من جلسات المجلس الكبير

ث - فهرس

المطبعة التونسية نهج سوق البلاط عدد ٥٧ بتونس

فيما يتعلق بالنصوص الاساسيـة وجلسات فتح وختم دور الجلسات
وتقرير اللجنـة التحكيمية والاوراق الاضافية يراجـع مجموع
تقارير القسم الفرنساوي

جريدة اعضاء المجلس الكبير بالعمالة التونسية

١٩٤٣

« القسم التونسي »

نواب مدينة تونس واحوازها

السادة : المنصف العقبي - بنهج سيدي بن عروس عدد ٣١ بتونس
البير سيس - بشارع جول فيري عدد ٥٥ بتونس

.....

.....

نواب مجالس الجهات

الجهة الاولى (بنزرت)

.....

.....

.....

الجهة الثانية (تونس)

السادة : الطاهر بن عمار - برحبة الغنم بتونس
الصادق التلاتلي - بالمرسى
محمد بن محمد الملوح - بزغوان

الجهة الثالثة (الكاف)

السادة : عبد العزيز الباجي - بالكاف
علي بن الحاج - بشارع روسطان عدد ١١ بتونس
عبد الجليل الباجي - بالكاف

الجهة الرابعة (سوسة)

السادة : محمد بن رمضان - بنهج الصادقة بناية « لا ناصيونال » درج عدد ١ بتونس
عمر العواني - بالقيروان
الشاذلي بن رمضان - بشارع باب منارة بتونس

الجهة الخامسة (صفاقس)

السادة : الطاهر بن علي بن الطاهر - بالمطوية (قابس)
عبد الرحمن اللوز - بصفاقس

.....

نواب الحجرة التجارية التونسية بالحاضرة

السادة : سعيد الحنتوس - بنهج البلار عدد ٤٧ بتونس
محمد ماجول - بنهج الدباغين عدد ٢١ بتونس
احمد بن مامي - بسوق البركة بتونس
مامو جبرار - بشارع قرطاج عدد ٤٩ بتونس

.....

.....

نواب الحجرة الفلاحية التونسية بشمال المملكة التونسية

السادة : محمد الاخضر بن عطية - بنهج الواد زنقة فليس عدد ١٣ بتونس
الخطاب بوحجبة - بنهج سيدي الجلزي بتونس
المختار القرطبي - بنهج الحجرة عدد ٦ بتونس
ابو بكر بن عمر دبش - بمكثر
علاله بن الاخضر العشي - بسوق الخميس

.....

نواب الحجرة المختلطة لوسط الايالة

السادة : ارنيست وزان - بشارع مونجو بسوسة
حامد عكاشه - بمطحاء بيشون عدد ٥ بسوسة
شارل كوهين - بشارع جول فيري عدد ٢٦ بسوسة

نواب الحجرة المختلطة جنوب الايالة

السادة : مبروك بالقروي - بصفاقس
صالح بن قاسم حنتوس - بجربة
الفريد كوهين - بجربة

نائب الجالية الاسرائلية بالحاضرة

مسيو نسيم نطاف - بسوق الوزر عدد ٣٠ بتونس

نائب الجالية الاسرائلية بالجهات

مسيو فبكنور قاز - بصفاقس

نائبا التراب العسكري بجنوب المملكة

السادة : الجلبدي بن احمد العماري - بمدنين

عبد الرحمن الكليش - بجرزيس

تقارير

المجلس الكبير للايالة التونسيه

« القسم التونسي »

المجلس الكبير

القسم التونسي

الدورة التاسعة عشرة

اكتوبر ١٩٤٣

الجلسة الاولى العامة - ١١ اكتوبر ١٩٤٣ - افتتحت على الساعة الحادية عشرة والنصف .

عقد القسم التونسي بالمجلس الكبير جلسة عامة بقصر الشوري بتونس يوم ١١ اكتوبر على الساعة الحادية عشرة والنصف تحت رئاسة م . قرومان الكاتب العام للحكومة بمساعدة السيد الصادق التلاتلي واكبر الاعضاء سنا والسيد عبد الجليل الباجي اصغرهم سنا .

حضر الجلسة السادة :

المنصف العقبي	مامو جرار
البير بسيس	الحطاب بوحجبه
الطاهر بن عمار	المختار القرطبي
الصادق التلاتلي	ابوبكر بن عمر دبيش
محمد الملوح	ارنيست ايزان
عبد العزيز الباجي	حامد عكاشه

محمد بن رمضان	شارل كوهين
عمر العواني	نسيم نطاف
الشاذلي بن رمضان	الفريد كوهين
الطاهر بن طاهر	مبروك بن قروي
عبد الرحمن اللوز	صالح بن قاسم حنتوس
سعيد الحنتوس	فيكتور قاز
محمد ماجول	عبد الرحمن الكليش
احمد بن مامي	عبد الجليل الباحي
علي بن الحاج	

غاب السيد علالة بن الاخضر العشي الذي اعتذر عن مغيبه والسيد الجيلاني ابن احمد العماري

وحضر ايضا بالجلسة

م. دبوي نائبا عن مدير المال

م. سيكالدي نائبا عن مدير الاعانة والصحة العموميين.

م. سولمانيون هنري نائبا عن مدير الاقتصاد العام.

م. موط مستشار الايالة.

م. كرير مراقب عام نائبا عن مدير الشؤون السياسية.

ثم اعلن الرئيس بافتتاح الجلسة العامة الاولى للقسم التونسي قائلا : اوجه اولا تحيتي عند ما افتتح هاته الجلسة الى اميركم المعظم صاحب المملكة التونسية الذي بودي ان اؤكد له اخلاصنا المقترن بالاحترام وتعلقنا بجلالته

لا اريد استئناف ما كان تولى القيام به جناب المقيم العام رئاء زملائكم التونسيين الذين اختطفتهم يد المنون والذين اصبنا بفقدهم اليوم ولكن اريد ان احي ذكراهم واذكر اسماءهم في هاته الجلسة الاولى وهم السادة :

محمد الرصاع ـ البشير البكري ـ محمد المقدم ـ حمدة بن الشيخ ـ عثمان ابن عبد الرحمان بن النوري .

فهؤلاء لا يمكنهم واسفاه ان يشاركوا في السرور الحاصل لنا من استئناف جلسة هي رمزكما قال منذ هنيهة جناب الجنرال ماست بحرية القول التي تسترجعها البلاد التونسية ولا اريد زيادة البسط في الكلام بدون ان اعترف بالجميل في آن واحد لمن ضحوا بانفسهم وقضوا نحبهم لتمكيننا من استرجاع حرية القول هذا والمثل الاعلى الذي تصبوا اليه فرنسا والايالة التونسية .

سادتي :

اني اتيقن ان الاشغال التي سنتولى انجازها جميعا اثناء هاته الدورة يقع اجراؤها في جو ملؤه التفهم المتبادل محسب بل ملؤه التفهم المبني على اتحاد القلوب والتعاضد المتين واني اتمنى من صميم الفؤاد ان تكون هاته الاشغال مطبوعة بطابع ثقتكم وثقتكم هذه اعتبرها اعظم مقابل لما اشعر به نحوكم من العطف الذي لا يمكنكم ان تشكوا فيه نظرا لما لي من الاصدقاء الكثيرين في الاوساط الاسلامية ونظرا للكفاح الذي قمت به شخصيا ضد مبدا تفوق الاجناس بعضها على بعض طيلة عامين قضيا تحت كلكل الاضطهاد .

سادتي :

حيث ان هذا المجلس يتفرد بالحكم في مفاوضاته وفي برنامج عمله اطلب منكم ان تعينوا الساعة التي يمكن ان نجتمع فيها بعد الزوال لتشكيل المكتب ولتعيين اعضاء اللجان ايضا اذ وسعنا الوقت .

وفضت الجلسة وستعقد جلسة عامة اخرى على الساعة الثالثة بعد الزوال ليقع انتخاب المكتب وتعيين اللجنة المالية ولجنة الجهاز الاقتصادي .

الجلسة الثانية العامة

جلسة ١١ اكتوبر ١٩٤٣ بعد الزوال

عقد القسم التونسي للمجلس الكبير جلسة عامة بقصر الشوري يوم ١١ اكتوبر ١٩٤٣ على الساعة الثالثة بعد الزوال تحت رئاسة جناب م. قرومان الكاتب العام للحكومة بمساعدة السيد الصادق التلاتلي الذي هو اكبر الاعضاء سنا والسيد عبد العزيز الباجي الذي هو اصغرهم سنا .

حضر الجلسة السادة :

المنصف العقبي	الحطاب بوحجبه
البير بسيس	احمد بن مامي
الطاهر بن عمار	مامو جيرار
الصادق التلاتلي	المختار القرطبي
محمد الملوح	ابوبكر بن عمر دبيش
عبد العزيز الباجي	ارنيست وزان
علي ابن الحاج	حامد عكاشه
عبد الجليل الباجي	شارل كوهين
محمد بن رمضان	مبروك بن القروي
عمر العواني	صالح الحنتوس
الشاذلي بن رمضان	الفريد كوهين
الطاهر بن علي بن الطاهر	نسيم ناطاف
عبد الرحمان اللوز	فيكتور قيز

سعيد الحنتوس — عبد الرحمان الكليش

محمد ماجول — الجليدي بن احمد العماري

محمد الاخضر بن عطيه

تغيب عن الجلسة السيد علالة بن الاخضر العشي

وحضر ايضا الجلسة :

م. موط مستشار الابالة

م. كرير المراقب المدني نائبا عن مدير الامور الساسية

م. ديموي نائبا عن مدير المال

م. كابنتوس ممثل ديوان البريد

م. سولمانون هنري نائبا عن مدير الاقتصاد العام

صرح جناب الكاتب العام للحكومة م. قرومان قائلا : يجب على المجلس ان يشرع في انتخاب اعضاء المكتب وتعيين اعضاء لجنتي المالية والجهاز الاقتصادي.

تركب المكتب من :

كاهية رئيس : السيد الطاهر بن عمار

وكاهية رئيس نائب : السيد عبد العزيز الباجي

وكاتب نائب : نسيم نطاف

فجلس السيد الطاهر بن عمار وم. كوهين الفريد كل واحد فى مقعده حذو الرئيس ثم شرع المجلس في تعيين اعضاء اللجنتين المالية والجهاز الاقتصادي بطريق الاجماع علنا .

تركبت اللجنة المالية من السادة :

المختار القرطبي — محمد بن رمضان

محمد بن عطية — البير بسيس

الحطاب بوحجبة	الطاهر بن علي
شارل كوهين	علي بن الحاج
سعيد الحنوس	نطاف نسيم
محمد مجول	فكتور قيز

وتركبت لجنة الجهاز الاقتصادي من السادة

ابوبكر دبيش	الشاذلي بن رمضان
جرار مامو	عبد الرحمان كلش
حامد عكاشه	عبد الرحمان اللوز
وزان ارنست	عمر العواني
احمد بن مامي	محمد الملوح
مبروك بن القروي	صالح الحنتوس

ثم القى السيد الطاهر بن عمار كاهية الرئيس بالقسم التونسي بالمجلس الكبير الخطاب الاتي :

زملائي الاعزاء

اني اشكركم على ما ابديتموه نحوي من مراسم الثقة والتبجيل عندما بوأتموني مقعد رئيس للقسم التونسي بالمجلس الكبير واني شاعر بما للعمل الذي ايط بعهدتي من الاهمية واتساع النطاق ولكني مقدم عليه بعزم وثبات لاني اتحقق انكم ستشدون كلكم ازري وان جميع اعضاء القسم سيعملون هذا المجلس في دائرة اتحادمتين ولي الحرص في ان يكون اول واجب نفرضه علي خطتي ان احي بكامل التاثر ذكرى زملائي الراحلين وهم الحكيم التلاتلي والمحامي المقدم والسادة البشير البكري وحمدة ابن الشيخ ومحمد الرصاع وعثمان بن رحيم الذين حرم القسم التونسي من مساعدتهم ومعرفتهم الفنية اللتان كانت لهما على الاخص قيمة نفيسة لدى المجلس .

واني اطلب من الله ان يعجل بشفاء زملينا علاله بن العشي من مرض عضال جعله الان ناءيا عنا

زملائي الاعزاء

سيدي الرئيس

سادتي

لقد اجتازت بلادنا اشد ازمة في حياتها وان بواديها التي كانت ترفرف عليها اجنحة السلم صارت حقا ميادين قتال وخربت ديارنا بالبادية واتلفت اغنامنا والكثير منا اصابه الموت فالبعض لم يعثر على اثره والبعض الاخر شوهت خلقته تلك هي النتيجة المحزنة التي انجرت لنا من احتلال العدو لبلادنا طيلة ستة اشهر وكانت هناك دعاية حاذقة جدا اغتنمت فرصة ما اصابنا من الكوارث والمحن متعهدة في ذلك غالبا على تاييد الذين كان اولى لهم حسب واجبهم ان يكونوا قدوة لنا وحاولت تلك الدعاية ان تزعزع اركان تعلقنا بالدولة الحامية .

ومن حسن الحظ جاءت الجيوش الافرنسية والجيوش الحليفة في الوقت المناسب لتحرير البلاد التونسية ولكن التونسيين قد حملوا باجمهم مسؤولية حوادث متفرقة تسبب فيها بعض من ضل عن الطريق المستقيم وهذا من جراء ارشادات واهية وفكرة الغضب الذي يلازم في غالب الاحيان عصور التاريخ المضطربة وقد شاهدنا تدابير زجرية نالت جميع الطبقات واتخذت غالبا بمزيد المغالاة كما تحملنا السجن الاداري والخطايا المفروضة في بعض الاعمال على جميع السكان فنحتج على جميع هاته التدابير ونتمنى ان يطلق سراح اولائك الذين لم يقوموا باعمال تستحق الزجر وان يقع توزيع محصول ما وظف من الخطايا على جميع المنكوبين بعدالة وبدون اي ميز .

وعلمنا ان نعترف على كل حال بان جناب المقيم العام لما بلغته هاته الحوادث اصدر من حسن الحظ التعليمات اللازمة لوضع حد لتلك التصرفات التي لم يكن لها مبرر بالمرة وقد تمنى لنا الجنرال دقول عند زيارته تونس عيشا ملؤه التفاهم والاتحاد والرفاهة فذلك ما نتوق اليه ونرجو ان يحقق مقيمنا العام تلك الغاية

بتكوين جو يعلوه تالف القلوب والتوادد والصداقة وذلك بفضل اقواله وافعاله التي قد انت شمارها ان دماء مواطنينا الذين ازهقت ارواحهم في مختلف ميادين القتال اثناء دفاعهم جنبا لجنب مع رفقائهم الفرنسيين عن ما تصبو اليه فرنسا من المثل العليا وان الاعتداءات والآلام التي لم تزل تقاسيها اسرانا التونسيون كل ذلك تتمنى ان يتحقق فضله تقارب القلوب واتحاد الافكار لصالح الجميع .

وان ذلك التقارب والاتحاد لا يمكن تحقيقهما الا بازالة مانشاهده من نوع العداء الكامن نحو التونسي من جهة وبتحقيق رغائبنا الشرعية من جهة اخرى كما صرح بذلك تصريحا مبينا مليكنا المعظم في خطابه بمناسبة عيد الفطر

والبلاد التونسية كانت الميدان الحربي الذي اصيب باعظم النكبات في كامل الامبراطورية وقد تضررت طرقاتنا ومراسينا ومدننا وبوادينا ضررا ذا خطورة لا عهد لنا بها .

وليس في وسعنا ان نصلح تلك الاضرار لانها عبأ ليس في مقدور ولا من واجب الميزانية التونسية تحمله .

ولا يسعني عند الاطلاع على ميزانيتنا الا ان اعترف بما يخالجنا من التخوف الفعلي الذي من شانه ان يبعث فينا التشاؤم واحباط العزيمة لان الواجب يفرض على اليوم الاعراب عن ماتكنه ضمائركم وعن الحاجات الشرعية للامة التي تنوبها والتي لم تفتأ تظهر انقطاعنا بكل نزاهة في سبلها فاننا نشاهد من جهة ميزانية في تفاقم مستمر متظمنة زيادة متواصلة في المصاريف الادارية والمقادير اللازمة لتسديد عجز السكك الحديدية ومن جهة اخرى اعتمادات قليلة الاهمية معدة للنهوض الاقتصادي والاجتماعي ذلك النهوض الذي نعتمد عليه في تحسن حظ امة يربو عددها عن المليونين والنصف مصابة بالجمود في مقدرة انتاجها وتطورها .

ولا بد حقيقة ان نعترف باننا اذا تمادينا على ما هو جار الان من استعمال موارد ميزانيتنا تصير الاصلاحات الاساسية للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا صعبة ان لم نقل مستحيلة

ولا شيء مفيد يمكن انجازه قبل حل هاتين المشكلتين اللتين تعطلان اقتصاد البلاد الا وهما اولا المصاريف الادارية ثانيا عجز السكك الحديدية . لكما المسالتان اللتان طالما احتججنا في شانهما بدون فائدة

واني على علم من ان اعتدال ميزانية عام ١٩٤٣ وقع التحصيل عليه بدون احداث ضرائب جديدة تقريبا ولكن هذا التوازن امكن الحصول عليه بغاية السهولة ان وقعت اقامة مبلغ قدره مائتان وخمسون مليونا كرة واحدة من مدخرات القباضة .

وان وقعت المفاوضة على هاته المصاريف فما سيكون عملنا في السنة المقبلة اي في ظرف ثلاثة اشهر في شان ميزانية عام ١٩٤٤

وان اعتدال ميزانيتنا يجب ان نبحث عنه وان نقره على اساس متين لا على امكانيات عرضة لا نحقق اصلا رجوعها من جديد وينبغي اللا نغفل اثناء مفاوضاتنا وتصويتنا عن واجبنا في جعل حاجاتنا ملائمة بمقدرتنا على دفع الاداءات .

وهذه الحقائق الجوهرية نصدع بها بكل اخلاص واستقلال كما هي عادتنا بدون اي فكرة معادية نحو اي شخص كان .

ولكن لما كنا على يقين من انه لا توجد صيغة سحرية تسمح بارجاع الامور الا عاريها بهاته البلاد بدون تكاتف الجميع وجهود الجميع وتضحية الجميع فاننا نعلن على رؤوس الاشهاد وجوب اتباع سياسة مشاركة اساسها حسن النية والولاء مبنية على العدل دون الامتيازات .

ان سياسة تقضي بتشريكنا تشريكا فعليا في تسيير شؤون بلادنا لهي من التدابير التي يتاكد انجازها كل التاكيد .

لكن نشاهد بكل الاسف ان حقوقنا اليوم صارت اضعف من ذي قبل بعد بقائنا منذ عام ١٩٣٩ بدون ان يكون لنا حق الاشراف على الميزانية ومن ذلك انه حرم علينا انتقاد ميزانية الكتابة العامة والمناقشة فيها ومن ذلك ايضا ما فوجئنا به من تخوير في نظام تراب الابالة تسبب عنه احداث ثلاثمائة خطة وقع تسديدها باعوان غالبهم من الفرنساويين فهذه التدابير الاخيرة قلبت راسا عن عقب نظاما مر عليه

ما يزيد عن السنين سنة وهذا النظام مع ما كان يقتضيه من الاصلاح قد اتى بالنتيجة المحمودة .

فهل هذا الوقت هو الذي ينبغي ان تجري فيه هاته التغييرات العظيمة التي لم تسترشد في شانها اية هيئة من الهيئات الممثلة لسكان الايالة ولا شك انها لو ابدت رايها في ذلك لما وافقت على تلك التغييرات .

وفي هذه المناسبة فاني ممنون شديد من الجنرال كاترو المكلف بتنسيق الشؤون الاسلامية حيث قاله بالتصريحات الاتية اثناء محادثة دارت بينه وبين محرر « لمجلة تام » :

« انه ينبغي ان نلاحظ ان الصفة الوقتية للجنة تمنعها من احداث تغييرات « عظيمة في السياسة الاهلية وان تعيين كيفية حل المسائل الجزائرية هو من خصائص « الحكومة التي سيقع تشكيلها بفرنسا .

« ان عصر السيطرة الاستعمارية قد انقضى او انه كما مضت العصور التي تعتبر « فيها بعض الاجناس عاجزة وبعض الشعوب قاصرة على الدوام .

« ان مدنيتنا هي عنصر اولي والافكار الرئيسية التي تتالف منها طبيعتها تطبع « بطابعها الشعوب التي تكلفنا بشؤونها وهاته الشعوب تستيقظ من نومها وتفكر في « حالها وتشعر بذاتيتها .

« وان الافراد المتركبة منها تلك الشعوب اخذوا يتطلعون الى جزء قليل من « الحرية والى تنمية مواهبهم تنمية كافية والى استعمال نشاطهم وما اكتسبوه من « المعارف وذلك في ميادين الحياة العامة .

وتظهر سياسة المشاركة اليوم ضرورة مع نوع من الحرية في العمل من الطرفين فتهذيب النخابات الاهلية بتراب ما وراء البحار وقبولها في تسيير شؤون بلادها وشؤون الامبراطورية وتحريكها فيما بعد في تدبير مصالح فرنسا وذلك باعتبار اصنافها والضمانات اللازمة واحداث فكرة التضامن والثقة بهاته الوسائل كل ذلك من المبادي التي اشار الى قيمتها الادبية والسياسية ذلك الرجل العظيم لدولة

فرانسا الذي تقدمه اليوم مثلا لمن يحاول حرماننا من الوسائل التي تؤهلنا للمشاركة في تدبير تراث البلاد التونسية واستغلاله والانتفاع بثمرته .

وبن لنا الثقة التامة في المستقبل لما تيقنا ان هاته السياسة قد صرح بتتبعها م. ماسقلي كاتب الدولة للشؤون الخارجية عند زيارته لهاته البلاد والجنرال كاترو ومقيمنا العام الجنرال ماست .

وانا نؤكد هاته المناسبة اعتمادنا التام على الرجل العظيم الذي يدير امور البلاد التونسية ونكبر خصاله ومناقبه التي تجعله في اعيننا احسن عامل للتقارب بين فرنسا والبلاد التونسية.

وفي الختام نوجه مراسم احترامنا الى الجنرال دي قول والجنرال جيرو العاملان في سبيل النصر الفرنساوي والى ملكنا المعظم سيدنا ومولانا محمد الامين باشا باي دام له العز والبقاء . والى الجنرال كاترو والى اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني التي يترقب منها السكان التونسيون بفارغ صبر وبكل ثقة انجاز رغايبهم الشرعية المتأكدة .

وبقي لنا واجب يلذ لنا القيام به الا وهو الترحيب برئيسنا الهمام م. فرومان الكاتب العام للحكومة التونسية ولنا اليقين في ان مشاركتنا مع جنابه ستكون مبنية دائما على الثقة والاخلاص رائقة المنهج غزيرة النتائج .

زملائي الاعزاء ان كرسيكا التي هي قطعة من فرنسا قد تم تحريرها بعد شمال افريقيا واني اتيقن ان اكون معبرا عن احساسكم جميعا عندما اتمنى تحرير كامل تراب فرنسا بدورها في القريب العاجل لنرى فرنسا العزيزة تسترجع المكانة التي تستحقها بين الدول العظام.

ثم القى م. الفريد كوهين كاتب المكتب الخطاب الاتي :

زملائي الاعزاء

لقد شرفتموني باسنادكم لي خطة كاتب القسم النوسي بالمجلس الكبير التي كان يمكن لكثير من زملائي ان يترشحوا لها ولكن مجلسكم اراد بانتخابي لهذا

المنصب ان يقيم الدليل الواضح على الوفاق التام والتآخي الموجود بين عنصري الشعب التونسي المركب من مسلمين واسرائيليين .

وبالرغم عن دعاية مطلقة العنان وقوانين تبين على سوء النية واحتلال هذا القطر من طرف جنود المحور مدة سنة اشهر فان سياسة المسلم نحو مواطنه اليهودي لم يغيرها تغيير او لمس في ذلك حجة اخرى ان كانت هناك حاجة للادلاء على ان اغلبية سكان هذه البلاد لم يريدوا بالمرة قبول المشاركة مع العدو آثرين احترام تقاليدهم ومبادئهم الدينية في آن واحد ثم بعد هذا سادتي لا انسى ان مصالحنا جميعا مشتركة وانه يتحتم علينا ان نتوخى المشاركة التامة مع رئيسنا الهمام في سلك سياسة تونسة حسنة او بالاحرى ان نشرع في خدمة الميزانية على احسن ما يرام .

هذا وان التفوق بكلمات غير مفيدة لمن شانه ان يضيع عنكم وقتكم النفيس ولكن اسمحوا لي ان اضم صوتي لصوت كاهيتنا العزيز بالقسم التونسي لاتمنى تحريرا عاجلا لكامل تراب فرانسا وارخبيلها . قرومان الكاتب العام للحكومة الذي تفضل بقوله في الخطاب الذي القاه صيحة اليوم انه لم يزل من انصار المشاركة بين الفرنساويين والتونسيين ومن اعداء القوانين المفرقة بين الاجناس .

وفي الختام صرح جناب الكاتب العام للحكومة م. قرومان :

سادتي :

لا يسعني الوقت لاعبر لكم كما كنت اود الطريقة التي يعول جناب المقدم العام ومعاونوه وانا من جملتهم على اتباعها لمشاركتكم في العمل في جو ملؤه الوئام الذي اشار اليه منذ هنيهة السيد الطاهر بن عمار .

وسانتهز الفرصة اثناء الجلسة المقبلة لاشرح لكم باطناب وبكل اخلاص ما كنت اريد ان اصرح به لكم .

واني اشكر السيد الطاهر بن عمار على ما تفضل به علي من التمنيات واني ارحب به وبسائر اعضاء المكتب وهم السادة :

عبد العزيز الباحي .

الفريد كوهين .

نسيم نطاف .

كما اجدد ترحابي لهم بمبوئهم هذا المقعد وكذلك الى اعضاء المكتب الذي سنشرع في الاشغال اثناء هاته الدورة .

وقبل انفضاض الجلسة افوه بكلمتين مرسومتين بافئدتنا وسنكون غالقتين بهائنا اثناء كامل هاته الدورة واثناء اشغالكم الا وهما : تونس وفرنسا

تصفيق ....

وفصت الجلسة على الساعة الرابعة والنصف بعد الزوال .

الجلسة العامة الثالثة

المنعقدة في غرة نوفمبر سنة ١٩٤٣ على الساعة الرابعة بعد الزوال

(نبذة مستخرجة من محضر الجلسة)

عقد القسم النونسي للمجلس الكبر جلسة في غرة نوفمبر عام ١٩٤٣ على الساعة الرابعة مساء لتعيين نائب عنه بالمجلس الشوري الوقتي بعاصمة الجزائر .

وكان برأس الجلسة م. قرومان الكاتب العام للحكومة بمعاضدة السيد الطاهر ابن عمر كاهية رئيس القسم النونسي وم. الفريد كوهين كاتب القسم المذكور .

وحضر الجلسة المذكورة كافة اعضاء المجلس ما عدى السادة :

المنصف العقبي

وسعيد الحنتوس

وصالح الحنبوس

ومسروك القروي

وعلاله العش

وحضر الجلسة ايضا :

م. حامي مدير الاقتصاد العام

وم. سوماني المتفقد العام للمصالح الادارية

وم. سكالدي نائبا عن مدير الاعانة والصحة العمومتين

وم. دوبوي نائبا عن مدير المالية

ثم تلا رئيس الجلسة نص الاذن الصادر في ١٧ سبتمبر عام ١٩٤٣ في شان تاسيس مجلس شوري وقتي .

وبين على الاخص انه يجب على القسم التونسي المجلس الكبير ان ينتخب نائبا عنه بالمجلس الشوري المذكور طبق احكام الفصل التاسع عشر من الاذن المشار اليه.

وهذا الانتخاب يجب ان يقع بطريقة سرية .

وبعد توقف الجلسة برهة من الزمان شرع في الانتخاب المذكور الذي اسفر عن النتيجة الآتية :

عدد الناخبين ٢٧

حصل السيد الطاهر بن عمار على ١٧ صوتا

والسيد محمد بن رمضان على ١٠ اصوات

ثم اعلن الرئيس انتخاب السيد الطاهر بن عمار بصفة نائب عن القسم التونسي المجلس الكبير بالمجلس الشوري الوقتي .

فتفوه السيد الطاهر بن عمار بما يأتي :

اني متأثر جدا وان ذلك لدليل على ما تضمروه لي من الود والعطف الامر الذي انا ممنون به لكم غاية الامتنان وزيادة على ذلك ان تلك الظاهرة الصادرة من طرفكم لها اعتبار خاص في الظروف الصعبة التي نجتازها ونظرا لما عسى ان يطرأ من الحوادث الخطيرة .

زملائي الاعزاء

تحققوا اني ساستمد من الثقة التي تفضلتم بوضعها في اليوم من جديد كامل ما يلزمني من القوة والاخلاص للقيام دائما بالواجبات الجديدة التي ترومون اناطتها بعهدتي وسابذل جهدي لاكون جديرا بعطفكم .

م. قرومان :

اعتقد اني ساكون ترجمان هذا المجلس الذي اتشرف برئاسته ان وجهت لكم تهاني لما حظيتم به من هذا الانتخاب .

ستتوجهون بصفة عضو بالمجلس الشوري للحكومة الفرنسوية واظن ايها السادة ان في ذلك رمزا عظيما بليغا للمشاركة في العمل بين الفرنساويين والتونسيين ويعذ لي ان اقول انه لاول مرة يتوجه تونسي للعاصمة ليتبوأ مقعدا بالمجلس الشوري الفرنسوي للحكومة الفرنسوية .

يا سيدي الطاهر بن عمار ستتوجهون وستقومون بمهمتكم بفضل ما لكم من التجربة ومن الخصال الحميدة الامر الذي مكنكم من تبوأ منصب كاهية رئيس القسم التونسي كما انكم تتمتعون بعطف زملائكم التونسين وبعطف زملائكم الفرنسيين وكذلك بعطف الذين يشاركون مثلي في تدبير شؤون الحماية بالايالة التونسية .

واني اوجه لكم اصالة عن نفسي ونيابة عن زملائكم عبارات التهاني من صميم الفؤاد .

السيد الطاهر بن عمار :

ان عبارات التهاني التي تفضلتم بتوجيهها الي قد حلت مني كما ذكرته آنفا موقع الاحساس واؤمل ان لا يعتريني الفشل في القيام بواجبي .

امضاء الرئيس :
قرومان

امضاء الكاتب :
ا. كوهين

الجلسة العامة الرابعة

في ٤ نوفمبر ١٩٤٣

عقد القسم التونسي للمجلس الكبير جلسة عامة يوم الخميس في ٤ نوفمبر ١٩٤٣ على الساعة العاشرة تحت رئاسة م. قرومان الكاتب العام للحكومة بمساعدة السيد عبد العزيز الباجي نائب كاهية الرئيس وم. الفريد كوهين الكاتب .

وحضر هاته الجلسة :

السادة البير بسس – الصادق التلاتلي – محمد بن محمد الملوح – عبدالعزيز الباجي – علي بن الحاج – عبد الجليل الباجي – محمد بن رمضان – عمر العواني الشاذلي بن رمضان – الطاهر بن علي بن الطاهر – عبد الرحمن اللوز – سعيد الحنتوس – محمد ماجول – احمد بن مامي – مامو جرار – محمد الاخضر بن عطية الحطاب بوحجبة – المختار القرطبي – ابو بكر بن عمر دبيش – ارنست ابزان حامد عكاشة – شارل كوهين – مبروك بن القروي – صالح بن قاسم حنتوس – الفريد كوهين – نسيم نطاف – فيكتور فاز – الجليدي بن احمد العماري – عبد الرحمن الكليش .

وكان غائبا :

السادة : الطاهر بن عمار – علالة بن الاخضر العشي – المنصف العقبي .

وحضر ايضا هاته الجلسة م. م. :

بريناش نائبا عن مدير الاشغال العامة

سولمانيون نائبا عن مدير الاقتصاد العام

سيكالدي نائبا عن مدير الصحة والاعانة العموميتين

ديوي نائبا عن مدير المال

بارون المعتمد لدى القسم الاول

بيرو نائبا عن المعتمد لدى العدلية التونسية

بوني رئيس مصلحة بالكتابة العامة للحكومة

فوقع تبادل آراء بين السادة محمد بن رمضان والصادق اللاتلي وعلي بن الحاج والسر بسيس فيما يتعلق بمسالة التقريرين العامين تقرير اللجنة المالية وتقرير اللجنة الاقتصادية هل انه سنقع المناقشة في شانهما بابا بعد باب بعد الانتهاء من قراءة كل منهما ام انه سنقع تلاوة كل باب ثم المناقشة فيه .

فقرر المجلس ان يسمع كامل قراءة التقريرين وان يناقش بعد في مقدرات الميزانية بابا بابا .

فاعطى م. فرومان الكلمة لم. البير بسيس ليتولى قراءة تقريره العام .

التقرير المالي العام لميتر البير بسيس (المقرر العام)

سادتي

بعد مضي اربع سنوات قضيناها في سنة من النوم نجد انفسنا اليوم عاقدين جلسة عامة بالقسم التونسي المجلس الكبير ولا فائدة في تذكير ما انطوت عليه تلك السنوات من الحوادث .

ان ابرام الهدنة والمدة التي قضيناها تحت حكومة فيشي ونزول الحلفاء بافريقيا الشمالية واحتلال جنود المحور للايالة التونسية وتحرير ترابها في شهر ماي تلك هي الحوادث التي تبين اسباب السكوت الطويل الذي فرض علينا ولكن بدون ان نجد فيها ما يبرر ذلك السكوت .

وحيث انه لم يقع استدعاء مجلسنا الا في شهر اكتوبر سنة ١٩٤٣ للنظر في لائحة ميزان سنة ١٩٤٣ وانه سيجتمع من جديد في ديسمبر المقبل للتامل من لائحة

ميزان سنة ١٩٤٤ هل بعضهم يظنون انه ربما كان الاولى انتظار لشهر ديسمبر المقبل للنظر لا في لائحة ميزانية سنة ١٩٤٣ بل في كيفية وقوع العمل بها وفي لائحة ميزانية عام ١٩٤٤ في آن واحد .

ولكن خلافا لما يظنه هؤلاء نحن نرى انه من واجبنا شكر جناب المقسم العام الجنرال ماست على ما قرره من عدم تاخير اجتماعنا هذا الاول لان في نظرنا دلالة على ما لرجال الدولة من الرغبة الاكيدة لارجاع حرية مؤسساتنا الى نصابها عملا بالمبادي الديمقراطية التي سنسير فرانسا بمقتضاها بعد تحرير ترابها .

سادتي :

ان قسمنا خولني شرفا عظيما في هذا العام مثل السنين السابقة بتعييني مقررا عاما للجنتكم المالية فاني اشكره على ذلك واؤمل ان التقرير الذي ساعرضه عليكم والذي يتضمن بدقة ما قررته لجنتكم اثناء جلساتها سيحضى من طرفكم بحسن القبول وان التقرير العام للجنة المالية له صفة خاصة في هذا العام حيث انه هو التقرير الوحيد الذي تقدمه لكم اللجنة المذكورة .

وكنا عينا بادي بدء مقررا خاصا لكل باب من ابواب الميزانية ولكن بعد امعان النظر في هاته الميزانيات وجدنا انفسنا ازاء ارقام تعذر علينا المناقشة فيها لما سابينه لكم من الاسباب ولذا فقد رأينا ان التقرير العام لعام ١٩٤٣ يمكن ان يقوم مقام التقارير الخاصة هذا ولم يستقر رأينا على ذلك الا منذ بضعة ايام وقد جمعنا زملائي الوثائق والحجج المفيدة لتحرير تقاريرهم ونظرا للمصلحة العامة لم يترددوا في العدول عن عملهم الخاص وتفضلوا علي بتمكيني من الاستفادة منها فاشكر اذا زملائي السادة علي بن الحاج والخطاب بوحجة ومحمد ماجول والحكيم القرطبي وسعيد الحنتوس ومحمد الاخضر بن عطية والطاهر بن علي وم. م. فبكتور قيز وشارل كوهين على ما امدوني به من الاعانة وما استقر عليه الراي من تقديم تقرير واحد لمصلحة الجميع قد صير مهمتي اعظم عبء من ذي قبل واني اشعر بوطأتها وخطرها وافدم لكم سلفا المعذرة عما تقفون عليه في عملي هذا من القصور والنقص .

وبما اننا لم نعقد اجتماعا منذ شهر ديسمبر سنة ١٩٣٩ الذي نظرنا اثناءه في لائحة الميزانية المتعلقة بعام ١٩٤٠ فلم نشاهد حينئذ تنفيذ ميزانية عام ١٩٤٠ وهي الاخيرة التي نظرنا فيها ولم نطلع ايضا على اللائحتي الراجعتين لعامي ١٩٤١ و١٩٤٢ ولا على اجراء العمل بهما كما ازيد على ذلك اننا لم نقف على لائحة ميزانية عام ١٩٤٣ التي اجتمع مجلسنا هذا بقصد النظر فيها .

فكيف تتسنى لنا ان نسمي ذلك لائحة وهي في الحقيقة ميزانية انجزت مداخلها وانفقت مصاريفها على ستة عشرة اجزاء من اثني عشر جزءا ووقع البت في الاداءات المرسومة بها وتم نشرها والعمل بها فانحصرت المسالة حينئذ في مشاهدة ما مر وانقضى وفي المصادقة ليس الا على ما وقع من الاعمال .

وكان في وسعنا في ظروف اخرى ان نحتج ضد هذه الطريقة التي تقضي على حقوقنا ولكن تقرير جناب المقيم العام فيما يتعلق باللائحة الملحقة لميزانية عام ١٩٤٣ تضمن جميع الطمينات في هذا الموضوع حيث جاء فيه ما يلي :

« اني ارغب من المجلس ان يوافق على ميزانية سنة ١٩٤٣ وعلى ملحقها وبذلك « يصادق على التدابير التي اتخذتها واتخذها اسلافي من قبل نظرا للظروف واني « ساعرض على المجلس قبل اخر هذا العام لائحة الميزانية المقبلة واحقق له من الان « انه يمكنه التامل مما تعرضه الحكومة في المستقبل من المقترحات وذلك بكامل « ميزاته التي ارجعت اليه » .

سادتي :

ما هي لائحة الميزانية المعروضة علينا اليوم وما هي العبر التي نستمدها منها ؟

ان ميزانية عام ١٩٤٣ كانت تبلغ مداخيلها	١٣١٢٥١٤٥٠٠
ومصاريفها	١٣١٠٠٤٠٩٠٠
بوجود فاضل قدره	٢٤٧٣٦٠٠

فاذا اضفنا الى مقدار	١٣١٠٠٤٠٩٠٠
المرسوم باللائحة مبلغا قدره	١٨٩٤٨٠٠٠٠
الذي تضمنته اللائحة المضافة للميزانية نحصل على مصاريف جملتها	١٤٩٩٥٢٠٩٠٠
ولكن في الوقت الذي كان يجري فيه تقدير زيادة في المصاريف مبلغها	١٨٩٤٨٠٠٠٠
لوحظ ان هناك نقص في مداخيل الميزانية يقدر فيما يظهر	٢٠٠٠٠٠٠٠٠
ان كامل العجز يبلغ	٣٨٩٤٨٠٠٠٠

وازاء هذا المبلغ من المصاريف الذي قدره فرنكات ١٤٩٩٥٢٠٠٠٠ يحصل لنا نوع من الاستغراب اذا فكرنا ان ميزانية عام ١٩٤٠ اي الميزانية الاخيرة التي وافقنا عليها كانت تتضمن من المصاريف ما قدره ٨١١٠٠٠٠٠٠ فرنك وهذا المقدار كان اذاك في نظرنا عظيما جدا

وخلال ثلاثة اعوام حدثت زيادة نسبتها تقرب من مائة في المائة فيما يتعلق بالمصاريف وهاته الزيادة الواقعة دفعة واحدة لعظمة التاثير علينا فيما يظهر لا سيما اننا لم نتمكن من اجتياز مرحلتي عام ١٩٤١ وعام ١٩٤٢ شيئا فشيئا

فمن اين حصل هذا التفاقم المستمر في المصاريف ومن اين اتت ايضا هاته الزيادة المسترسلة في المداخيل الا فيما يتعلق بميزانية عام ١٩٤٣ الاخيرة التي يظهر فيها ما كان للظروف الاستثنائية التي اجتزناها في زمن احتلال جنود المحور لبلادنا من التاثير المباشر على مداخيل الميزانية المذكورة

فاذا امعنا النظر في لائحة ميزانية عام ١٩٤٣ واللائحة الملحقة بها اللتين وقع عرضهما علينا وجدنا ثلاثة اسباب اصلية لهاته الزيادة الفاحشة في المصاريف :

١) زيادة في المصاريف الراجعة للمتوظفين

٢) زيادة في المصاريف المتعلقة بالمواد

٣) التحوير الاداري الذي احدث زيادة مصاريف اخرى للمتوظفين وللمواد هذا وكانت جلساتنا الاولى لهذه الدورة يعلو جوها نوع ما من التشاؤم ازاء هذا التفاقم الجديد للمصاريف الادارية والحال اننا كنا نطلب في كل سنة من الادارة التنقيص من هاته المصاريف مستدلين لديها بالارقام ومبينين لها انه لا يمكن ابدا للقطر ان يحرز على تحسين في حالته الاقتصادية والاجتماعية ما دامت احسن منتوجاته والجانب الاوفر من ميزانيته تلتهمها المصاريف الادارية من جهة وعجز السكك الحديدية من جهة اخرى

وكانت المصاريف المتعلقة بالادارة والمواد تبلغ ما يقرب من ٤٠٠ مليون من ميزانية قدرها ٨٨٠ مليون لعام ١٩٤٠

وسنة ١٩٤٣ تتضمن الميزانية المحررة في اول الامر

والتي قدرها ١٣١٠ مليون مبلغا من المصاريف الادارية	٥٤٥٠٠٠٠٠٠
ومن مصاريف المواد ما قدره	١١٥٠٠٠٠٠٠
	٦٦٠٠٠٠٠٠٠
وفي ملحق قدره ٢٠٤ مليون بلغت مصاريف المتوظفين	٩٧٧٠٠٠٠٠
ومصاريف المواد الادارية	٢٦٢٥٠٠٠٠
الجملة	٧٨٣٩٥٠٠٠٠

لكن ينبغي ان تضاف لهذه الارقام مختلف المصاريف الاخرى الراجعة للمتوظفين والتي يمكن ان نجدها في مصاريف الدائرة السنية وفي عجز السكك الحديدية وفي الراجعة للمصالح الاعتبادية وفي مصاريف القيام بشؤون الطرقات وغيرها

وزيادة على ذلك ينبغي ان نلاحظ ان المصاريف المتعلقة بمواد الخدمة لزم التنقيص منها في هذا العام اذ كان من المستحيل اشتراؤها لفقد جميعها بالايالة التونسية

فيمكن لنا حينئذ ان نؤكد بدون ان نخشى اي معارضة ان المصاريف الادارية تلتهم بنسبة ٧٠ في المائة على سبيل التقريب من ميزانية المملكة

واما عجز شركة السكك الحديدية الذي امكننا تسديده في عام ١٩٤٢ بفصل ما اتخذناه من الاقتصاد في المصاريف والزيادة في التعريفات واستعمال اموال الخزينة غير ان ذلك العجز رجع الى الوجود بمبلغ ستين مليونا مع اعتبار ما يجب طرحه من مدخول الاداءات

ولكن ايها السادة ان ما توقعناه واوجسنا خيفة زال بفضل ما جاد به على قسمنا جناب الجنرال ماست المقيم العام لفرنسا بتونس من التصريحات في ١٨ اكتوبر تلك التصريحات التي اتلو عليكم منها مرة اخرى ما يهم ميزانية الايالة :

سادتي :

اني افهم جيدا ما لكم من الاهتمام كما اني افهم كل الفهم ما يحسونه من تعاظم عباء الهيكل الاداري ويكون لكم الحق في ذلك لو كانت لنظام المراقبة صبغة الدوام والاستمرار ولكن ليس من ذلك شيء وهذا الطور للمراقبة المبينة ينقضي بعد امد ليس في الامكان تعيينه ولكن انقضاؤه آت لا محالة وبعد ذلك تتصدى البلاد التونسية للعمل مع مراقبة اخف وطاة وتشاهدون اذ ذلك حصول النقص في عدد المراقبات المدنية وحينئذ تخفيفا في مصاريف الميزانية .

ولعلكم تظنون بلا شك ان ذلك انما هو عبارة على آمال تعلق على المستقبل ولكنها مواعيد قطعها جناب المقيم العام نفسه وبما انها صدرت لها منه بصفة رسمية فانه يحق لنا ان نعتبر انه ابتداء من ميزانية ١٩٤٤ التي ستعرض علينا لائحتها في ظرف شهر سنشاهد انجاز اصلاح اداري يفضي الى تنقيص في عدد المتوظفين وتخفيف في نظام المراقبات المدنية وانخراط التونسيين انخراطا متزائدا في سلك ادارة قطرهم ومراقبة سيره .

وبعد بيان هاته الاعتبارات ذات الصبغة العامة يحسن بنا ان نغوص في التامل من نفس الميزانية المعروضة علينا .

هذا واني باتفاق مع لجنتكم المالية لا اتعطل للمجادلة في شان ارقام قليلة الاهمية وذلك بزداد وضوحا ما ساعرضه عليكم واني ارـد فقط النظر فيما عرضته علينا الادارة من طلب الاعتمادات بابا بابا وان البحث عن اسباب زيادة المصاريف في كل من تلك الابواب وعما ادخل من التغيرات في عـدد اعوان كل ادارة كما اريـد ان ابدي في شان الارقام عند الاقتضاء ملاحظات لايمكن ان تؤثر كما لايخفى علينا اي تاثير على لائحة ميزانية المعروضة علينا حيث انه قد وقع العمل بها كما ذكرته لكم غير ان تلك الملاحظات ستبين للادارة ما ترمي اليه رغائبنا الصريحة من الاقتصاد وذلك لنجتنب رفض ما عسى ان يعرض علينا بالميزانية المقبلة من الاعتمادات الراجعة للمصاريف الادارية .

الباب الاول ـ ادارة المال

يتضمن هذا الباب مصاريف جملتها ٦٧٨٠٩٧٢٠٠ فرنك بزيادة ٥ في المائة بالنسبة لعام ١٩٤٠

لاشيء يستحق الذكر في شان ميزانيتي الدائرة السنية للحضرة العليـة دام عزها وعلاها والسفارة العامة اللتين لاتتضمنان الا زيادات اعتيادية وبالنسبة للمصالح الملحقة بالسفارة العامة فان المصاريف بعد ما كانت قدرها ١٥٠٠٠٠٠٠ في عام ١٩٤٠ بلغـت في عـام ١٩٤٣ ٩٠٠٠٠٠٠٠ اي بزيـادة ٧٥ مليونـا ولكن يجب ان يطرح من ذلك ٧٠ مليونا المتعلقة بالمخزن والتي تحملتها الدولة الفرنساوية يعني ان نلاحظ لكم فقط ان عدد متوظفي المراقبات المدنية اصبح ١٧٢ بعـد ان كان ١٥٠ والاحظ لكم ايضا هذه الزيادة بالخصوص لا سيما انه كما ستشاهدونه فيما بعد يوجد في ملحق الميزانية رسم زيادة جديدة في متوظفي المراقبـات المدنية وهذه الزيـادة معتبرة اذ انها تتعلق بثلاث وتسعين خطة بالنسبة للجهات وبخمس وخمسين خطـة بادارة الشؤون السياسية .

غير ان قسمنا لم يفتأ منذ زمن طويل يستلفت انظار الحكومة في امكان انجاز الاقتصاد سواء في مصاريف الاعمال او في مصاريف المراقبات المدنية وهذا التوفير الممكن التحصيل عليه والذي ينمناه الجميع كان بينا بمجرد اجراء مقارنة بين مختلف جهات البلاد التونسية فبينما يوجد في الجهة الرابعة مراقبة مدنية لمائتي الف من السكان وفي الجهة الخامسة مراقبة مدنية لمائة الف من السكان نرى بالجهات الاخرى مراقبة مدنية لستين او سبعين الفا من السكان ويظهر انه يمكن تحوير النظام على قاعدة تشبه على الاقل القاعدة المتخذة بالنسبة للجهة الخامسة ان لم تكن تماثل القاعدة المتخذة بالنسبة للجهة الرابعة وان هذا التحوير يبدو سهل الانجاز خصوصا وان وسائل النقل الحالية تسمح لرئيس من الرؤساء ان يتنقل بسهولة اكثر من ذي قبل وهناك مجال لاغتنام الوقت بصفة معتبرة ولاجراء مراقبة ايسر واسرع من ذي قبل اذا نظرنا بين وسائل التنقل على متن الخيل في اوابل الحماية وبين وسائل النقل الحالية كالارتال والسيارات والطائرات .

ان ادارة مصالح التشريع وسن القوانين التي كانت في عام ١٩٤٠ مرسومة بالباب الثاني من الميزانية اعني بالكتابة العامة قد رسمت الان بالباب الاول وبعد ان كانت مصاريف العدلية الفرنساوية تبلغ فرنكات ٧٠٠٠٠٠٠ في عام ١٩٤٠ صارت تبلغ فرنكات ١١٥٠٠٠٠٠ في عام ١٩٤٣ واصبح عدد منوظفيها ٢٢٠ بعد ان كان ١٩٢ والزيادة في كلا هذين الرقمين سببها احداث دائرة الاستئناف ومحكمتي صفاقس والكاف هذا وان مجلسكم لا يقوم باي احتجاج في هذا الموضوع ولكنه يأسف فقط لعدم التفكير في اكمال الهيئات العدلية بالابالة بتاسيس دائرة استئناف لنوازل المجلس المختلط واني ارى من واجبي تقديم اقتراح مجلسنا مرة اخرى

وان ميزانية المجلس المختلط بعد ان كانت مقدرة تبلغ ١٢٠٠٠٠٠ فرنك في عام ١٩٤٠ تجاوزت بقليل ثلاثة ملايين في عام ١٩٤٣ وعدد اعوان المجلس المذكور بعد ان كان ٤٦ صار ٩٤ .

سادتي : ان لجنتكم توافق على هذه الزيادة في عدد الموظفين تلك الزيادة من شانها ان تساعد انتشار تسجيل الاراضي اي تطهير النظام العقاري بهذه الدار

وكل ما سيجري في هذا الصدد يحضى على ما نظن بموافقة مجلسنا فاقرار نظامنا العقاري واعطاؤه اكثر قيمة من ذي قبل ليحصل على القروض وتمكين جميع المالكين وعلى الاخص اهل البادية منهم من النجاة من مخالف المرابين كل ذلك هو عبارة عن تقدم حقيقي من فائدة التونسيين ان يؤيدوه .

اما الوسائل المراد اتخاذها لفائدة المتوظفين فانه سيقع درسها في آخر التقرير غير اني الاحظ لكم من الآن ان هذا الفصل المشتمل على الاجراءات التي اتخذت لفائدة جميع المتوظفين لا توجد في المستقبل على هذه الصفة بميزانية ١٩٤٤ اذ هذه المصاريف سيقع توزيعها على جميع الابواب وستظهر في مصاريف كل ادارة على نسبة عدد اعوانها

وما حصل من الزيادة في الدين العمري الذي صار قدره ٣٩ مليونا في عام ١٩٤٣ بعد ان كان ٢٢ مليونا في عام ١٩٤٠ اي على نسبة ٨٢ في المائة بعد الى:

١) الى تحسين حالة المتوظفين المحالين على التقاعد .

٢) الى ان المتوظفين المعاونين الذين بلغوا سن التقاعد ولم تكن لهم اي منحة تقاعد يتمتعون بها الى حد الآن خولت لهم جراية عمرية وكان من قلة الانصاف ان يطرد اناس قاموا بخدمة الدولة مدة اعوام طويلة بدون ان يحقق لهم ادنى استراحة وحيث انه يتعذر قانونا تخويلهم التمتع بنظام التقاعد امكن لنا ان نمنحهم جراية عمرية الامر الذي يعتبر تقدما حميدا

٣) الى ان وقع رسم منح عائلية بميزانية سنة ١٩٤٣ كانت ترسم سابقا بفصل جامع من الباب الاول وقدر تلك المنح ٥٧٠٠٠٠٠ فرنك فليس هناك حينئذ مصاريف جديدة انما هو تغيير في ترسم المصاريف

٤) الى ان الايالة التونسية شاركت في تكوين جرايات للموظفين الملحقين بالادارات التونسية والتابعين لهيئة متوظفي فرانسا

وان المصاريف المتعلقة بادارة الاداءات غير قارة وباقامة الضرايب واستخلاصها وان ما يلزم لشراء المواد الاولية لصنع المنسوجات المنطبق عليها نظام الاخصاصات

وغيرها كل ذلك بلغ ٦٥٠٠٠٠٠٠ فرنك في عام ١٩٤٣ بعد ان كان مقداره ٥٢٠٠٠٠٠٠ فرنك في عام ١٩٤٠ فيما يخص المتوظفين ويشمل المقدار المذكور انفا المصاريف الراجعة لمصلحة املاك الدولة التي كانت ملحقة بادارة الشؤون الاقتصادية ومقدار هاته المصاريف ١٥٠٠٠٠٠٠ في عام ١٩٤٠

ومصاريف المنتوجات الراجعة لادارة الاختصاصات كانت تبلغ في عام ١٩٤٠ ٤١٠ ٠٠٠٠ فرنك فصارت ١٣٢٠٠٠٠٠٠ في عام ١٩٤٣ اي بزيادة ٤٠٠ في المائة غير انه في مقابلة هاته المصاريف يوجد في باب المداخيل ما يكفي لتديد تلك المصاريف وزيادة

ولا نختم الكلام على الباب الاول المتعلق بالمالية بدون ان الاحظ لكم ان الاعتمادات الراجعة للجهاز التي كان قدره مليونا في عام ١٩٤٠ بقيت كما كانت عليه وان عدد الموظفين الذين كان يبلغ ١٥٨٠ عونا في عام ١٩٤٠ صار ١٥٨١ في عام ١٩٤٣ اي بزيادة عون واحد (ان لم نعتبر الثمانية والثلاثين عونا النابعين لمصلحة املاك الدولة الملحقة بادارة المال)

ولا يسعنا الا ان نعبر على عظيم سرورنا في هذا الصدد لم ذكرتي مدير ادارة المال الهمام ونتمنى ان نشاهد في المصالح الاخرى اثر نفس هذا الاهتمام بالتقيص من المصاريف الادارية والاقتصاد في اموال الدولة

الباب الثاني ـ الكتابة العامة للحكومة

ان الكتابة العامة للحكومة التونسية صارت كما تشاهدون ذلك في نفس عنوان هذا الباب ـ الكتابة العامة للحكومة فقط وان لم يكن في الحسبان حذف كلمة « تونسة » فمن الواجب علي ان اعترف بان ذلك الحذف ليس له ادنى تاثير على الميزانية ولو لم يقع الا حذف كلمة من هذا الباب لما تعرض الى ذلك مقرركم العام

للميزانية لكن هذا الحذف مفهوم اذ كل ما كان له الصبغة التونسية بهاته الادارة صار مفقودا ناهيك على الاخص ان العدلية وادارة الشرطة وادارة الاعمال ووزراء الحضرة العلية دام عزها وعلاها صاروا غير تابعين للكتابة العامة ولكن في مقابلة ذلك الحق الى الكتابة العامة ادارة الاسطول التجاري ومصلحة الشبيبة ومصلحة التربية العامة والرياضة ومصلحة الصناعة والحرف .

هذا وقد قرر ارجاع ادارة الاسطول التجاري الى ادارة الاشغال العمومية بعنوان بسيط وهو قسم الملاحة والصيد كما قرر الحاق قسمي الشبيبة والرياضة بادارة العلوم والمعارف .

فبسبب التغييرات العظمة التي ادخلت على ميزانية الكتابة العامة صارت المقارنة بين مصاريف عام ١٩٤٠ ومصاريف عام ١٩٤٣ صعبة جدا غير انه يمكننا ان نلاحظ ان بهذا الباب زيادة في عدد الاعوان ٣٠٠ منهم ٩٥ لمصلحة الشبيبة و ٩١ لمصلحة الرياضات و ٣٤ لمصلحتي الصناعة والحرف فهناك حينئذ ثلاث مصالح كلها جديدة .

يسمح لي ان نلاحظ بدون تجاوز نطاق الميزانية ان معظم الدواليب المحدثة لم تكن مرغوبا فيها حيث ان الدولة تعول على حذفها ولنا الامل الوطيد في ان نرى لائحة ميزانية عام ١٩٤٤ يحتوي على تحوير هاته الحالة تحويرا كاملا حيث لا شيء يبررها الان الا ان اذا وقع ضم مؤسستي الشبيبة والرياضات الى هيئات اخرى مع اعطائها عناوين اخرى .

وادارة الاسطول التجاري التي كانت سابقا تسمى بمصلحة الصيد والملاحة الحقت بالكتابة العامة في عام ١٩٤١ وها هي ترجع الى ادارة الاشغال العمومية والحقيقة انها رجعت اليها بزيادة عونين على جملة متوظفيها مع اعتبار مدير للاسطول التجاري .

سادتي : مهما كان الفخر الذي تكسبنا اياه هذه الادارة الجديدة ومهما كانت رغبتنا في ان نرى البواخر التونسية تجوب البحار النائية يجب علينا مع ذلك ان

نسلم بان مراكبنا الشراعية القليلة والمركب المكلف بحراسة الصيد ومركبنا العتيق اللطيف المسمى « اوجين رنزال » لا يمكن ان يبرر وجود تلك المراكب بدخ من هذا القبيل ونجد هناك صورة من الصور التي كان الاولى ان ينقص فيها من عدد الاداريين او على الاقل ان لا يزاد في عددهم بدون الحاق اي ضرر بالسكان وان الاسعاف العمومي الذي بلغ في عام ١٩٤ اربعين مليونا صار في عام ١٩٤٣ ٥٢ مليونا بزيادة ٢٩ عونا منهم ١١ طبيبا وذلك بدون اعتبار ما وقع طلبه بملحق الميزانية الذي يتضمن ترفيع الاعانات الممنوحة للمعاهد العمومية والمعاهد المعدة لقبول المرضى وقدره ثمانية ملايين كما يتضمن الملحق المذكور احداث ١٢٩ خطة جديدة منها على الاخص خطة طبيب اختصاصي في حمى المستنقعات و ١١٦ خطة مسعفة اجتماعية

ولا يسع لجنتنا الا الموافقة على التحسينات الواقع انجازها في ميدان الاسعاف والصحة العموميتين وسنذكر لكم مقرر ميزانية الجهاز الاقتصادي ما ينمناه السكان التونسيون في هذا الصدد.

الباب الثالث ـ الامن العام

بلغت هذه الميزانية ٩٩ مليونا في عام ١٩٤٣ بعد ان كانت اعتماداتها في عام ١٩٤٠ ٤٣ مليونا اي هناك زيادة على نسبة ١٣٠ في المائة وصار عدد موظفيها ٢٦٣٠ بعد ان كان ١٧٠٧ فكان قدر الزيادة في عدد الخطط ٩٠٠ خطة يرجع جلها للشرطة (٨١٠ خطة جديدة).

فما هو الخطر الذي كان يهدد حياتنا في عام ١٩٤٠؟ وما هي الكوارث التي كنا هدفا لها؟ فقد نجونا من ذلك بدون ان نشعر!! ٨١٠ عونا زائدون كان يعتبر وجودهم شيئا ضروريا لراحتنا! ٨١٠ جدد عونا يسهرون على اشخاصنا ومكاسبنا لكنهم كانوا حقا يسهرون ايضا على افكارنا!

ولا شك ان هذه الزيادة الفاحشة والتي لامبرر لها يمكن ان تظهر اليوم البعض

منها مفيدا نظرا لتكاثر عدد السكان العظيم الناشيء عن مجيء جنود الحلفاء او عن اتيان اللاجئين ولضرورة مراقبة السوق الاسود الى غير ذلك... ولكن مهما كانت الاسباب التي من شانها تؤيد ابقاء البعض من الاعوان المذكورين بصفة موقتة فانه يجب الرجوع في اقرب وقت الى العدد الذي كان موجودا في زمن السلم.

فان لجنتنا تطلب ان يقدم لها ابتداء من ميزانية عام ١٩٤٤ اقتراحات ترمي الى التحصيل على اقتصاد عظيم جدا وان تعذر الرجوع حالا الى القديم لآولائك الاعوان فانه ينبغي أن لا يبقى بالادارة من زاد على العدد المذكور الا بصفة اعوان زائدين على العدد القانوني.

ان القانون الاساسي لهيآت المتوظفين بالايالة التونسية يتضمن خطتي مراقب عام للشرطة والحال انه لا يوجد بالجزائر الا مراقب عام واحد للشرطة وان فرنسا بتمامها لم يكن بها الا سبعة من هؤلاء المتوظفين والادارة التونسية الكريمة جادت علينا الان بخمسة منهم احدهم يشغل الان منصبا في ادارة غير ادارة الامن

اني اعلم ان ما لزم اتخاذه من ارجاع بعض الموظفين الى مناصبهم هو السبب في وجود خمسة مراقبين عامين للشرطة ولكننا نطلب من الحكومة ايجاد الدواء الناجع لهذه الحالة

ومصاريف القيام بشؤون المساجين في عام ١٩٤٣ قدرها ٨٤٠٠٠٠٠ بعد ان كانت في عام ١٩٤٠ ٢٨٠٠٠٠٠ لكن يرجع ذلك الى ارتفاع المصروف اليومي والى عدد المساجين

الباب الرابع ـ الامور الاقتصادية

كانت هذه الادارة تشتمل في عام ١٩٤٠ على مصلحة الشغل ومصلحة املاك الدولة وفصل هام لمصلحة القروض ومصلحة الاعانات ان مصلحة الشغل الحقت بالكتابة العامة كما انتقلت الاعتمادات الاخرى الى ادارة المال فاذا حذفنا جميع الاعتمادات

المرسومة لهاته الفصول في عام ١٩٤٠ راينا ان ميزانية الامور الاقتصادية تبلغ اذاك واحدا وعشرين مليونا والحال انها تتضمن الان واحدا وثلاثين مليونا يعني زيادة نسبتها اربعون في المائة ونسبت في هاته الزيادة العظيمة مصلحة المراقبة التجارية والاقتصاد .

ولا يخفى عليكم سادتي الدور المهم الذي قامت به ادارة الشؤون الاقتصادية في المدة الاخيرة لانها كانت تهيمن على كامل اقتصاد البلاد التونسية وتجارتها .

فان الضرورة التي حملت على جمع الواردات والصادرات وتنظيمها وكذلك الواجبات المنجرة من اجراء عمليات الصرف وضرورة توزيع المواد التي كانت تقل شيئا فشيئا توزيعا محكما كل ذلك فرض على الحكومة القيام مقام جميع التجار تقريبا على الاقل بهاته البلاد كما سيفرض عليها ايضا فيما يتعلق جلب البضائع من وراء البحار وان تستمر على القيام باشتراء البضائع من الخارج وسيقوم بهاته المهمة ديوان التجارة مع الخارج .

ولكن بجانب ما كان جاريا وضروريا احدثت عدة مصالح وجمعت صناعة تؤيدها ادارة الشؤون الاقتصادية فقد احدثت هذه الجمعيات في البلاد فروعا كثيرة الى حد انه قاربت القضاء علينا عوض ان تقوم بحمايتنا .

فاتخذ امر سررنا به في ١٢ اوت ١٩٤٣ يقضي بتحريرنا من هذه الدواوين والغائها حالا .

ان الدور الذي ستضطر بـه ادارة الاقتصاد العام القيام به ريثما تاتي ظروف مساعـدة اكثر من دي قبل تسنعيد فيها التجارة حريتها لصالح الجميع هـو دور لم تزل عظيم الاهمية .

وسيلاحظ مقرركم العام ان النظر في هاتـه الميزانية ادانا الى ملاحظة ان كل ما يتعلق بالدواوين وباللجان او الصناديق لم يقع عرضه علينا كما اننا نجهل تماما سير بعض هاته الدواوين التي كانت تتصرف في مبالغ عظيمة من الامـوال وعمليات هذه الدواوين تبلغ عشرات الملايين بل مئات الملايين وفي الحقيقة انه لم يمتنع اي مدير

من مديري الادارات من ابداء بيانات في شان مقدرات ميزانية ادارته لما طلبت منه لجنتكم ذلك بغاية الدقة .

ولكن مما لا شك فيه اننا نجهل تماما جزئيات هاته العمليات وانه ليس لنا ان نبدي اي راي في مثال الفواضل ونرى على كل حال ان للمجلس الكبير حق الاطلاع على جميع هاته الدواوين وانه يجب عرض ميزانياتها عليه ليمكن له ابداء رايه في صلوحيتها وفيما تزديه من المزايا او في الارباح التي تحصل عليها وكذلك في شان وجه استعمالها .

هذا وان م . جامي ذلك الشاب المدير الجديد للاقتصاد العام اظهر كامل المقدرة والرصانة خلال جلسات طوال عند ما امدنا بجميع الارشادات التي رانها لجنتكم مفيدة لها .

وقبل ان اتمم الكلام على هذا الباب فان لجنتكم تقدم من جديد اقتراحها وهو يرمي الى ان يخصص لجميع اعضاء المجلس الكبير محل على الاقل يكون به كاتب وناسخة بآلة الكتابة ومكتبة وخزينة لجمع الوثائق ليتمكن الاعضاء المذكورون في غير اوان دورات اجتماع مجلسهم من التلاقي بعضهم مع بعض ومن مبادلة ارائهم ومن مراجعة الوثائق التي يحتاجون اليها وذلك ريثما يستقر المجلس الكبير بمحل يخصص له كامل العام .

الباب الخامس ـ ادارة العلوم والمعارف

تتضمن ميزانيتها مائة وثمانية عشر مليونا في عام ١٩٤٣ بعد ان كانت تسعين مليونا في عام ١٩٤٠ هناك زيادة قدرها ثمانية وعشرون مليونا ونسبتها ٢٥ في المائة وهاته النسبة في الزيادة هي اقل ما لاحظناه بعد اعتبار نسبة الزيادات لميزانية ادارة المال ولكن اذا سررنا بما شاهدناه في ميزانية ادارة المال فانه يجب علينا القول باننا

كنا نود ان نشاهد ميزانية ادارة التعليم العمومي مزدهرة اكثر من ذي قبل محكمة التوزيع بالنسبة للاعتمادات وذلك ليمكن احداث كثير من المنشئات وتوسيع نطاق التعليم بكامل فروع النشاط الفكري والصناعي والرياضي وفيما يتعلق بعدد الاعوان المرسوم بهذا الباب فليس هناك فرق بين عام ١٩٤٠ وعام ١٩٤٣

سادتي :

اني اطلب منكم ان تفكروا في المقارنة بين ميزانية الشرطة وميزانية ادارة العلوم والمعارف فنلاحظ ان ميزانية الشرطة تتضمن زيادة نسبتها ١٣٠ في المائة راجعة الى المتوظفين وان ميزانية ادارة العلوم والمعارف لا تغيير فيها بلا فائدة حينئذ في اظهار نتيجة ذلك لقد انضح الصبح لذي عينين

الباب السادس ـ ادارة الجيش التونسي

ان الزيادة في عدد ضباط الحرس الحضرة العلية دام عزها وعلاها وترفيع جراياتهم والاعتمادات اللازمة لتموين اعوان الحرس المذكور الذين لم يتغير عددهم كل ذلك يبين ويبرر الزيادة في هاته الميزانية التي صارت ٩ ملايين في عام ١٩٤٣ بعد ان كانت خمسة ملايين و ٥٠٠٠٠٠ في عام ١٩٤٠

الباب السابع ـ ادارة الاشغال العمومية

بلغت ميزانية هاته الادارة ١٣٧٠٠٠٠٠٠ في عام ١٩٤٣ بعد ان كانت ١٠١٠٠٠٠٠٠ مليون في عام ١٩٤٠ فهناك زيادة نسبتها ٣٥ في المائة خصصت كلها تقريبا للمتوظفين ومواد الخدمة وكان م. قوسلان مسرورا لما اخبركم بانه منذ عام

١٩٤٠ الى يومنا هذا وقع النقيص ٥٧ عونا من ادارته رغم العمليات الجديدة التي يجب على ادارته القيام بها

فمع شكرنا لم. قوسلان على النتيجة الحاصلة نرى من الواجب علينا ان نعترف بوجود شائبة في هذا الصدد لا تعزى الى مدير الاشغال العمومية ولا الى ادارته ولكن الى المجلس الكبير نفسه فيلومنا ان نعترف بخطئنا ولقد صرحت سنة ١٩٤٠ في تقريري العام بما ياتي :

«يجب ان لا ننسى ان مسالة القيام بشئون الطرقات تطرح امامنا في كل سنة وفي غالب الاحيان لم نوافق على الاعتمادات التي كانت تراها ادارة الاشغال العمومية لازمة . .وبما ان لنا راس مال عظيما يجب علينا ان لا نتركه هدفا للتلف ومن جملة الحجج التي بعثتنا في عام ١٩٤٠ على رفض كامل الاعتماد المطلوب هو ما رايتا من ان المرور على الطرقات سيقل اثر التجنيد ومن جراء تسخير غالب السيارات والكميونات

فما اعظم الخطا الذي ارتكبناه في ذلك والحق يقال ولكن من الذي كان يفكر في احتلال البلاد التونسية ؟ ومن الذي كان يتصور مجيء مئات الالاف من السيارات المختلفة الانواع المانية وطليانية اولا ثم بريطانية وامريكية التي كانت تنهال كالسيول الجارية على طرقاتنا وجسورنا وانكم ايها السادة على علم مما انجر من ذلك يجب اصلاح كل شيء يجب تحوير كل شيء فينحتم بذل مئات من الملايين لذلك ولكن كما قلنا لجناب م. ماسيقلي المكلف بالشؤون الخارجية اثناء زيارته لتونس ومثلما ذكرناه لجناب الجنرال كاترو وكما لاحظناه مرارا لجناب المقيم العام فان هناك مصاريف وخسائر حربية لا يمكن للميزانية التونسية ولا يجب عليها ان تتحمل عباءها

وسنرى فيما بعد بمناسبة النظر في اضرار الحرب وفي قرض مليار من الفرنكات ماذا يكون التعديل عليه في شان هاته الاصلاحات ان ادارة شؤون ديوان المواني الذي حاول من يهمهم الامر ان يسترهبونا به اسفر عن فواضل بالميزانية قل ما حصلنا عليها من شركة المراسي فهانه تجربة يجب ان يستثمرها ولم نعرف حتى

الان نتيجة التصرف في ميزانية هذا الديوان في عام ١٩٤٣ ولكن من المحقق ان الميزانية المذكورة سيعتريها العجز من جراء الاضطرابات الخارقة للعادة التي احدثتها الحرب في ميدان الملاحة واستقلال المراسي .

وفيما يتعلق بالسكك الحديدية فهناك كما بينته لكم عجز حقيقي قدره ستون مليونا ويمكن ان ينقص مقدار هذا العجز اذا نسنى لنا ان نستخلص مالنا على جنود المحور من الدين الذي قدره خمسة وعشرون مليونا والذي لم يزل محال الريبة والشك .

ولقد راق لنا اثناء جلسات لجنتنا نلقي البسطة البينة التي القاها على مسامعنا جناب الكلونيل اريفاتز في شان مصلحة الطرقات وبين انا كيف نقصت جملة حمولة السيارات المعدة للنقل حتى صارت الف طن نصفها غير صالح للاستعمال والى ست عربات يوميا فيما يخص السكك الحديدية كما بين كيف نمت تلك الحمولة كل شهر حتى بلغت ست مائة طن من الكميونات ومائة عربة كل يوم فيما يتعلق بالسكك الحديدية وهذه النتيجة لما يغبط عليها ان قارناها بالنتيجة التي حصلت عليها البلدان المجاورة لنا .

وان هذا التنظيم الذي يشكر عليه جناب الكلونيل ارفاتز يبعث فينا الامل الوطيد والنشاط العظيم الا ان مسالة السكك الحديدية ما زالت برمتها وسنعود المزاحمة بين السكك الحديدية والطرقات بعد الحرب .

الباب الثامن ـ العدلية التونسية

ان الزيادة التي تتضمنها ميزانية هاته الادارة على نسبة خمسين في المائة بالنظر لعام ١٩٤٠ والحال انه لم يزد في عدد الاعوان الا ثلاثة بلغت مقدرات الميزانية المذكورة اثنين وعشرين مليونا في السنة الجارية بعد ان كان قدرها بخمسة عشر مليونا في عام ١٩٤٠ والسبب في ذلك تحسين حالة الحكام الذي سرنا ان نلاحظ تسويتهم مع زملائهم الفرنسيين كما انتفع بهاته الزيادات جميع المتوظفين كبيرهم وصغيرهم وعند

ما تاملت لجنتكم في الميزانية المذكورة سعت لتعرف هل القي نهائيا التحوير المعول على انجازه والذي يرمي الى تمكين السلط الادارية اي العمال من اصدار الاحكام كما سالت هل لا يقع ابدا الباس بين سلط التنفيذ والسلط العدلية فاعطانا جميع التطمينات م. لاموت واكد لنا ان العدلية التونسية محتفظة بجميع امتيازاتها .

وفي الوقت الذي يفارق فيه م. لاموت منصب معتمد بالعدلية التونسية لبلوغه سن التقاعد فان لجنتكم لا تتركه يبارح هذا المنصب بدون ان تعبر له عما يخالجها من عظيم الاسف لفراقه .

الباب التاسع ـ البريد والتلغراف

ان المداخيل التي تتضمنها هاته الميزانية كانت حتما اقل من المقدرات لا سيما فيما يتعلق بالتالفون بالخصوص وذلك ان تلك مداخيل التليفون قدرها ٨ ملايين في مقابلة مقدرات مبلغها ثلاثون مليونا وان جملة عجز ميزانية ادارة البريد تبلغ ٢٧ مليونا على سبيل التقريب .

وان العجز المذكور يشمله عجز كامل الميزانية للايالة لعام ١٩٤٣ متماوقع تقديمه الينا ولذا قررنا رفض ما وقع عرضه علينا من الزيادة في المعاليم لتكون مساوية للمعاليم الجاري بها العمل بفرانسا وبالجزائر .

استعرضنا بسرعة في جميع ابواب لائحة الميزانية لعام ١٩٤٣ وينبغي الان ان نتامل تفصيلا من لائحة الملحق المعروض علينا مع لائحة الميزانية والمطلوب منا في الملحق هو زيادة في المصاريف قدرها ١٩٨٤٨٠٠٠ وزيادة في المداخيل قدرها ٢٧٣ مليون .

وتتركب الزيادة في المصاريف كما ياتي :

وسائل عامة متخذة لفائدة الموظفين ولمتقاعدي اعوان

شركة السكك الحديدية	٩٧٧٠٠٠٠٠
تحوير النظام الاداري	١١٧٥٠٠٠٠
مصاريف اخرى	٨٠٠٣٠٠٠٠
الجملة	١٨٩٤٨٠٠٠٠

ومصاريف التاج تشتمل على قسم يتعلق بما بقي على ذمة الملك السابق ولا يتكرر ذلك بلائحة ميزانية عام ١٩٤٤

وفي القسم الثاني نجد مصاريف راجعة للموظفين منها فرنكات ٢٧٧٠٠٠ جعلت لاحداث خطط بديوان البلاد التونسية بعاصمة الجزائر ومنها فرنكات ١٧٠٠٠٠٠ استعملت لتسديد مصاريف مواد الخدمة

وفي القسم الثالث نجد مصاريف لاحداث خطط جديدة مبلغها فرنكات ١٤٠٠٠٠٠ ومصاريف متعلقة بوسائل وقع اتخاذها لفائدة الموظفين يبلغ قدرها فرنكات ١٣٤٠٠٠٠ وهذه المبالغ الثلاثة وقع صرفها من جراء الزيادة في اعوان المراقبات المدنية تلك الزيادة التي ابدينا رأينا في شانها

وتضخم الدين العمومي بما يجب على البلاد التونسية في المشاركة في مصاريف ميزانية اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني وعين مقدار تلك المشاركة الى خمسة في المائة من جملة المبلغ الذي قدره ٥٠٠ مليون يشارك في تحمله كامل تراب شمال افريقيا وافريقيا الفرنساوية الوطنى وهذا المقدار المعين الى ٢٥ مليونا يلتبس فالمقدار الذي وظفه ام الوطن منذ غرة جويلية ١٩٣٩ بعنوان المشاركة في مصاريف الجهاز الدفاعي عن تراب المملكة والذي كان يبلغ ١٥ مليونا فلا نحتاج اذا الا لرسم مبلغ عشرة ملايين بالميزانية وانا لمسرورون بالمشاركة مع اللجنة للتحرير الوطني في القيام بمأموريتها

السامية وبزداد سرورنا عنه اضمحلال هاته المصاريف لان ذلك يكون دلالة على تحرير تراب فرنسا

ويقدر عجز شركة السكك الحديدية كما سطه لكم آنفا ستين مليونا وهناك قسم عظيم من هذا العجز يقدر بخمسة وعشرين مليونا يقع على ذمة جيوش المحور ويجب اعتباره في جملة المصاريف اللازمة لتلافي الاضرار الناجمة عن الحرب

وتشمل مصاريف المواد اي المصاريف الادارية على اثني عشر مليونا لمدة سنة اشهر بقصد تسديد المصاريف اللازمة للقيام بشؤون عدة اشخاص راجعين بالنظر الى دول المحور وشؤون المعتقلين المدنيين وكذلك للقيام بتموينهم وبمراقبتهم وتطلب لجنتكم ان لا تتحمل ميزانية الايالة بهاته المصاريف الناشئة عن حاجات الحرب .

والمصاريف الراجعة للصالح الاجتماعي ناتجة عن مقتضيات القانون الاساسي الجديد للمدارس القرءانية التي توافق على الاعتمادات المتعلقة بها ولكننا نطلب ان لا يقع البت في وضع القانون الاساسي لهاته المدارس الا بعد ان تنظر فيه لجنة نيابية عن المجلس الكبير .

وهناك من الاعتمادات الممنوحة للمعاهد العمومية المعدة لقبول المرضى ما يبرر ترفيعا في الاعتمادات مبلغه ثمانية ملايين وان المصاريف الناشئة عن الوسائل المتخذة لفائدة جميع الموظفين والمستخدمين التونسيين تستغرق اوفر جانب من اللائحة الملخصة للميزانية حيث انها تبلغ فرنكات ٧٦٧٠٠٠٠٠ تضاف لها المبالغ المخصصة بنفس ذلك العنوان في الميزانيات الاخيرة كما تضاف لها الزيادة المرسومة باللائحة الاصلية لميزانية عام ١٩٤٣ ومقدارها ٧٧٢٠٠٠٠٠ وهاته المصاريف مهما كانت اهميتها يبررها ارتفاع اسعار المعاش المتزايد كل يوم بصفة مشطة وعلاوة على ذلك فانه يجب الاقدام في التصريح بان هاته المصاريف انما هي عبارة عن زيادة جزئية غير كافية .

وان اسفرت الميزانيات السابقة عن فواضل ذات بال من المداخيل فالسبب في ذلك هو ان المصاريف المتعلقة بالموظفين وبالمواد لم ترتفع ارتفاعا عظيما والحال ان ارتفاع الاسعار قد نتج عنه وفرة غير حقيقية في المداخيل وقد شاهدنا بعد الحرب

الماضية ميزانيات اسفرت عن فواضل عظيمة ولم تتضمن توفيعا في مرتبات الموظفين على نسبة وفرة المداخيل فلزم الوصول الى تلك الغاية تدريجيا ونشا عن ذلك ما شاهدناه من العجز في ميزانيات عام ١٩٣٥ وما بعدها فيجب علينا ان نسلك سياسة العدل والحذر فتحسين حالة اعوان الحكومة هو من باب الانصاف وحسن السياسة المالية في آن واحد .

وفي مقابل ذلك فانه يجب على الادارة والمجلس الكبير ان يراجعا بكل امعان جميع الخطط لا ما احدث منها اخيرا فحسب بل الخطط التي احدثت في الماضي والتي ربما يمكن الاستغناء عنها .

ومن جملة التحسينات التي ادخلت على حالة الموظفين نسجل بكل استحسان سحب الزيادة التونسية التي قدرها ٢٨ في المائة على المتوظفين التونسيين ذلك ما كنا نطالب به منذ سنين طويلة والمصاريف المتركية عن هذه الزيادة تقدر بعشرين مليونا ونطلب من الحكومة كلما عقدت النية على اجراء تنقيحات او تحسينات في مرتبات منوظفي الدولة الا تسمح قط باحداث منحة يترتب عنها ارجاع الميزان الذي كان موجودا بين الموظفين الفرنساويين والتونسيين .

وهناك وسيلة اخرى وقع اتخاذها اخيرا لفائدة المتوظفين وذلك ان الحكومة تفكر في ان تسحب على الايالة التونسية ابتداء من غرة اكتوبر ١٩٤٣ ما يقع منحه من الامتيازات في البلدان المجاورة المملكة لتمكين المتوظفين الرسميين بالدولة التونسية من الانتفاع بنظام يماثل من حيث المرتبات النظام الجاري به العمل بالجزائر ولكن الحكومة قررت في مقابل ذلك حذف المنح الموجودة بالايالة التونسة والتي لا يوجد ما يقابلها بالجزائر كمنحة الاقامة وكالمنحة الوقتية التي قدرها ٥ في المائة وترمي الوسائل التي عولت عليها الحكومة الى جلب النفع الى صغار المتوظفين اكثر من متوسطيهم وكبارهم وتقتضي ترفيع الزيادة التونسية من ٢٨ في المائة الى ٣٣ في المائة التي تنطبق على اصل المرتب وعلى الزيادة التكميلية الوقتية وتقتضي ايضا ترفيع الزيادة التكميلية الوقتية وهذا الاصلاح يستدعي مصاريف تقدر بستة عشر مليونا في العام

ومن الطبيعي ان يفكر اولا وبالذات في الظروف الراهنة في تحسين حالة ابسط الاجراء ولكن اذا نظرنا بين الوسائل المتخذة لفائدة صغار المتوظفين والتى استوجبت مصاريف عظيمة وبين ارتفاع لاسعار ارتفاعا مهولا وجب ان نلاحظ ان هذه الوسائل لا زالت غير كافية

فيجب حينئذ اجراء البحث عن وسائل اخرى لتلافي هاته الحالة ويجب على السلط العمومية ان تعمل ما في وسعها لتحسين حالة التموين ولمقاومة غلو المعاش

الاصلاحات الادارية.

سادتي

كنا ننتهي من النظر في ميزانية المصاريف لو لم يقض علينا الواجب بالفات انظاركم الى الاصلاحات الادارية والى ما يترتب عنها من المصاريف في الميزانية هذا وقد كنا لاحظنا قبل الحرب حدوث تغييرات في مختلف ابواب الميزانية ناتجة عما وقع ادخاله من التحويرات كالحاق مصالح بباب من الابواب او عن اصلاحات ادارية وهكذا قد كانت في عام ١٩٣٤ ادارة الداخلية تشتمل على الادارة التونسية والمحافظة وادارة الاسعاف والعدلية التونسية.

وفي عام ١٩٣٥ كانت الكتابة العامة فوق ادارة الداخلية وصار يعملان معا وفي عام ١٩٣٦ اضيفت لهما الادارة التونسية وهاكذا ابتداءا بمؤسسة واحدة فاصبحنا امام ثلاثة مؤسسات ولكن وقع في عام ١٩٣٨ جمع هاته المؤسسات في واحدة سميت الكتابة العامة للحكومة التونسية وفي عام ١٩٤١ تمخضت الكتابة العامة من جديد عن كتابة عامة من جهة وعن ادارة مصالح الامن من جهة اخرى واذا امعنا النظر في تفاصيل هاته المسائل شاهدنا بهاته المصالح تشعبا في انتقالها من ادارة الى ادارة. ولنضرب لذلك مثل الغدلية الفرنساوية التي انتقلت في عام ١٩٤٢ كما ذكرناه اعلاه

من الكتابة العامة الى السفارة العامة ومثل مصلحة الاسطول التجاري التي انتقلت من ادارة الاشغال العامة الى الكتابة العامة ثم رجعت الى ادارة الاشغال العامة ومثل مصلحة النتاج الفلاحي ومصلحة الشغل و مصلحة الشباب والرياضة التي انتقلت بصفة منوالية من ادارة الى ادارة بدون ان يقر لها قرار وبدون اي مبرر لذلك.

وسلم كل السليم انه لا يمكن ان يبقى كل شيء جامدا ولكن هناك شوط بعيد بين هذا الجمود وذلك التنقل المستمر .

ولا شك ان اللجنة الفرنساوية للتحرير الوطني ما قررت بنفسها ادخال تحوير اداري على الحماية الفرنساوية بالبلاد التونسية بمقتضى امرها المؤرخ في ٢١ جوان سنة ١٩٤٣ الا لتجعل نوعا ما من الاستقرار في جميع هاته الابواب .

وهذا النص يحدث خطة مستشار للايالة مكلفا بربط الصلة بين السفارة العامة من جهة والحضرة العلية دام عزها وعلاها والوزراء التونسيين من جهة اخرى ويعضده معتمد لدى الوزارة الكبرى ومعتمد لدى الوزارة العدلية ومعتمد لدى وزارة الاوقاف .

وهذا النص نفسه اقتضى احداث ادارة للشؤون السياسية ترجع بالنظر راسا الى المقيم العام ومهمتها تسيير نشاط مصالح الادارة وتنسيقه في الميدان السياسي وجمع المراقبة الفرنساوية في مركز واحد والسهر على الامن العام وترجع الى هاته الادارة مصالح المراقبات المدنية والامن العام والامور الاهلية .

وفي الوقت نفسه اصبح لقب الكاتب العام للحكومة التونسية مقصورا على كاتب عام للحكومة وهو مكلف بتعويض المقيم العام في صورة ما اذا كان غائبا او منعه مانع .

وفي صورة حضور المقيم العام تقتصر مهمة الكاتب العام على تسيير المصالح التونسية التابعة له وعلى نيابة المقيم العام في اجراء المراقبة الفرنساوية على هذه المصالح والادارات لا غير .

وتنقسم البلاد التونسية من الناحية السياسية والادارية الى جهات يتولى جناب

المقيم العام تعيين عددها وضبط نظامها وقد وقع ادخال جميع هذه الاصلاحات بحسن نية تامة ولكنها لا تدل على معرفة تامة لحالة القطر .

فذلك الذي يبين ان الكاتب العام للحكومة الذي يكلف بنيابة المقيم العام عند مغيبه لم يبق له من المعلقات اذا كان المقيم حاضرا الا ما يقتضي تسيير اعمال المديرين الفنيين كمدير المال ومدير الاشغال العمومية وغيرهم وعليه فان الكاتب العام للحكومة وقع ابعاده تماما عن الادارة العامة للايالة وعن مراقبة دواليبها ولم يبق تحت انظاره الا ادارة الامن ولا ادارة العدلية كما انه لم تبق له علاقة مع الحضرة العلية دام عزها وعلاها ولا مع الوزراء التونسيين .

واز القسم التونسي المجلس الكبير الذي مثل لسكان الايالة الاصليين اولئك السكان الذين يتعلقون تعلقا شديدا بتقاليد عتيقة خاصة بمكنة وعوائدها من القدم ما لنظام الحماية نفسه لمتاثر من هذه التغييرات التي لم يفهم كنهها وفي نظرنا ان محل الادارة التونسية هو دار الباي التي يجب ان تضم على ما نظهر الدواليب المعدة لتسيير الادارة التونسية والدواليب المكلفة بمراقبة تلك الادارة باسم الحماية .

وهاته الصيغة العتيقة التي يرجع تاريخها الى عام ١٨٨٣ يحال مضمونها كما ياتي :

« ان فرنسا جعلت بجانب المقيم العام وعلى الاخص لدى الادارة الاهلية العليا
« الكاتب العام للحكومة التونسية الذي احدثت خطته بمقتضى الامر العلي المؤرخ
« في ٧ فيفري ١٨٨٣ والذي يقوم فعلا بخطة وزير الداخلية وله حق المراقبة على
« اعمال الوزير الاكبر للحضرة العلية دام عزها وعلاها وصفة مستشار لهذا الوزير
« ويوجد على راس المصالح الفنية الكبيرة موظفون يمكن ان يصدروا كل فيما
« يخصه قرارات لها الصبغة التنفيذية في كامل تراب الايالة والتالي جعلت لدى الادارة
« نفسها مراقبين مدنيين مهمتهم بالنسبة للادارة المحلية يضاهي مهمة السفارة العامة
« بالنسبة للدولة التونسية فهم يمثلون الحماية نفسها (انظر تونس تاليف نيوكمور
« وقديماني صفحة ١٨)

ويظهر ان الاصلاح الحالي يفضي الى عدم اعتبار الصبغة المذكورة التي هي

جوهر الحماية او اصل الحماية كما يظهر ان الادارة التونسية فقدت الوجود منذ الحين الذي لم يبق بيد الوزير الاكبر ولا بيد الكاتب العام اللذين كانا يتشاركان في العمل زمام الامور فيما كانت تتركب منه ادارة الداخلية للقطر مع جمع خاصيانها الطبيعية وهي العدلية والامن العام

كما ان الزيادة نفسها في الخطط المحدثة بالنسبة المراقبات المدنية حملتنا على الاعتقاد بان الدولاب التي تتسلط عليه المراقبة جرد من علائقه لفائدة الدولاب المكلف بتلك المراقبة

وزيادة على ذلك فان نظام الجهات استوجب انتقادات مثل الانتقادات السابقة ولكن جناب المقيم العام صرح لنا ان لائحة الاصلاح الذي اشار به في هذا الشان معروض على موافقة حكومة عاصمة الجزائر . اما ما يتعلق بالمراقبات المدنية فالمؤمل ان يقع في القريب العاجل اعتبار الاشارات التي ابديناها آنفا وان نحصل على التخفيف من عبء هذا النظام ومن شدة وطأته الامر الذي ينجر منه نقص في مصاريف الميزانية .

المداخيل واعتدال الميزان

وتسديد عجز الميزانية الذي قدره ٣٨٩٤٨٠٠٠ والذي هو ناشيء عن مصاريف زائدة تبلغ مثلما ذكرته لكم آنفا ١٨٩٤٨٠٠٠

وناشي ايضا عن عجز في المداخيل يقدر ٢٠٠٠٠٠٠٠

الجملة ٣٨٩٤٨٠٠٠

فان الادارة عولت بعد موافقة اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني على الموارد الآتي بيانها والتي تبلغ ٢٧٣ مليونا

اولا - زيادة متوسطة في سعر الدخان بحساب فرنك واحد لربطة من السيقارات ابتداء من غرة اكتوبر عام ١٩٤٣

المداخيل المعول عليها التحصيل من من ذلك تبلغ في العام ٦٨٠٠٠٠٠٠
وفي الثلاثة اشهر الاخيرة لعام ١٩٤٤ تبلغ ١٧٠٠٠٠٠٠

ثانيا - اجراء العمل بالتعريفات الجزائرية ابتداء من التاريخ المذكور فيما يتعلق بالتانبر النسبي والتامبر ذي الطول والعرض بحث انه يزاد الثلثين تقريبا في التعريفات الحالية

المداخيل التي تحصل في السنة قدرها ٧٠٢٠٠٠٠٠ والتي يحصل عليها في الثلاثة اشهر لاخيرة لعام ١٩٤٣ ١٨٠٠٠٠٠

ثالثا توحيد المعالم الزائدة الوقتية والخاصة الموظفة على المشروبات التي يقع تناولها قبل الاكل بحساب عشرة فرنك على كل لينرة ويعتبر في جملة تلك المشروبات عدة انواع من الخمر مثل الشمباني والكحول وغير ذلك مبلغ المدخول الحاصل من ذلك في السنة ١٢٨٠٠٠٠٠

ومما يحصل من المداخيل في الثلاثة اشهر الاخيرة لعام ١٩٤٣ ٣٢٠٠٠٠٠

رابعا — معلوم زائد وقتي نسبته مائة

في المائة يوظف على معدن البلاتين والذهب والفضة ويضاف الى معاليم الضمان (الطابع) وذلك ابتداء من غرة اكتوبر ١٩٤٣ .

المدخول الذي سيحصل من ذلك في العام ٤٠٠٠٠٠٠

والمدخول الذي يحصل عليه في الثلاثة اشهر الاخيرة لعام ١٩٤٣ ١٠٠٠٠٠٠

خامسا — اجراء اقامة من مدخرات خزينة الدولة ٢٥٠٠٠٠٠٠٠

الجملة ٢٧٣٠٠٠٠٠٠

مقدار العجز الغير مضمون ١١٦٤٨٠٠٠٠

فحينئذ بالرغم عن الموارد الجديدة المذكورة بقي عجز مضمون قدره فرنكات ١١٦٤٨٠٠٠٠ .

هذا وحيث ان حالة المداخيل صارت تتحسن كل يوم فالمؤول ان تحصل على زيادة موارد تقدر بـ ٨٠ مليونا وباعتبار ما سيحصل عليه من التوفير في مصاريف الميزانية ومن الاقتصاد امدم صرف بعض الاعتمادات فاننا نظفر بموارد قدرها على سبيل التقريب ٣٠ مليونا وبذلك يتم اعتدال الميزانية .

ولكن لا يخفى عليكم ايها السادة ان اعتدال الميزانية وقع التحصيل على معظمه بفضل اجراء اقامة قدرها ٢٥٠ مليونا فرنكا من مدخرات خزينة الدولة والطريقة التي وقع سلوكها في هذا الشان لها فائدتان اولا سهولتها في التحصيل على ما يعوزنا وثانيا مكنتنا من اجتناب احداث ضرائب جديدة للتحصيل على المقدار اللازم ومن البديهي ان هذه الطريقة لا يمكن ان يكون سلوكها في وسعنا كل عام وان مهمتنا ستكون اصعب بالنسبة للميزانية المقبلة وقبل اتمام الكلام على باب المداخيل تلاحظ

لجنتكم اننا التجانا في هذا العام الى الزيادة في الاداءات غير قارة فقط لتعديل الميزانية بصفة تامة (السجاير والتانبر والكحول ومعاليم الطابع) وان كان التحصيل على موارد هاته الاداءات سهلا ولا يتسبب في مصاريف باهضة فان الاداءات المذكورة تتسلط لا محالة على جميع الاشخاص بدون تمييز بين الاغنياء وغيرهم ونود مبدئيا ان توظف المعاليم والاداءات الجديدة على الذين في وسعهم اكثر من غيرهم دفع الاداءات المذكورة

هذا وقد تم النظر في مصاريف الميزانية ومداخيلها واعتدالها ويمكننا القول ان موقف لجنتكم يعبر عنه باختصار كما ياتي :

اننا وافقنا على مصاريف ولكننا لم نوافق على الخطط الراجعة لها تلك المصاريف ونكون قد انتهينا من الكلام على الميزانية لو لم يبق لنا النظر في لائحة قرض قدره مليار عرضت علينا في ملحق الميزانية وكذلك في نص امر يتعلق بنمو الثروات معروض على موافقتنا .

القرض وقدره مليارا

سادتي

سبق لكم زميلنا الفاضل الحكيم السيد الشاذلي بن رمضان ما تكبدت الايالة التونسية من الخسائر من جراء احتلال ترابها من طرف جنود المحور . وسبق لكم حالة طرقاتنا وجسورنا ومراسينا وحالة جهاز المملكة بتمامه وامكن لكل منكم ان يتخيل ما هي جملة الخسائر المذكورة نظرا لما شاهده بنفسه من التدمير وقد قدرت الادارة الخسائر الحربية التي لحقت البلاد التونسية بعشرة مليارات على سبيل التقريب باعتبار الاسعار التي كانت في نوفمبر ١٩٤٢ وتبلغ الخسائر التي اصابت الجهاز العمومي للايالة مليارين من جملة العشرة مليارات المشار اليها . وترى ادارة الاشغال العمومية انه في وسعها القيام بالاشغال التي تستدعي مليارا من المصاريف من الان

الى اخر عام ١٩٤٤ وقد وقع صرف ما ينيف على مائتين مليون في هذا الغرض وتسنى لخزينة الدولة ان تقوم بهاته المصاريف كما انه في وسعها ان تتحمل بالنفقات الى انتهاء عام ١٩٤٤ ولكن من حيث المزايدة يجب فصل مسالة الاعتمادات فالامر ليس يتعلق باجراء اشغال جديدة ولكن باعادة ما كان موجودا ومن المحقق ان هاته المصاريف لا يمكن تسديدها الا بعقد قرض ولذا فان الحكومة تطلب منكم الاذن لعقد قرض قدره مليار مع الاتفاق في ان انجاز القرض المشار اليه لا يصير لازما الا ابتداء من عام ١٩٤٥ وان المصاريف يقع تسديدها الى حد التاريخ المذكور باستعمال اموال خزينة الدولة وان لجنتكم باتفاق مع اللجنة المالة للقسم الفرنساوي وافقت على ما عرضه الحكومة مع الاحتراز من ان المصاريف لا يمكن ان تتجاوز مقدار ٥٠٠ مليون بدون موافقة المجلس من جديد

هذا ومن جهة اخرى فان القسم التونسي سنمثله لدى ادارة الاشغال العمومية لجنة مستمرة مهمتها تتبع سير الاشغال وابداء رايها فيما هو متاكد منها وفيما هو اولى بالتقدم على الباقي وفي غير ذلك من الامور المفيدة.

امر يتعلق بتوظيف ضريبة على نمو الثروات

المحصل عليها بالايالة التونسية مدة احتلال ترابها من طرف جنود العدو

سادتي :

ان لجنتكم لم تفتح باب المناقشة في شان طرق تطبيق هذا الامر لانها قررت رفض المبادي التي اسس عليها واني ساجتهد لاعرض عليكم بغاية الايجاز الاسباب التي حملتنا على اتخاذ موقفنا .

صدر امر علي تونسي في ١٢ اوت ١٩٤٣ في تاسيس لجان مكلفة بالبحث عن الثروات التي وقع التحصيل عليها مدة احتلال تراب المملكة من طرف الجنود الالمانية

والايطالية وباصدار عقوبات ضد من بيدهم تلك الثروات ان ظهر ان اصل ثروتهم غير اعتيادي وهذا الامر الذي كان صدر بوافق عليه تمام الموافقة ولا تبدي احترازا الا في كون الفصل الاول من الامر المذكور يسمح بتوظيف ضريبة على الارباح ولو كانت مباحة قانونا وان اللجنة المنصوص عليها بالفصل الثاني لا تمنح من يهمهم الامر ضمانات كافية لكن بعد الاحتراز في هاتين النقطتين لا يسعنا الا ان نستحسن قانونا يمكن من تتبع الذين اقتنوا ثروات غير جائزة شرعا وباشروا الاتجار مع العدو .

لكن الامر المعروض علينا اليوم هو شيء آخر فلقد قيل لنا ان الاصل في تحرير لائحة الامر المذكور هو مشاهدة كمية عظيمة جدا من اوراق البنك الفرنسي الغي بها للتعامل في الاسواق المحلية مدة احتلال جنود العدو للقطر التونسي .

غير ان الفصل الاول من الامر المذكور يقتضي احداث ضريبة على كل نمو في الثروة وقع التحصيل عليه بين ٨ نوفمبر ١٩٤٢ و٨ مايه ١٩٤٣ بادخال الغابة وذلك بمنطقة تراب المملكة المحتلة من الجنود الالمانية والايطالية .

واذا وافقنا على جميع فصول هذا الامر شاهدنا ان مسالة الاوراق الفرنسة لم يقع التعرض لها بحال وان هذا النص يوظف في الحقيقة ضريبة على ما وقع التحصيل عليه من الثروة بصفة مباحة قانونا .

فان ارادت الدولة ان تحدث بهذا الامر ضريبة على ارباح الحرب بدون ان تقع اليوم المناقشة في مناسبة للظروف فلنتمكن من القاء الاسئلة الاتية :

لماذا لا توظف هذه الضريبة الا على الارباح القانونية التي حصل عليها ما بين ٨ نوفمبر ١٩٤٢ و٨ ماي ١٩٤٣ .

ولماذا لا تطبق هذه الضريبة على الارباح التي حصل عليها من تاريخ اشهار الحرب الى انبرام الصلح ؟

لماذا لا تسلط هذه الضريبة الا على التونسيين الذين كانوا قاطنين في المنطقة

المحتلة من طرف جنود المحور ولا على جميع التونسيين والجزائريين والمغاربة وباختصار على جميع من حصلوا على ارباح .

فان ارتفعت اسعار جميع الاشياء بالبلاد التونسية من جراء احلال الجيوش العادية لبلادنا او لم ترتفع هذه الاسعار بالجزائر وبالمغرب لما حلت بترابهما جنود الحلفاء .

او لم يستمر التجار على اقتناء الارباح منذ حلول الحلفاء المبارك بكامل التراب التونسي وهل حدث تخفيض في الاسعار .

لماذا لا تتسلط هذه الضريبة الا على لارباح القانونية التي حصل عليها التونسيون المساكين والحال انهم تضرروا من القلاقل والتسخير والسرقة والنهب بيد ان غيرهم في مامن من هذه الضريبة .

ويمكن الادلاء بحجج كثيرة اخرى مستمدة من القانون ومن مبدا الانصاف ولكن الحجج المذكورة اعلاه تكفي لبيان موقفنا ازاء هذا الامر الذي يرمي الى توظيف ضريبة بصفة نهائية على ارباح الحرب .

على ان هذه الضريبة لا تتسلط الا على قسم من التونسيين وفي زمن معين هذا وان لجنكم تعرض عليكم ان توافقوا على الموقف الذي اتخذته في هذا الشان وان تعلنوا بان القسم التونسي بتمامه يرفض هذا النص المعروض عليه .

سادتي

لقد اتممت البحث في جميع ما عرض علينا من لائحة ميزانية ولائحة ملحقة وقرض مليار من الفرنكات وامر يتعلق بنمو الثروات واني اعتذر عما اسلفت به انظاركم وحسن عنايتكم من الشرح الطويل الذي قمت به لديكم .

ومن واجب لجنكم ان تلاحظ ما اظهره جميع مديري الادارات ورؤساء المصالح من حسن الاستعداد والتفهم واثني بالخصوص على م. دبوى الذي كان ملازم الحزم والمثابرة ومستعد لامدادنا بكل ما كنا نحتاج اليه من البيانات والاجوبة في شان

جميع المسائل وكان يزودنا بالاحصائيات والوثائق التي كنا نطلبها منه وكذلك بما له من الخبرة ومن الدراية في ميدان الميزانية .

وان قسم الكتمة الذي على راسه م. شانال وقسم الترجمة الذي على راسه السيد محمد المازري المحجوب وادارة المال لمعاضدة م. سارد افوان والسيدات الناسخات بثالالات الكتابة كل هؤلاء بذلوا جهودهم في تسهيل مهمتنا وانهم لجديرون بشكرنا الجزيل .

واسمحوا لي عند ختام هذا التقرير ان ابدي اقتراحين احدهما يرمي الى انه نجد بعد مضي شهر بلائحة ميزانية عام ١٩٤٤ تحقيق التوفيرات التي نسوق اليها والثاني يرمي الى ان الاملات التي سيعرضها الجنرال ماست جناب المقيم العام بفضل ما له من الحكمة والبصر على انظار اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني ستفضي بدون تاخير الى وضع نظام اداري يتلاءم اكثر من ذي قبل مع الحماية ومع ما لدينا من الموارد .

***

ثم قرا المترجم تعريب التقرير واثر ذلك تكلم م. قرومان فقال :

ان السيد المقرر العام للجنة المالية قد امكن له ان يهتدي في بسط ميزانيات الاعوام السالفة وميزانية عام ١٩٤٣ التي زاد في تشعبها الملحق الذي اضيف لها وان هذا المجهود ليستحق الشكر وعلاوة على ذلك فان له مزية في افهامنا ذلك بصفة واضحة جلية بل ساحرة حيث تخلص في بعض الاحيان من صلابة الموضوع ان قدر لنا ملاحظات لها في نظرنا فائدة لا يمكننا جحدها فاشكره على ذلك اصالة عن نفسي ونيابة عنكم .

(تصفيق)

وفضت الجلسة على الساعة الثانية عشرة وعشرة دقائق .

امضاء الرئيس — امضاء الكاتب

قرومان — ا. كوهين

الجلسة العامة الخامسة

في ٤ نوفمبر ١٩٤٣

عقد القسم التونسي المجلس الكبير جلسة عامة بقصر الشورى بتونس يوم الخميس في ٤ نوفمبر ١٩٤٣ على الساعة الثالثة بعد الزوال تحت رئاسة م. قرومان الكاتب العام للحكومة بمساعدة م. الفريد كوهين كاتب الجلسة.

وحضر هاته الجلسة السادة : البير بسيس - منصف العقبي - الصادق النلانلي - محمد الملوح - علي ابن الحاج - محمد بن رمضان - عمر العواني - الشاذلي بن رمضان عبد الرحمان اللوز - سعد الحنبوس - محمد ماجول - احمد بن مامي - مامو جبرار - محمد الاخضر بن عطية - الحطاب بوحجبه - بوبكر بن عمر دبيش - ارنست ايزان حامد عكاشة - شارل كوهين - نسيم نطاف - فكتور فز - الجلدي بن احمد العماري عبد الرحمان الكلبش - عبد الجليل الباجي - الطاهر بن علي بن طاهر - مختار القرطبي مبروك بن قروي.

وكان غائبا :

السادة : الطاهر بن عمار وعبد العزيز الباجي وعلاله بن الاخضر العشي .

وحضر ايضا هاته الجلسة :

م.م. كرتري مدير المال. قسطون مدير ادارة العلوم والمعارف. بريناش نائبا عن مدير الاشغال العامة. سولمانيون نائبا عن مدير الاقتصاد العام. برمرو نائبا عن المعتمد لدى العدلة التونسية. بوني رئيس مصلحة بالكتابة العامة. ديبوي رئيس مصلحة بادارة المال .

ففتح م. قرومان الجلسة واعطى الكلمة للحكيم الشاذلي بن رمضان ليتولى قراءة تقريره العام بالجهاز الاقتصادي

تقرير الحكيم الشاذلي بن رمضان

مقرر لجنة الجهاز الاقتصادي بالقسم التونسي من المجلس الكبير

سيدي الرئيس

سادتي

زملائي الاعزاء

كان زميلنا المأسوف عليه المرحوم محمد الرصاع قد ذكر اثناء دورة المجلس الكبير الثامن عشرة الصعوبات التي لاقاها الجميع لجعل حالة البلاد التونسية الاقتصادية ملائمة لحاجيات الحرب تلكم الحاجيات القاسية والتي لا بد منها .

والبلاد التونسية ترى اليوم اكثر من الامس ان تكون جديرة بتحرير ثراها وان ما اشارت به لجنتكم ان لم يسمح بحل المشكلة الراهنة فهو دليل على ما لجميعها من العزم على المشاركة في تحوير نظام البلاد .

وان قسما من السكان التونسيين يعيشون اليوم عيشة ضنكة ولا يمكن ان يعول على استئناف نشاط الامور استئنافا اعتياديا الا بالنسبة للمستقبل والى ذلك المستقبل يجب ان ترمي جميع برامج الجهاز الاقتصادي .

واذا كانت للبلاد التونسية قبل الحرب الدرجة السابعة في الميدان العام لتجارة فرنسا بالنسبة للوسق فانها كانت تشتري من البضائع الفرنسية اكثر من بلاد المغرب وهولاندا واسبانيا وايطاليا وبذلك يبدو تحرير تراب فرنسا حيويا بالنسبة للبلاد التونسية .

ولجنتكم لم تسهو قط عن هذا الامر في اشغالها ولم تغفل عن تقدير مجهود الحكومة الفرنسية الجبار حق قدره لسلك قبل انتهاء الحرب سبيل النهوض واحياء ما تنتجه المجهودات الاقتصادية للبلاد التونسية احياء حقيقيا .

الخربات التي احدثتها جيوش الاحتلال والخسائر الناتجة عن العمليات الحربية التي اصابت الجهاز العمومي اصابة فادحة قدرت في باديء الامر بمليارين وهي الان تبلغ ما يقرب من اربعة مليارات بسبب ارتفاع اسعار اليد العاملة والمواد وهذا يؤدي الى ان برنامج الجهاز الاقتصادي الذي وقع عرضه عليكم انما هو في ذاته مشروع لتشييد البناء من جديد .

وقد اطلعت لجنتكم على البرنامج الذي سطرته الحكومة مشتملا على الضروريات الاكيدة لاقتصاد البلاد وعلى الحاجيات اللازمة للسير بالحرب حتى النصر واجتهدت اثناء كامل اشغالها في تقديم الحاجيات الاولى على الثانية على ان الحاجيات العسكرية والاقتصادية المربوطة بعضها ربطا متينا كثيرا ما تستوجب اشغالا متحدة في النوع والاهمية وفي هذا الصدد وافقت اللجنة على صبغة تاكد بعض الاشغال من حيث جوهرها وصادقت على استعمال الاعتمادات المعول عليها للقيام بالاشغال الاكيدة جدا وقد كان لحد الان عجز بتجهيز البلاد التونسية وزاد الاحتلال الحالة تعكرا وتشييد صرم الاقتصاد التونسي ينذر من قلة ما له من وسائل النقل بواسطة الطرقات والسكك الحديدية فهكذا مثلا بعد تحرير تراب البلاد لم يكن على ذمة الصالح العام من مجموع وسائل النقل بالطرقات سوى ما يحمل فعلا الف طن بدل اربعة آلاف طن في غرة شهر نوفمبر سنة اثنتين واربعين وتسع مائة والف وقد تمكنت الحكومة من التحصيل على اعانة نفيسة من لدن السلط العسكرية وتود لجنتكم المعترفة بالجميل ان لو ترى هاته الاعانة تزداد شيئا فشيئا في كنف نظام معقول موزع على القائمين به .

ويبدو لنا من اللازم قبل النظر في تفصيل ما تحتم على بلادنا من اشغال اعادة البناء ان نضبط بسرعة دائرة الاضرار الواجب جبرها والوسائل العامة التي من شانها تحقيق تلك الاصلاحات .

اضرار الحرب

ان البلاد التونسية قد اصيبت كما ذكرنا من جزاء العمليات الحربية باضرار فادحة ولم تتيسر بعد تقدير مبلغ الخسائر بالضبط على ان الادارة اجرت تقديرا اوليا يبلغ عشرة مليارات لا بالنسبة للاضرار المادية فحسب بل مع مقدار ما سخرته الجنود الالمانية الايطالية من مختلف المصالح والضائع اما ما يتعلق بالاضرار المادية فانه وقع تقديرها بمقتضى الاسعار الجاري بها العمل في شهر نوفمبر عام ١٩٤٢ وقد افاد ذلك أن مبلغ الخسائر يفوق بكثير رقم العشرة مليارات المشار اليها آنفا (ويزيد من الان على ضعف ذلك) عند ما يقع الشروع في اجراء الاصلاحات .

هذا وان الخسائر التي نالت الجهاز العمومي وحده قد وقع تقديرها بما يقرب من مليارين بالنسبة لاسعار شهر نوفمبر سنة ١٩٤٢

وسطرت ادارة الاشغال العامة خلال شهر جوان الفارط برنامجا للاصلاحات اللازم انجازها بكل السرعة بعنوان الجهاز العمومي فبين بذلك ان مصاريف هذا البرنامج تبلغ .. ٤٥٤٠٠٠ بالنسبة لاسعار عام ١٩٤٢ واما على مقتضى الاسعار الجارية الان فتقدر بمليار تقريبا .

وقد طلبت لجنتنا من اللجنة المالية الموافقة على قرض خمسمائة مليون بعد ان امعنت النظر في الكيفية التي يواجه بمقتضاها المصاريف الاقتصاد التونسي .

وفيما يتعلق باستعمال الاعتمادات المذكورة فان لجنتنا ترى باتفاق مع لجنة الجهاز للقسم الفرنسي انه لا يتيسر تقييد السلط العمومية ببرنامج نهائي وينبغي للادارة ان تستعمل تلك الاموال في اوكد مصالح البلاد حسبما يمكنها شراؤه من المواد .

وعليه نطلب تاسيس لجنة مستديمة تتركب من كاهيتي رئيسي القسمين ومن رئيسي اللجنتين المالتين ورئيسي لجنتي الجهاز الاقتصادي وتسلفت انظار المجلس الى

ان الاموال السالفة الذكر التي يمكن ان نقول ان الدولة التونسية هي التي سبقتها لا تهم الا الجهاز العمومي وان هاته الدولة ستطالب في الابان بترجيع ما قدمته بعنوان خسائر الحرب .

هذا وان الاذن الاخير الذي اصدرته اللجنة الفرنسية للتحرير القومي جاء صريحا بالاعتراف للهيئات العمومية بالحق في الاصلاح فعلينا اذا ان نتمنى تحريرا سريعا للتراب الفرنسي يمكن اللجنة المذكورة من انجاز وعدها ويجعل البلاد التونسية في غنى عن الاقتراض ونلاحظ ان القباضة على ما هي عليه الان يمكن لها بالفعل ان تتحمل المصاريف المعول عليها الى بداية عام ١٩٤٥ ولا يتبين انه لا مناص من لزوم الاقتراض الا ابتداء من شهر جويلية عام ١٩٤٥ وها قد بسطنا لكم ما تنوي الحكومة القيام به مع موافقتنا لجبر اضرار الحرب التي نالت جهازنا العمومي .

ولنكون قد استوعبنا مسالة ارجاع البلاد التونسية الى حالها بقي لنا ان نتكلم عن الاضرار الخاصة فنقول ان لجنتكم على علم من الوسائل التي اتخذتها في هذا الصدد اللجنة الفرنسية للتحرير القومي ونرى من الواجب اختصارها لكم .

اولا : تعترف اللجنة الفرنسة للتحرير القومي بالحق في الاصلاح لكل متضرر على ان مقدار الاصلاح المذكور لا يقع تعيينه الا فيما بعد .

ثانيا : قررت اللجنة الفرنسية للتحرير القومي رغما يتم قرارها المذكور وحتى لا يلحق استئناف نشاط البلاد خلل ان جميع المتضررين بمكنهم التمتع باعانة مالية من البنوك وهذه الاعانة خصصت لمن تضرر من المالكين بالمدن وللمشاريع الفلاحية فيمكن لهؤلاء ان يتصلوا من البنوك بتسيقات ذات مقدار منخفض (٢ ونصف في المائة) تساوي نصف مبلغ الاضرار الواقعة معاينتها وسيجرى العمل بنظام مماثل لهذا بالنسبة للمشاريع التجارية والصناعية يخول لها التحصيل من البنوك على اعانة مالية من نوع الاولى وذلك بفضل اوراق ماذون بدفع ما فيها لحاملها لابتداء الاشغال

واخيرا تمنح قروض بدون فوائض لاعادة بناء المنازل العائلية .

وزيادة على ذلك ينص هذا الترتيب الذي سيصير العمل جاريا بـه في البلاد

التونسية على الكيفية التي بمقتضاها يجب ان يقع القيام بالاعلامات والمعاينات المتعلقة باضرار الحرب .

واننا نلفت انظار المجلس الى ان المنكوبين يكون لهم اجل قدره ثلاثة اشهر لتقديم اعلاماتهم ويمكن ان يكون ذلك الاجل قصيرا في بعض الصور الخاصة سيما في صورة ما اذا منعت الان صعوبات مادية معاينة الاضرار غير ان الحكومة بينت لنا في مثل صورة الحال انه يمكن الاعلام بصفة وقتية حفظا للحق ريثما يقع الاعلام بصفة نهائية .

اعادة بناء الجهاز الاقتصادي

اننا سنشرع الان ان سمحتم بذلك في التامل من تفاصيل هذا التجديد باعتبار مسالتين : اولاهما انه لا يمكن تقييد السلط العمومية ببرنامج نهائي والثانية ان الادارة لا يمكن لها انتظار موافقتكم للشروع حالا في الاشغال اللازمة كي لا تتوقف تماما حياة البلاد ولارجاع المواصلات الى ماكانت عليه في اقرب وقت ممكن بواسطة السكك الحديدية والطرقات ولتزويد المدن ماء عذبا ولاصلاح قنوات القذرات ولانتاج اقل كمية ممكنة من التيار الكهربائي ولانجاز ما تاكد من الاشغال ولاصلاح الابنية العمومية الراجعة للدولة كالمستشفيات والمدارس وغيرها

وعلى كل حال فلنبين قبل النمادي على شرحنا هذا ان الادارة سطرت برنامجا اكيدا جدا تتطلب كما ذكرنا انفا ٤٥٠ مليون حسبما ياتي :

الطرقات	٥٠٠٠٠٠٠٠
الجسور	١١٠٠٠٠٠٠٠
اشغال السكك الحديدية	١٦٠٠٠٠٠٠٠
توزيع الماء العذب	٢٠٠٠٠٠٠٠

التيار الكهربائي	٢٨٠٠٠٠٠٠
الاشغال البلدية (خنادق)	٣٧٠٠٠٠٠٠
الامور الاقتصادية (مستودعات الحبوب والزبوت)	٤٠٠٠٠٠٠
ديوان المراسي	٩٠٠٠٠٠٠
الابنية المدنية	٣٢٠٠٠٠٠٠٠
المنارات والعلامات البحرية	١٠٠٠٠٠٠
الموانى	٣٠٠٠٠٠٠

واليوم يقدر مصروف اتمام هذا البرنامج بمليار ويمكن تحقيقه مع موفي عام ١٩٤٤

وبينت لكم لجنتكم انها ترى ان تطلب من المجلس موافقته على استعمال قسط اول من الاعتمادات قدره ٥٠٠ مليون بقصد تجديد الجهاز العام الذي تسببت حوادث الحرب في هدمه او تعطيبه .

وليمكن انجاز هذه الاشغال فانه زيادة على مقدار اول يبلغ ١٢ مليونا وقع تكوينه سابقا لاستعمال اعتمادات معدة لتسديد الضروريات الاولية بمجرد تحرير البلاد التونسية قد وقع منح ادارة الاشغال العمومية اعتمادا قدره ١٠٠ مليون لانجاز القسم الاول من البرنامج المتعلق بالاشغال الاكيدة وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٣ جويلية ١٩٤٣ وهذه الاعتمادات الممنوحة مشمولة في المبلغ الذي قدره ٥٠٠ مليون المذكورة اعلاه .

وسيستعمل ايضا حالا قسطا ثان قدره ١٤٠ مليون وما بقي من الاعتمادات على سبيل التكملة وقدره ٢٠٠ مليون يقع استعماله على المظنون من الان الى اخر السنة وسنسمح هاته الاعتمادات بانجاز اهم الاشغال الاتي بيانها والواقعة مباشرتها او التي ستجرى في القريب العاجل .

الطرقات

انه يجب اصلاح الطرقات واعادة تشييد عدة منشئات فنية سيما ما هدمنه جيوش المحور من الجسور .

وتتطلب اعادة بناء المنشئات الفنية اعتمادا جمليا لسنة ١٩٤٣ قدره ٩٥ مليونا منها حصة تبلغ ثلاثين مليونا قد انفقت تقريبا تماما .

وتستدعي اشغال اصلاح الطرقات ما يقرب من ٥٠ مليونا لعام ١٩٤٣ خصوصا فيما يتعلق بالطرقات غير (المزفتة) اذ ان الطرقات (المزفتة) بقيت حالتها حسنة في الجملة .

وان لجنتكم رات من واجبها في هاته المناسبة ان تلاحظ بصفة خاصة وتعترف بما عادت به هاته الطرقات العصرية التي كان احداثها محل انتقاد منكم من الفائدة العظمى على نهوض البلاد الاقتصادي .

وقد لاحظت لجنتكم ايضا بمزيد السرور الجهود المبذولة من طرف مصلحة النقل لتحسين حالة حمولة السيارات التي كانت على ذمة البلاد التونسية عند تحرير ترابها وصار مقدار الحمولة بعد الحرب ١٠٧٧ طن بالنسبة لثلاثمائة وسبعة وخمسين كميون بعد ان كان قبل الحرب اكثر من ثمانية آلاف طن وقد بلغت الان هاته الحمولة اربعة آلاف طن ومن الممكن ان تبلغ في عام ١٩٤٤ ستة آلاف طن .

وقد تلقت لجنتكم بكامل الاهتمام بيانات في شان الوسائل التي اتخذت الاستعمال العربات الموجودة الان استعمالا معقولا تجري عليه مراقبة ضيقة مع اقصى ما يمكن ان تجود به هاته الوسائل من الانتاج .

السكك الحديدية

لقد تضررت آلات السكك الحديدية من جراء الحركة العظيمة التي تسببت

فيها الحرب ثم من جراء استعمال وقود من نوع غير رفيع زمن الهدنة وخصوصا من جراء حوادث شهر نوفمبر عام ١٩٤٣ وزيادة على النقص الفادح الذي لحق العربات والمزحبات وقع تهديم او تعطيب عدة منشآت فنية ومحطات وبنايات وسكك حديدية وهناك بصدد التحضير برنامج اشغال مناكدة جدا تبلغ مصاريفها ستين مليونا وهو يتعلق خصوصا باصلاح الخطوط والمنشئات والالات .

توزيع الماء العذب

اسنلزمت اصلاحات القنوات والبناءات المعدة لتوزيع الماء اعتمادا مناكدا جدا قدره سبعة ملايين .

توليد التيار الكهربائي وتوزيعه

لقد هدمت المعامل المركزية لتوليد التيار الكهربائي ببنزرت وسوسة وصفاقس وقابس تهديما كليا ولحقت معمل حلق الوادي اضرار فادحة وخصص اعتماد اول محمول على المصاريف الدولية قدره عشرة ملايين لتركيب المحركات او اعادة تركيبها .

الابنيـة المـدنيـة

ان الابنية المدنية التابعة للدولة تضررت بصفة فادحة لكن يتعذر اعادة بنائها عاجلا لعدم وجود المواد اللازمة وقد خصص لهاته الاشغال اعتماد قدره خمسة عشر مليونا صرفت منها خمسة ملايين بعد وسيصرف الباقي من هنا الى آخر السنة على ما هو في حاجة اكيدة للاصلاح .

الموانى

نشاهد هناك ايضا اضرار جسيمة تقدر بمائتين وتسعين مليون تقريبا على نسبة الاسعار الجارية في شهر سبتمبر سنة ١٩٤٢ وشرعت الادارة قبل حوادث عام ١٩٤٢ في تطبيق برنامج يرمي الى تصير الموانى على الصورة العصرية فوجدت نفسها اليوم امام مشاكل جديدة واقتصرت الادارة على اصلاحات وقتية وعلى اعمال تنظيف المراسي مقية لوقت آخر درس برنامج اهم واوسع نطاق من ذي قبل لادخال تحسينات عصرية على الموانى .

وقد لاحظت لجنتكم بمزيد السرور عند ما تلقت بسطة فيما تعلق بديوان الموانى ان ادارته اسفرت خلافا لما كان يتوقعه بعضهم من الحالة الشنيعة عن نتيجة مرضية عدى فيما تعلق بميزانية عام ١٩٤٣ التي سيظهر بها عجز من جراء الاضطرابات الناشئة عن الظروف .

رفع الالغام

ليس الامر يتعلق باجراء عملية ترمي الى احداث او اصلاح جهاز وانما هي عملية ضرورية لاستئناف النشاط الفلاحي الذي هو القاعدة الاساسية للازدهار الاقتصادي ببلادنا فلنذكر الارقام التي بينت للجنتكم : وقع بث مليوني لغم رفع منها الى حد يومنا هذا مائة وثمانون الف اي بحساب ثلاثين الفا في الشهر تقريبا ونحن نتمنى ان تجرى اشغال التقاط هاته الالغام بغاية السرعة الممكنة لتتسنى استئناف الاعمال الفلاحية بالاراضي التي بثت بها الغام .

ادارة البريد والتلغراف والتاليفون

لاحظت لجنتكم بكل استحسان النشاط الذي بذلته ادارة البريد لتحقيق استئناف سير مصالحها بقدر الامكان بوسائل ومواد غير كافية مع اصلاح الخطوط العسكرية باعتماد قدره عشرة ملايين .

وان الاضرار الناتجة عن الحرب والتي لحقت هاته الادارة تقدر بما يقرب من مائة وخمسة وثلاثين مليونا .

ويستوجب برنامج التجديد اجلا قدره عام ونصف ومصاريف جملتها مائة وسبعون مليونا باعتبار مبلغ قدره خمسة وثلاثون مليونا معد لادخال تحسينات عصرية على المنشآت ولكن يتوقف انجاز هذا البرنامج في الظروف الراهنة على امكانية شراء المواد الاولية والالات .

وتمنت لجنتكم ان تسمح اصلاح الخطوط البريدية بادخال تحسينات عصرية عليها تكون تامة بقدر الامكان .

ادارة العلوم والمعارف

قد تضررت المكاتب من جراء الحرب تضرر فادحا حيث ان قسما عظيما من الجهاز وقع نهبه او حرقه او اصبح عديم الاستعمال وتقدر الخسائر بعشرة ملايين على الاقل باعتبار اسعار شهر اكتوبر سنة ١٩٤٢ وقد اصيبت الابنية ايضا باضرار جسيمة لم تقع تقديرها الى حد الان وبالرغم عن هذه الحالة السيئة فان جل المكاتب فتحت ابوابها للتلاميذ وبالفعل بقيت سبعة وعشرون مكتبا موصدة الابواب ما عدى المكاتب الموجودة بمدينتي بنزرت وسوسة التين بهما مناطق محجرة

ويلزم ان نسجل ما ابداه مديرو المكاتب ومن يباشرون بها التعليم ما ابداه من الانقطاع الذي سمح بالوصول الى هذه النتيجة رغم الصعوبات التي كانت تظهر صعبة التذليل والفضل في ذلك يرجع الى متوظفي الادارة الذين لم يظنوا بحزمهم وانقطاعهم وانا لمسرورون من جهة اخرى بتنظيم دروس التعليم الاسلامي في المدارس الثانوية وبالتسهيلات التي منحتها المدارس القرآنية حتى يمكنها ان تقوم بشؤونها بدون صعوبات مادية وان تحقق الى معلميها اجرا مناسبا .

وابدت لجنتكم في ميدان التعليم اقتراحا هو ان استئناف الحياة الاقتصادية للبلاد بعد تحرير تراب فرانسا سينشأ عنه احداث عدة ميادين للشغل وتستوجب المهمات المقبلة عملة اخصاصيين وفنيين منضلعين فهل لا حان الوقت لنا لدعوة ذوي المقدرة من التونسيين الذين هم اهل للمشاركة في مهمة النهوض العام وكيف لا نشعر من سوء الحظ بانه لا يمكننا في هذه الناحية الصناعية البحتة ان نبذل نفس المساعدة التي يقوم بها العملة الذين يقع انتخابهم من العناصر الاجنبية عن البلاد.

ونودنا ان لو ينتج الشعب التونسي معظم هذه اليد العاملة الاختصاصية ويسدد حاجيات الغد ان التونسيين لا يشغلون الان سواء في ميادين الدولة للشغل كالاشغال العامة وغيرها او في مشاريع الصناعة او الفلاحة المحلية الخاصة والمتعددة الا خططا قليلة جدا لا تناسب اهمية عددهم من بين سكان البلاد وفي هذا القطر الذي لم تستغل خيراته والذي هو قابل للانجازات نرى الادارات والفلاحين التونسيين يركنون الى الجاليات الاجنبية لانتخاب هذه اليد العاملة الاختصاصية التي هي مفقودة سواء لدى الجالية الفرنسية او لدى الشعب التونسي وهذه الحالة تفرض علينا الاستعداد للمستقبل بانشاء مدارس فنية متعددة لتخريج نخبة من العملة والمعلمين والاختصاصيين في جميع فروع الفن العصري ازاء ما عندنا من المدارس الابتدائية والثانوية التي تؤهل ابناءنا للبلوغ مختلف درجات الثقافة العامة .

وبذلك يمكن لنا ان نشارك في اقرب وقت ممكن وبصفة فعلية واوسع نطاق لا في النشاط الاداري والثقافي للبلاد فقط بل في حياة ثلاثة ملايين من السكان في الميدان الاقتصادي بجميع فروعه .

واتيقن بانني اعبر عن احساس جميع اعضاء قسمنا عند ما القت باسمكم نظر الحكومة الى المشكلة الحيوية التي ذكرتها اياها انفا واطلب منها ان تتفضل بدرس اصولها وبعرض برنامج انجاز علينا .

وقد تاسفت لجنتكم على احداث قسم خاص للبنات المسلمات بمدرسة مونفلري اذ نراه لا يجيب رغبات السكان التوسيين الذين يطالبون بان يكون التعليم واحدا وان تكون المعاملات واحدة بالنسبة لجميع تلميذات المدارس ولكنها سجلت باستحسان عظيم تاسيس تعليم اسلامي يقوم به مشائخ من الجامع الاعظم .

لاسعاف والصحة العمومية

ان اللجنة مع اعترافها باهمية الجهد الذي بذلته الحكومة لحد الان لفائدة الاسعاف العمومي والصحة لتتاسف لتفاهة الاعتمادات المخصصة لهما من منحة البرنامج العام للجهاز الاقتصادي

وبقطع النظر عن الاعتمادات التي وقع طلبها لاعادة تشييد المستشفيات او لاصلاحها شاهد في عام ١٩٤٣ احداث ١٢٩ خطة منها طبب واحد مختص بامراض حمى المستنقعات و١١٦ مسعفة اجتماعية ونظرا لما تسببت فيه حمى المستنقعات من الفتك الفاحش وللزوم اجراء تطهير الجهات الوخيمة تطهيرا منظما وافقت لجنكم على التدبير الحسن الذي ادى الى احداث خطة طبيب مختص بامراض حمى المستنقعات اما ما يتعلق بالمسعفات الاجتماعات فان لجنتكم تلاحظ مع موافقتها على نفس مبدا الاحداث المذكور انها ترى ان المسعفات الاجتماعيات لا يقدرون على القيام بمامورياتهن بداخل البلاد سيما لدى سكان البادية وابدت اقتراحا تفضل فيه التعويل على احداث هباة من القبائل يقبل عملها من بهمهم الامر بمزيد الاستحسان ويسدد ضرورة حتمية ان اعتبرنا النسبة المهولة في عدد الموتى بين الامهات والاطفال خصوصا ببوادينا وقد ظهر لكم من جهة اخرى ان عدد المسعفات الاجتماعيات المنصوص عليه (١١٦)

قد رفع ارتفاعا محسوسا فوددتم ان لو يسنـاف مـا ستعرضه الحكومة في الدورة القابلـة على النسبة الاتيـة : هيأة القابلات والمسعفـات الاجتماعيات : ١١٦ وحدة .

العدليـة التونسيـة

لا نتكلم على هذه الادارة الا بقصد اسداء شكرنا والتعبير على عطفنا الحار لمسيو لاموت الذي هو على وشك مغادرة منصبه السامي عما قام به من العمل لاكبر فائدة المتقاضين

ولنذكر قبل ان نختم هذا البيان الضافي مـا وجهته لجنتكـم من الانتقادات وابدته من الاقتراحات بمناسبة الحديث عن مصلحة تنظيم المدن

فلقد الحت لجنتكم بصفة عامة اثناء اشغالها على الادارة بان يكون مجهود اعادة التشييد الجبار الذي تحتمه عليها الضروف سببا في ادخال تحسينـات عصريـة على جهازنا ولما كانت اعادة البناء امرا لازما ينبغي ان يقع انتهاز هذه الفرصة للانتفـاع بجميع التحسينات التي يرغبنا فيها تقدم العلم وضروريات نهضة البلاد التونسيـة في الميدان الاقتصادي

وقد طلبت لجنتكم بصفة خاصة ان يكون هذا الاهتمام رائد تحرير الامثلة المتعلقة بنظام المدن تلك الامثلة التي ستقع بمقتضاها اعادة تهيئه المراكـز المحطمة فتلزم مناطرقات متسعة وبناءات قوية تلائم مناخ البلاد وتحتوي على حجرات فسحة مدخلها الهواء والنور ويجب ان يكون شكلها ملائما للبلاد واقعة على البحر المتوسط وان يحترم الذوق المحلي كما يلزم التبصر لاقامة اكثر مـا يمكن من الصهاريج وكذلك من الآبار مع مراعاة جميع ما تتطلبه قواعد الصحة واخيرا يجب ان تكون حاوية لما يستلزمه الدفاع السلبي هذا وان شبح استرجاع النهوض الـذي نلحظـه خلال الايام المؤلمة التي نعيش فيها لسمح لنا بان نؤمل ان تمنح بلادنا ادوات ليس

من شانها ان تضمن لها عودة الازدهار فحسب بل ان تنميها مع ذلك الى اقصى حد ممكن

وختاما لا ننسى ان البلاد التونسية هي كما قال مقيمنا الجليل القائد ماست جديرة بمستقبل عظيم واهل لذلك ولكن تحقيق مرغوبها يحتاج في كل الاحوال الى الرجوع لحماتها الاعتيادية ولا بد لها ايضا من استئناف عمليات تجارتها الخارجية ولا ينسى اي كان ان بلادنا انما هي اليوم اولا وبالذات ميدان تحضيري لجيوش الدول المتحالفة المتجهة نحو اوربا

***

ثم دخل جناب الجنرال ماست قاعة الجلسات وصرح للمجلس انه تعلق بغرضه ان يتتبع اعماله ليقيم الدليل هكذا على اهتمامه بمناقشة مطالب الحكومة .

ولما كان كاهة الرئيس ونائبه غائبين قام السيد محمد بن رمضان ورحب نيابة عن القسم التونسي بجناب المقيم العام وشكره على العناية التي ما انفك يظهرها نحو القسم التونسي .

فاجاب الجنرال ماست عن ذلك قائلا ان اعمال المجلس تهمه بصفة خاصة ثم اثنى على الحكيم الشاذلي بن رمضان ولاحظ انه اعجب بسداد الاراء التي بسطها في تقريره وبجراءتها .

وزاد قائلا انه لا يخامره شك في رغبة اعضاء المجلس في اعانة الحكومة في مشروعها الذي يرمي الى اعادة تشييد المدن والموانى والا في ارجاع الجهاز الاقتصادي الذي دمرته الجيوش المتحاربة الى نصابه

ثم شكر السيد الصادق اللاتلي بصفته اكبر اعضاء القسم التونسي سنا المقررين العامين م. البير بسيس والحكيم الشاذلي بن رمضان على ما قدماه من البيانات الشافية الوافية كما وجه شكره الى رئيسي اللجنتين الوجيهين

ثم تكلم م. البير بسيس اصاله عن نفسه ونيابة عن زملائه فشكر السيد الصادق اللاتلي على ما وجهه من الشكر ولاحظ انه لا يخصص نفسه بهذا الثناء بل يعممه على جميع اعضاء اللجنة المالية الذين لم يكن الا ترجمانهم

ولا يخال الحكم الشاذلي بن رمضان الا مقتفيا اثره في شان ما وجه له من الثناء

وطبق ماقرر في جلسة الصباح فانه سيشرع في مناقشة التقرير بن العامين بابا بابا على ان الباب الاول المتعلق بمقدرات ميزانية المصلحة التابعة لادارة المال سيقع النظر فيه في النهايه مع المقابض

الباب الثاني ـ الكتابة العامة للحكومة

الفت السيد محمد الاخضر بن عطيه انظار الحكومة الى حالة مدرسي الجامع الاعظم دام عمرانه وطلب تسميتهم مثل اساتذة المعاهد الدولية وتسويتهم بهم، ثم ابدى استغرابه من عدم فصل قضيتهم على الوجه المرضي لحد الآن والح في ذلك حتى لا تبقى مرتباتهم على كاهل جمعية الاوقاف

وتكلم السيد محمد بن رمضان على نفس هذا الموضوع قائلا ان اللجنة المالية تلقت وفدا من مدرسي الجامع الاعظم دام عمرانه بطلب تسمية المدرسين متوظفين رسميين راجيا ان تحظى رغائبهم بالقبول عند تحضير ميزانية عام ١٩٤٤ ثم لاحظ ان اعضاء الشرع العزيز ليس لهم حد السن ينقطعون عنده عن العمل وانه حينئذ لا كلام على القاعد فيما يخصهم

فاجاب م قرومان انه سبق تحسين حالتهم المادية بطلب من المولى الوزير الاكبر وانه منذ بضع اسابيع طرحت هاته المسالة من جديد على بساط الدرس وزاد قائلا انه سيرمق بعين العناية هذه الرغائب حتى تحضى بالقبول بقدر الامكان .

ثم لاحظ السيد علي بن الحاج ان المجلس الكبير طلب منذ عام ١٩٣٢ تشبيه مترجمي المراقبات المدنيه بمترجمي الادارات المركزية وانه من وقعت تسميتهم منهم قبل الحرب الاخيرة باشروا وظيفهم بمرتب يفوق مرتب المترجمين بالادارات المركزية الا انه وقع التنقيص من مرتبهم بعد الحرب فاصبحوا مشبهين بالمستكتبين

لا يمكن ان يتجاوز اقصى مرتبهم فرنكات ٢٢٥٠ وزاد ملاحظا انه في عام ١٩٣٥ عدت الادارة باحداث هياة لكتاب المراقبات التونسيين ولكن لم ينفذ هذا الوعد بينما اعطى من جهة اخرى لقب كاهية المراقب المدني للكتاب الفرنسيين فطلب من الحكومة ان تهتم بحالتهم ملاحظا بصفة خاصة ان كثيرا منهم بلغوا اقصى المرتب ولم يعد لهم مطمح في ترقية اخرى مع كونهم ما زالوا بعيدين عن سن التقاعد.

فاجاب م قرومان انه سيامر بالنظر في الوسائل التي يمكن معها التعويل على التشبيه المذكور بمراعاة التساوي في الشهائد العلمية وفي المقدرة

واشار السيد الحطاب بوجيبة الى ما عليه الحارة الاسلامية من حالة يرثى لها بسبب التهاون في التنظيف ملتمسا من جناب الكاتب العام التداخل في هذا الشان حتى يقع تدارك الامر.

فاجاب م قرومان انه يود معرفة المسالة بصفة صحيحة تامة حتى يلفت نظر بلدية الحاضرة الى تلك الحالة ولاحظ ان الامر يتعلق في قضيه الحال بمسالة بلدية صرفة

ثم صرح السيد محمد بن رمضان انه يغتنم الفرصة التي سنحتها نذمرات السيد الحطاب بوجيبة فيما يخص البلديات للاشارة الى عدم كفاية تداخلات المجالس البلدية من حيث درس وضبط المسائل المتعلقة بالادارة البلدية وقال فيما يخص ميزانيات البلديات وبالاخص ميزانية بلدية المهدية التي هو عضو بها ان تحضير الميزانية والتصويت عليها يقعان بسرعة متناهية فهذه الميزانية تعرض على اعضاء المجلس بمجرد تلاوة ويقع الاقتراع عليها بصفة عامة دون مناقشة لان الاعضاء لا يعلمون حق العلم ما هو مطلوب منهم. وزيادة على ذلك فان مصاريف الشؤون تبدو له باهظة حتى انه لا يمكن للبلدية القيام بانجاز اشغال جديدة ضرورية من شانها تحسين المدينة وتوسيع نطاقها وهو يعتمد على جناب الكاتب العام ليوقف تيار هذا الخلل.

فاجاب م. قرومان انه يرى ما يراه السيد محمد بن رمضان فيما يتعلق بالتنقيص الى اقصى حد من مصاريف شؤون البلديات لانه بصرف النظر عن القروض لا يمكن انجاز الاشغال الجديدة الاكثر فائدة للبلديات الا بما ينحصل من الفرق بين

مصاريف الشؤون والمداخيل ولاحظ انه يجب اعتبار ان هاته المصاريف لها اهميتها للقيام بامر المدن وانه يجب للتحصيل على قيام بالشؤون مناسب عدد كاف من الاعوان المقتدرين .

وفيما يتعلق بالنظر في ميزانيات البلديات زاد ملاحظا انه ستعطى تعليمات حتى تحال لائحة الميزانية على الاعضاء البلديين قبل الدورة مع منحهم اجلا كافيا وحتي يقع على الاقل في البلديات المعتبرة النظر في الميزانية بصفة مدققة بواسطة لجنة فرعية ومقرر .

ويرى السيد عبد الرحمان اللوز ان المقرر العام للجنة المالية قد ارتكب سهوا بعدم التعرض لاقتراحات المجلس المتعلقة بتحسين حالة العمال وتشييد محلات مناسبة لادارة الاعمال .

فاجاب م. قرومان انه يعتبر هذا المطلب وسيحيط به علما الحكومة التي لها مثل اعضاء المجلس الكبير الاهتمام بايجاد مرافق مادية تلائم مقام ممثلي سلطة الحضرة العلية دام لها العز والبقاء .

ثم صرح السيد محمد ابن رمضان بانه يريد ان يعلم زملاءه والسيد عبد الرحمان اللوز بان اللجنة المالية اذا لم تكن قد درست هذه المسالة فما ذلك الا لان الميزانية قد اصبحت بعد امرا مقضيا .

وهو يشاطر بقية اعضاء الهيئة النيابية في نظريتهم من عدم كفاية المرتبات الاساسية للعمال والكواهي والخلفاوات ولاحظ بان مصاريف الاعمال لا تمثل الا نسبة ضئيلة من المصاريف المقررة في ميزانية الحكومة واعدا بطرق هذا الموضوع من جديد بمناسبة درس الميزانية المقبلة لتقع المداولة في شانها بصورة شافية كافية .

وبعد ان اعطى م. ديبوي بعض بيانات عن الامتيازات المخولة لموظفي الاعمال وعلى الاخص للكتاب صرح بان الحكومة فكرت دائما بانه من الواجب القيام بمجهود عظيم لتشييد بنايات للاعمال ولاحظ على كل حال بان تشييد البنايات الجديدة

في يومنا هذا هو امر من الصعوبة بمكان لكن يجب منح اولوية بالفعل للاعمال التي تحطمت مراكزها من جراء حوادث الحرب .

ولاحظ السيد عبد الرحمان اللوز بان انجاز برنامج تجديد البناء وحده يستدعي اجالا طويلة وعليه فان اعمالا كثيرة توشك ان تبقى في مراكزها الراهنة التي نوه من جديد باقاصها من جميع النواحي .

وقد عرض م. قرومان اعطاء مرتبة في الاولوية في برنامج تجديد البناء لفائدة هذه المراكز وذلك بتشييد بنايات مناسبة مجيبة لحاجيات مصالح العمل وللاهتمامات الواقع ابداؤها ويرى انه ليس في الامكان سلوك طريقة اخرى في الظروف الراهنة .

وقعت الموافقة بالاجماع على ميزانية الكتابة العامة .

الامن العام

ان ميزانية الامن العام التي لم تقم في شانها اية فولولة قد وقعت الموافقة عليها بالاجماع ايضا .

ادارة الاقتصاد العام

اعرب السيد الحطاب بوحجيبة عن اسفه لكون الحكومة لم تعد ترسم اعتمادات مالية جديدة في الميزانية للتمادي على انجاز مشروع الساقية الذي ابى بنتائج مهمة خصوصا في جهتي الجبيسنة وزغوان حيث غرست ٥٠٠٠ اصولا من الزيتون كما لاحظ عن النقص الموجود في الاعانة التي كان على الحكومة ان تمد بها صغار الفلاحين من جهة الري الفلاحي وعلى الاخص بناء سدود لحجز المياه السائلة .

وزاد على ذلك قائلا ان الفلاحين يلبون نداء الحكومة عندما تطلبهم في تسليم منتوجاتهم اذا مدت الحكومة في مقابل ذلك بكامل مساعدتها الفلاحة التونسية التي تلاقي جميع انواع الصعوبات و ترى ان من الواجب على الحكومة ان لا تتهاون باي شيء في سبيل اعانة الفلاح الصغير بجميع ما في الامكان ذلكم الفلاح يوافي اقتصاد البلاد بنصيب من المشاركة موفور وطلب من الكاتب العام ان يهتم بهذه المسالة بصورة خاصة .

فصرح م. قرومان قائلا ان المسالة التي استرعت اهتمامه اكثر من سواها عندما جاء للبلاد التونسية في عام ١٩٣٩ هي مسالة البادية ولما رجع لهذه البلاد في عام ١٩٤٣ كان اول ما عن له استئناف البرنامج الذي سطره م. لابون المقيم العام السابق بالبلاد التونسية .

وزاد الكاتب العام على ذلك قائلا : لكن لا يخفى ان استئناف برنامج كهذا في الظروف الراهنة يتصادم مع صعوبات حقيقية و نؤمل التغلب على هذه المصاعب لا بصعوبة بل بسرعة .

ولاحظ الكاتب العام قائلا : وفيما يتعلق بالمواد المنهية وقع التصادم بصعوبات كبرى في شهور جويلية واوت وسبتمبر والظاهر ان تلكم الصعوبات اخذت تتدرج في النقص الان .

ومن جهة اخرى فان توزيع المواد المنهية على الفلاحين قد اسند الى الغرفة الفلاحية التونسية للناحية الشمالية على نفس الشروط التي اسندت عليها للغرفة الفلاحية الفرنساوية .

ثم اقترح م. قرومان على م. سولمانيون نائب مدير الاقتصاد العام ان يعطي بيانات مدققة عن مسالة اعطاء قطع الابدال المعدة للماكينات الفلاحية فقال م. سولمانيون ان الادارة تباشر الان توزيع ٦٠٠ طن من هذه القطع وقع طلب جلبها قبل شهر نوفمبر ١٩٤٢ وكل السرعة مبذولة في سبيل اعطاء القطع المذكورة للفلاحين .

وابى السيد علي بن الحاج الا ان يلفت انظار الحكومة الى مسالة الاراضي المشمولة في نظام الغابات فقال :

ان مسالة الغابات هي في مستوى واحد من التفاوح مع المجلس الكبير وفي كل دورة تكون موضوع مناقشات حارة للغاية في غالب الاحيان لكن لحد الان لم يقع انجاز اي حل من الحلول المعروضة والمقبولة غالبا من طرف الادارة وعليه فاننا نطلب من الادارة ان تتفضل بالتصريح اذا كان من الواجب علينا التشطيب على هذه القضية من برنامج المجلس الكبير والامساك عن الخوض فيها بتاتا .

وان كان م. سولمانيون عندما سمي على راس ادارة المصالح الاقتصادية وعد بانه عازم عزما باتا على فصل هاته المسالة بالمعنى الانسب لمصالح النزلاء بانيكم الاراضي الملقبة باراضي الغابات اولئك النزلاء الذين هم المالكون الحقيقيون لها ورسوم تملكهم بايديهم لكن عوضا عن حصول انفراج لم نشاهد من ذلك الوقت الا تشعبات جديدة منها نشر امر بلانشي الذي يمنع الان الملاكين للاراضي المسجلة من خدمة اراضيهم بدون اسبقية التحصل على رخصة في ذلك من طرف مصلحة الغابات .

ان هذا الامر ليس هو امر شديد فقط بل يمكننا ان نعته بكونه مناهضا للتشريع وذلك لانه قد وقع التاكيد دائما وابدا بان التسجيل يزيح كل العراقيل عن العقار المسجل ومع هذا فان م. بلانشي الذي املى هذا الامر هو حاكم ومشرع وانني لا ادري كيف فاته هذه الجزئية وقد احدث هذا الامر اخطر ثلمة في القانون العقاري نفسه وعليه فاننا نطلب الرجوع فيه في اقرب وقت .

ومن جهة اخرى فاننا نطلب لاعتراف بحق الملكية الاهالي الذين بايديهم رسوم سواء كانت مطبوعة ام تشهد لحقوقهم وعندما يكون قد اثبت هذا الحق حوز طويل المدى .

ان هذا المطلب يكتسي صبغة التاكيد بقدر ما يكون علينا ان نواجه ميزانية قد ادركت نسبات محرجة ونوشك ان لا نستطيع مواجهة جباية هي دائما في تثاقل وعليه فقد صار من الواجب تمكيننا من خدمة الارض التي هي ثروة البلاد الوحيدة بصورة افسح مجالا ولادراك هذه الغاية وجب الاسراع بازالة جميع العراقيل التي تتالم منها وليست مسالة الغابات وحجافل الخطايا المصاحبة لها بادنى هذه العراقيل .

وبالتالي فان هذا النظام التعيس والذي يؤسف له ما دام موجودا فان قسما عظيما من الاراضي التونسية يبقى غير محروث ويبقى قسم عظيم من ثروتها راسيا الشيء المجحف بالاقتصاد العام للبلاد وسنستانف المناقشة في هذه القضية اثناء الدورة المقبلة .

فاجاب م. سولمانيون بان هذه قضية قديمة يعرفها القسم التونسي معرفة جيدة لانها رسمت في برامج دوراته منذ خمسة عشرة سنة .

ان لهذه القضية صبغة مضاعفة صبغة تشريعية وصبغة اقتصادية .

فمن الوجهة الاقتصادية يكون من المناسب سعيا وراء حرث وزرع اوفر مساحة تمكن من الارض تمكين جميع العزائم الصادقة من الشغل .

ومن جهة اخرى فانه لا يمكن اخراج جميع الاراضي الخاضعة لنظام الغابات عن نظامها هذا بدون فرق ولا ميز لان البعض منها يجب ان يستبقى هذه الصبغة اي كونه من اراضي العابات حتى لا يحدث سيلان المياه اضرارا فادحة في الجهات الكائنة في الناحية العليا بالنسبة للادغال المشجرة (الغابات) .

اما من الوجهة التشريعية فان الادارة قد اجتهدت لتخرج من بودقة الغابات مساحات ذات اهمية بقدر الطاقة لتعدها الى الحرث والازدراع وهناك لجنة متالفة من حكام من المجلس المختلط قد اسند اليها الحكم في هذه القضية الهامة وقد ادت مامورتها على احسن طريقة امكنها التوصل اليها واجتهدت لتسدي عملا منصفا .

وسعيا وراء تطيب خواطر اعضاء هذه الهيئة فقد وقع النظر في ربط الصلة بين رئيس تلك اللجنة الذي هو م. بلانشي وبعض اعضاء هذه الهيئة .

ولاحظ م. سولمانيون بان هناك ظروفا طارئة منعت من انجاز هذه النظرية لكن هذا لا يمنع من انشائها ثم زاد على ذلك قائلا : ومهما يكن من الامر فان الادارة منحازة تماما لاخراج الاراضي الغير مشتملة على ادخال واعادة هذه الاراضي الى المالكين لها الاصليين الذين يرجع امر تبين ذواتهم الى المجلس المختلط .

ثم طلب م. ابرنيست وزان مساعدة ادارة المكاييل والموازين على البحث ورا

المساكين بصورة غير مشروعة لالات وزن اعتيادية وثقيلة (باسكولات) انجرت لهم من عمليات النهب التي وقع القيام بها بسوسة اثناء حوادث الحرب .

ولاحظ ايضا بان حالة النجار اللاجئين من سوسة الذين يلتمسون المعونة من طرف الحكومة ليتسنى لهم استئناف نشاطهم التجاري وهؤلاء التجار هم الان بصدد تنظيم امورهم من جديد وهم في حاجة الى الادارة لتسهل عليهم مهمتهم فى جميع ما له مساس بهذا التجديد .

واسئلفت م. فيكتور القزاظار ادارة الاقتصاد العام لحالة النجار بالتفصيل في المنسوجات بمدينة صفاقس فهؤلاء قد طلبوا في الابان اوراقهم الصناعية من لجنة المنسوجات فاجيبوا بان الموزع وحده هو الذي بمكنه التحصيل على هذه الورقة وان تجار التفصيل الذين يشترون بضاعتهم من البلاد التونسية ليسوا في حاجة لهذه البطاقة وها قد رفض اليوم قبولهم في توزيع المنسوجات حيث ليست لهم الورقة الصناعية .

وعرض السيد شارل كوهين حالة الحلفاء التي تضررت بصفة خاصة من جراء العمليات الحربية بالايالة التونسية وطلب التنظيم الاكيد لمصلحة الحلفاء لان القصد من ذلك تسهيل ماموريةالذين يباشرون صناعتهم بمادة الحلفاء تلك الصناعة المهمة التي يعيش بها ثلاثمائة وخمسون الف نسمة على سبيل التقريب وسيقوم النائب المذكور اقتراحا اثناء الدورة المقبلة للمجلس الكبير

فاجاب م. قرومان ان الحكومة لم تنس مسالة الحلفاء لكونها مادة من مواد التصدير ومادة تعويضية للوقود فوقع التفاوض في ثلاث مسائل تتعلق بهاته الصناعة وبعد النظر فيها حصل حلها بصفة مرضية .

اولا ـ مسالة الاعتمادات تقرر تخويل حق الاولوية لارباب صناعة الحلفاء فيما يخص تسبقات الاضرار الحربية .

ثانيا ـ مسالة المنسوجات : سيقع توزيع الاقمشة للفقراء من الاهالي الذين نوخذ منهم العملة .

ثالثا ـ مسالة تنظيم صناعة الحلفاء

ثم طلب السيد محمد بن رمضان ان تعول ادارة الاقتصاد العام على ان يكون بينها وبين الفلاحين التونسيين اتصالا اشد متانة من ذي قبل

وان يقع ضبط متعلقات كل من ادارة المال وادارة الاقتصاد العام وبيانها وذلك انه يجب ان لايكون من متعلقات ادارة المال حسبما يراه السيد بن رمضان توزيع سلفات البذر والمعاش والفلاحة فيما يرى ايضا هي من اصول رفاهية البلاد ولذلك فهي جديرة بان تكون محل عناية الحكومة كما يرى ان حجرة الوسط المختلطة التي تمثل في آن واحد مصالح التجار والفلاحة لا يمكنها حسب نظامها الحالي ان تكون في اتصال متين مع جميع الفلاحين التونسيين فيجب حينئذ ان يدخل عليها تحوير عظيم وصرح باستئناف الكلام في هذا الموضوع اثناء الدورة المقبلة مع بيان جميع الحجج اللازمة ثم استلفت بعد ذلك انظار الحكومة الى لزوم التعويل على توسيع نطاق المدرسة الفلاحية بسمنجة وفي صورة ما اذا لم يتيسر توسيع نطاقها فلا نردد حينئذ في عقد العزم على جعلها عظيمة الاعتبار مثل مدرسة سيدي ثابت حيث يمكن تكوين فنيين وهاته المسالة التي يهتم المجلس بها اولا وبالذات يجب حلها

فاجاب م. قرومان ان الحكومة تشاطر السيد محمد بن رمضان في نظرته والدليل على ذلك انه تقرر باتفاق مع الادارات التي لها الامر ان يعين بمكتبه عون مختص بالمسائل المتعلقة بالصناعة التونسية بقصد تنسيق عمل المنظمات التي تشتغل بالصناعات العرفية بصفة حسنة بقدر الامكان وبقصد جعل اتصال متين بين الادارات الفنية والفلاحين من الاهالي التونسيين .

ويرى م. قرومان انه يمكن له ان يلخص كما ياتي اهم نقط برنامج تغيير البادية المعول عليه من طرف الحكومة :

ـ استقرار صغار الفلاحين التونسيين بالاراضي .

ـ تحسين طرق الزراعة وادخال تحسينات على الجهاز الفلاحي .

ـ حل مسالة البذور وتنظيم اعتماد للزراعة الضيقة النطاق لا يكـون حسب اعتبار الحالة المالية فقط بل على حسب اعتبار الحالة الاجتماعية ايضا .

واستلفت م. الفريد كوهين انظار الحكومة الى شروط توزيع المواد الغذائية بجزيرة جربه تلكم الشروط التي يراها العارض غير مرضيه وان الاقسـاط ليست بمتحدة بين جميع السكان وطلب من الادارة ان يقع توزيع هاته المواد باكثر عدالة من ذي قبل وفيما يتعلق بتوزيع الافمشة لاحظ م. الفريد كوهين ان بيع هاتـه البضاعة انيط بعهدة عدة تجار لم تكن لهم خبرة بهذا النوع من التجارة والحـال ان التجـار الآخرين الذين مارسـوا هاتـه التجارة منذ سنين طوال لم يشملهم هذا التوزيـع .

فطلب ان يكلف بهذا البيع التجار العاديون الذين يبيعون بالجملة او بالتفصيل وهم مستعدون للادلاء بارقام اعمالهم التجارية

فاجاب م. قرومان ان ادارة الاقتصاد العـام ستخاطب بتحسين هـاته الحالة ومبدئيا سيشارك جميع التجار في توزيع الافمشة .

فلاحظ الحكيم القرطبي انه علم من عدة جهات اخرى ان حالة توزيع المواد الكيماوية غير مرضية هناك وخصوصا فيما يتعلق بتوزيع السكر بجهة بلدة سليمان .

وطلب من الادارة ان لا تحيد عن العدل في توزيع جميع المواد بين الاهالي وصرح انه يفضل ان يكون قسط السكر الذي يعطى لسكان المدن اقل من القسط الذي يسلم لسكان البوادي لان هؤلاء يبذلون مجهودات بدنيـة اكثر من الاولين ثم استنكر الاضرار التي تنجر من شرب التاي ويرى ان توزيع الباي والسكر مسالة ذات اهمية كبرى تتطلب بحثا خاصا .

ووعدم. قرومان انه سيجرى بحث في شان المخالفات التي اشـار اليهـا م. الفريد كوهين والحكيم القرطبي .

وصرح م. قرومان فيما يتعلق بجربة انه سيوجه الى الجزيرة متفقد للنموين

ليصلح الغلطات التي من الممكن وقعت هناك وليراعى العدل في توزيع جميع المواد بين السكان .

ووعد م. قرومان بالاذن في اجراء بحث في هذا الموضوع .

وفيما يخص جربة فان متفقدا للتموين سيرسل الى الجزيرة لاصلاح الغلطات التي من الممكن ان ارتكبت هناك .

وتعرض م البير بسس مصرحا بما يلي الى ملاحظة ابدتها اللجنة المالية تتعلق بتخصيص محل بصفة مستمرة للقسم التونسي للمجلس الكبير : « لقد بين زميلنا السيد عبد الرحمان اللوز الحالة الجديرة بالاهتمام التي نجد فيها بعض ادارات الاعمال التي ليست لها محلات والتي تستحق محلا جديرا بخطة رؤساء هاته الادارات وفيما يتعلق بالمجلس الكبير فان حالتنا تماثل تقريبا حالة اولئك العمال وان حجر التجارة لها محل وكذلك حجر الفلاحة الا المجلس الكبير فانه الوحيد الذي ليس له محل وبمجرد انتهاء الدورة نجد في الحين انفسنا مشتتين عاجزين عن الاجتماع ببعضنا بعض فان اراد احدنا ان يعمل شيء تراه يجري من ببرو الى ءاخر وان رام احدنا ان يقدم مطلبا كتابيا يلزمه ان يكتبه في محله الخاص وان اردنا ان نطلع على بعض المسائل يتحتم علينا اقتناؤها اما من احد زملائنا واما من بعض الادارات العامة .

نعم فاننا نطلب اليوم ان يخصص لنا قصر الامر الذي نحن جديرون به حيث اننا اول مجلس بالايالة التونسية وانما مطلبنا على غاية من البساطة لاننا نريد ان يخصص لنا في كامل السنة محل يمكننا الاجتماع فيه وتكون به ساحة بآلة الكتابة وخزنة للوثائق ونريد ان يخصص اعتماد بميزانية عام ١٩٤٤ لكراء محل واطلب بالالحاح ان يقع انجاز ذلك لانه ليس من المعقول ان يقع تشتيتنا بمجرد انتهاء الدورة فاجاب م. قرومان انه موافق على هذا الاقتراح وانه مستعد لتبليغ ذلك الى الحكومة .

ولاحظ م. وزان ان بضائع تساوي عدة ملايين من الفرنكات قد انبطت بعهدة تاجر واحد بسوسة فاحدث هذا الامر تاثرا عميقا في نفوس تجار المدينة .

فراى م. سولمانون ان المسالة تتعلق بعمل راجع لانظار الدولة فصرح م. قرومان انه سيطلب على كل حال بيانات في هذا الشان من الادارة التي يهمها لامر .

ولاحظ السيد محمد بن رمضان بدوره انه وقع حيف في توزيع البضائع خصوصا بالمهديه ووضع ثقته في م. جامي لاجتناب ارتكاب مثل هاته الامور من جديد افلم يصرح مدير الاقتصاد العام اثناء هاته الدورة ان ذلك التوزيع صار الان في طي الماضي وان التوزيع الجديد الذي سيجري بين النقابات الصناعية يجب ان تجتنب فيه المخالفات المذكورة ولم تبد اية ملاحظة اخرى فوقعت الموافقة بالاجماع على ميزانية الاقتصاد العام .

وفضت الجلسة على الساعة السابعة بعد الزوال .

الجلسة العامة السادسة

المنعقدة في ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٣ صباحا

اجتمع القسم التونسي في جلسة عامة على الساعة العاشرة من صبيحة اليوم الخامس من شهر نوفمبر ١٩٤٣ تحت رياسة جناب م. قرومان الكاتب العام للحكومة بمعية السيد عبد العزيز الباجي كاهية الرئيس النائب والمسيو الفريد كوهين الكاتب

وقد حضر في هذه الجلسة :

السادة : البير كوهين والمنصف العقبي والصادق التلاتلي ومحمد الملوح وعلي ابن الحاج ومحمد ابن رمضان وعمر العواني والشاذلي بن رمضان وعبد الرحمان اللوز وسعيد الحنوس ومحمد المحجوب واحمد ابن مامي ومامو جيرار ومحمد الاخضر ومحمد الاخضر ابن عطية والحطاب وحجبة وابوبكر ابن عمر دبش واسرنست وزان وحامد عكاشة وشارل كوهين ونسيم نطاف وفيكتور القز والجليدي ابن احمد وحمادي عبد الرحمان الكليش والطاهر ابن علي ابن الطاهر والمختار القرطبي ومسروك ابن القري وعبد العزيز الباجي والفريد كوهين وصالح ابن قاسم الحنوس

وتخلف :

السادة عبد الجليل الباجي والطاهر بن عمار وعلالة ابن الاخضر العشي.

وقد حضر ايضا هذه الجلسة :

م.م. قوسلان مدير الاشغال العامة - وقاسطون مدير التعليم العام والفنون الجميلة. وسكالدي نائبا عن مدير الاسعاف والصحة العموميين. وبرنباش كاهية مدير الاشغال العامة. وبيرود نائبا عن مدير العدلية التونسية وديموي رئيس مصلحة بادارة المال - ومازيرال رئيس مصلحة بادارة التعليم العام والفنون الجميلة.

فتح م. قرومان الجلسة وطلب من المجلس ان يقدم ما عسى ان يكون لديه

من الملاحظات في شان ميزانية التعليم العام واذن السيد الصادق النلاتلي في الكلام فعرض هذا الاخير ان من الواجب عليه ونحو السكان المسلمين ان يضرب بسهم في شان المداولات المتعلقة بميزانية التعليم العمومي وصرح بانه لا يوجد ما هو ادق ولا ما هو اخطر من المسائل ذات الصبغة الدينية فالقرءان العظيم هو مادة دينية اصلا ولم يكن ابدا ضمن متعلقات ادارة التعليم وحتى متعلقات الدولة ما سمح لهما بجعل التعليم الديني تحت ادارة رئيس غير مسلم .

ولقد كان السيد الصادق النلاتلي من الرؤساء الاول للمدارس القرءانية وابى الا ان يتعرض لما كانت عليه هذه المدارس ولما هي عليه ولما ستصير اليه فبسط تاريخ هذه المدارس وذكر في الشروط التي سافه وظائفه للمشاركة في تنظيم تلكم المدارس على مقتضاها فقبل عام ١٨٩٨ كانت المدارس القرءانية مستقلة وكان على راسها امام من الجامع الاعظم لا يرجع امره لاية ادارة وكان اذ ذاك السيد الصادق النلاتلي منشئا بادارة التعليم العمومي فشعر م. ماشويل مدير تلك الادارة المستعرب المعنبر بمسيس الحاجة لاجراء مرافقة رسمية على التعليم في تلكم المدارس ولادراك هذه الغاية عرض على الحكومة اقتراحات صدر في شانها امر « اساسي » في ١٢ نوفمبر ١٨٩٨ وكان الحكم الاصلي في ذلك النص هو انه لا يمكن لاي كان في المستقبل ان يفتح مدرسة قرءانية بدون تحصيل على رخصة من طرف متقدد ملحق بادارة التعليم ثم ذكر بالمصاعب التي اعترضت المنفذ الاول لهاتكم المدارس وبين الظروف التي حداث بم. ماشويل اولا ثم م. شارلتي مبعما لمناداته ليقوم مقامه .

وقد قضى ٢٣ سنة على راس المدارس القرءانية وامكنه ان يتتبع بهذه الصورة نمو تلك المدارس خطوة بخطوة وتطبيق الاصلاحات المتعاقبة التي اتخذتها الحكومة باقتراح منه على تلك المؤسسات الدراسة .

ثم بين كامل الحصة من المشاركة التي كانت له في درس الامر العلي الصادر في ٢٨ جوان ١٩٣٨ الذي افرغ كامل التشريع الماضي المتعلق بالمدارس القرءانية في قالب جديد وقرر على اساسات محكمة النظام الاساسي الجديد للمدارس الحرة الملقبة « بالمدارس القرءانية العصرية » .

وقد جعل الفصل التاسع من ذلك النص وسط مجلس التعليم العمومي مجلس للتعليم بالمدارس القرءانيـة العصرية يشتمل على الاخص على نـائب القسم التونسي بالمجلس الكبير في مجلس التعليم العمومي وقد بلغ السيد الصادق النلانلي ان هنـاك امرا موحدا للنظام الاساسي للمدارس القرءانية العصرية قد عرض على الختم السعيد .

وخلافا لاحكام الفصل التـاسع من الامر العلي الصادر في ٢٨ جوان ١٩٣٨ فان هذا النص لم يقع عرضه على مجلس التعليم للمدارس القرءانيـة العصرية واعرب عن اسفه حيث لم تقع مناداته لاخذ رايه في الموضوع بصفته المزدوجة كمعتمد للمجلس الكبير بمجلس التعليم العمومي ومتفقدا سابقا للمدارس القرءانية ويرى مع تحيـته للصفات الحميدة التي تحلى بها مدير التعلم العمومي والفنون الجميلـة ان هذا السهو وهذه الغلط يمكن تلافيهما .

طلب م . قرومان من م . قاسطون ان يجاوب السيـد الصادق التلاتلي وان يعطيه جميع البيانات عن الظروف التي وقع فيها درس النص الجديد المتضمن المراجعة للنظام الاساسي للمدارس القرءانية العصرية .

فاجاب م . قاسطون قائلا :

انه لفي اكناف الاحترام للمشروع الذي انجزه السيد الصادق التلاتـلي بادارة التعليم العمومي كان قلمنا لعملنا الذي باشرناه وتابى علي نفسي الا ان اصرح بذلك لانه هو الحقيقة .

ان النص الذي عرضناه على موافقة الحكومة هو نص مستمد من الذي صدر في عام ١٩٣٨ وهو النص الذي اجهد السيد الصادق التلاتلي نفسه في تحضيره وقـد استقى من هذا الاخير الاصل والفكرة وقد شارك في درس مسودة النص الجديد متفقدا المدارس القرءانية العصرية وانفقا على جميع احكامه .

ثم بين م قاسطون السبب الذي رات معه الادارة العليا من المنـاسب ادخال تغييرات على الامر العلي الصادر في عـام ١٩٣٨ والذي تجري احكامه على المدارس القرءانيـة العصرية فلاحظ بانه ليس هناك شيء لا يستدعي توفيقات وليس هنـاك

مشروع لا يتطلب ازاء ماجريات لامور وازاء التطور الاجتماعي تنقيحات وهذا ما ظهر في جلاء تام اثناء الاعوام ١٩٣٩ و ١٩٤٠ و ١٩٤١ .

وعليه فقد وجب ادخال بعض تنقيحات على الامر الصادر في عام ١٩٣٨ سيقع شرح المادة الاصلية منها فيما بعد .

وقد انتقد السيد الصادق التلاتلي على الادارة انها لم تشاور مجلس التعليم للمدارس القرءانية العصرية وجوابا عن هذه الملاحظة يجب علي ان ابين الحالة التي وقع اثناءها درس واعداد الشروط الجديدة

ان تحضير مسودة الامر قد وقع الشروع فيه منذ عام اي في شهر سبتمبر ١٩٤٢ وقد باشرنا العمل مع متفقدي المدارس القرءانية طيلة السنة المدرسة بادارة التعليم العمومي لتحضير هذا النص واداك كان المجلس الكبير لاينعقد وتشكيل اللجنة التي تقرر عرض لائحتنا عليها قد توقف في ذلك العهد ولو لم تتوقف اذاك لكنا عولنا على نائب من المجلس الكبير .

ولقد كان من الواجب ان تجتمع هذه اللجنة في شهر مارس غير ان الحوادث التي فاجأت لم تسمح باجتماعها وكانت اللجنة تشتمل على موظفين من ادارة التعليم العام شاركوا في تحضير الامر وادخلوا التنقيحات التي سانبها فيما بعد نائب الحكومة ونائب عن صاحب الدولة المولى الوزير الاكبر ونواب مديري المدارس القرءانية العصرية ومعلمين كواهي بتلكم المدارس .

وقد اجتمعت تلك اللجنة باخير عظيم ذلك انها اجتمعت لا في شهر مارس بل في شهر اوت ومن الجائز ان يكون من الواجب اذاك تنقيح تشكيلها غير ان ذلك يكون سببا في تاخير جديد

او لم يكن الاصل هو معرفة ما اردنا ان نقوم به جهار لا خفية ؟ وعليه فهاكم بيان النقط الاصلية للاوامر الجديدة وقد بين مرة اخرى ان الصبغة الخاصة بالمدارس القرءانية العصرية قد وقع الاحتفاظ بها وقد اجاد السيد الصادق التلاتلي فيما سلف في بيان السبب الداعي لذلك وهو ان الامر يهم مدارس التعليم الديني فيها المقام

الاعظم لكن هناك سبب اخر لا يقل اهمية عن هذا في نظري وهو انه نظرا لاهمية مشروع التثقيف الذي يجب القيام به بهذه البلاد فانه من اللازم الاستنجاد بالابتكار الخاص ولا يمكننا ان ندع واحد من المدرسة الدولية والمكاتب الخاصة بعين الدولة على القيام بهذه المهمة العظمى وهي تتفق مع حاجيات السكان ومن الواجب ان تتعدد مدارس الدولة بعد انه يجب علينا ان نرخص للمدارس الخاصة لتقوم ايضا بمشروع التثقيف الى جانب مدارس الدولة .

ولهذا السبب وللذي لاحظ عليه السيد الصادق التلاتلي ارى انه من المتحتم الذي لا بد منه الاحتفاظ للمدارس القرءانية العصرية بما لها من صفة مؤسسة خاصة .

وعليه فانه لا ينبغي اجابة مطالب بعض الاوساط التي تريد الحاق هذه المدارس الافرنسية العربية واخذ الدولة لها على عاتقها بالتمام والكمال وانها في نظري لغلطة مزدوجة سواء من حيث السياسة الاسلامية او من حيث السياسة المدرسية فالصبغة الخاصة التي للمدارس القرءانية يجب الاحتفاظ بها بتمامها وكمالها .

والنقط الثلاثة الكبرى التي يرمي اليها الاصلاح هي الاتية :

تكلم السيد الصادق التلاتلي عن مراقبة اضيق نطاقا فكلا انه لست هناك مراقبة اضيق نطاقا ناهيك ان هذه المراقبة هي موجودة بعد وقد استقينا ماكان اي اجراء المراقبة على المدارس من طرف متفقدين للتعليم العربي وهؤلاء المتفقدين هم الذين يستمرون على اجراء التفقد على هاتيكم المدارس وبراس لجان المراقبة التي لها في هذه المدارس مكان رئيسي ومع ذلك فاننا طلبنا من متفقدي التعليم الابتدائي الافرنسي اجراء تفقد على التعليم الافرنسي ومتفقدا المدارس القرءانية هم الذين عرضوا ذلك بانفسهم لانهم راوا مثلما راينا ان هذه الطريقة هي لازمة اردنا ان تزدهر هذه المدارس وان تكون بينها وبين المدارس الافرنسية العربية صلات ومن الواجب ان لا نكون منعزلة كل الانعزال ومن الواجب ان لا تكون لهذه البلاد شبيتان شبيبة متخرجة من المدارس القرءانية العصرية وشبيبة متخرجة من المدارس الافرنسية العربية .

ان الوسيلة الوحيدة لربط الصلة بين المدرستين هي تمكين متفقدي التعليم الافرنسي من الذهاب والاطلاع على اسلوب تلقين اللغة الافرنسية مثلما يباشر متفقدو المدارس القرءانية العصرية من اجراء التفقد على التعليم العربي بالمدارس الافرنسية العربية ومن هذه الصلة يجب ان يتولد الرقي وتعرف المدارس القرءانية العصرية احسن من ذي قبل وتقع اعانتها بما هو افيد واجدى .

اما النقطة الثانية من الاصلاح فانها ترمي الى احداث صندوق للمدرسة .

ان المدارس القرءانية لم يكن لها صندوق واعانة الحكومة تعطى لمدير المدرسة الذي يدفع للمعلمين وهو الذي يقبض الاجور الشهرية .

ولقد كان من الممكن ترقية هذا الاسلوب .

لقد احدثنا صندوقا مستقلا يديره مدير المدرسة بصفة رئيس ومعلم من المدرسة القرءانية بصفة كاتب امين مال واحد الاعيان وهؤلاء الاشخاص الثلاثة هم الذين يديرون شؤون صندوق المدرسة الذي توضع فيه اعانة الحكومة والاجور المدرسية وجميع مداخيل المدرسة ويواجه هذا الصندوق جميع المصاريف من دفع اجور وكراء محل وقيام بشؤون المدرسة الخ . . .

اما نقطه الاصلاح الثالثة فانها تتعلق بالاجور والاعانات .

لم يعين الامر المؤرخ في سنة ١٩٣٨ ادنى اجر المعلمين فكانت نتيجة ذلك ان يتقاضى المعلمون اجورا طفيفة مع ان بعضهم كانوا من حملة شهادة التكالوريا او من متخرجي الجامع الاعظم باعلى درجة فظهر لزاما علينا من ذلك الحين ان ندخل تنقيحا على هذه النقطة من القانون الاساسي المؤرخ سنة ١٩٣٨ وان نعين اجرا لا يمكن النزول عن رفعه لكن نظرا لكون اسعار المعاش ترتفع باستمرار كان من الواجب ان يقاس هذا الاجر على شيء فلزم اعتبار ادنى اجر بالنسبة لاجور اخرى فكان من الاحسن تعيين ادنى اجر بالنسبة لاجر تدفعه ادارة المعارف لصنف من اصناف المعلمين ذلك ما وقع العزم عليه .

ومن جهة اخرى تنقسم المدارس القرآنية العصرية الى ثلاثة انواع :

– المدارس التي تتقاضى اعانة عن كامل اقسامها.

– المدارس التي تتقاضى اعانة عن جزء من اقسامها.

– المدارس التي لا تتقاضى اعانة.

ولبس هذا التقسيم مبنيا على المكان الاجتماعي الذي ينخرط منه التلامذة ونستخلص منه الاجور وانما على التاريخ الذي فتحت فيه المدارس ابوابها فكل مدرسة اسست بعد عام ١٩٣٩ لا تتقاضى الاعانة وكل مدرسة فتحت قسما بعد عام ١٩٣٩ لا تتقاضى الاعانة على ذلك القسم وقد سحبنا منزة الاعانة على جميع المدارس القرآنية العصرية ورايتا ان كامل الاعانة التي تمنحها الدولة تمكن المدارس القرآنية العصرية من القيام بدفع ادنى مرتب المعلمين وستضاف لتلك الاعانة الموارد الاخرى للمدارس القرآنية واتمنى ان يمكن ذلك في كثير من الصور صندوق المدرسة من دفع اجور لهي بكثير ارفع من التي وقع دفعها الى حد الان وذلك بحسب ما تسطره لجنة الاشراف .

ثم اعتذر السيد الصادق النلاثي الى م. غسطون والى اعضاء المجلس من زيادة التاكيد في اللزوم المفروض حسبما يراه هو فيما يتعلق بعرض النظر في طلبات الادارة العليا المتعلقة بتنقيح القانون الاساسي للمدارس القرآنية العصرية وذلك طبق الاجراءات القانونية المنصوص عليها بالامر المؤرخ في ٢٨ جوان ١٩٣٩

وشكر م. غسطون عما تلفظ به نحوه من العبارات اللطيفة ثم لاحظ بصفة خاصة اهمية المسالة وخطورتها بالنسبة على السواء لادارة المعارف وللسكان المسلمين باجمعهم .

ثم اعتذر السيد محمد بن رمضان من جهته عن التداخل في المناقشة واراد مع ذلك ان يذكر ما صرح به م. غسطون للجنة المالية فيما يتعلق باحداث اقسام للتعليم الفلاحي ببعض المعاهد الدراسية بالحاضرة وصفاقس .

ولاحظ ايضا ان لجنة الجهاز الاقتصادي تعرضت الى اهتمام كامل المجلس بالتعليم الصناعي وتمنى ان يكون هنالك تناسق متين في هذا الموضوع بين ادارة

العلوم والمعارف وادارة الاقتصاد العام ويرى انه ما كان من حق هذين الادارتين ان تشتغلا معا بالتعليم الفلاحي وانه من الممكن جعل التعليم الفلاحي بالبلاد التونسية تحت ادارة واحدة ويكون مسروزا اذا يرى طلبه هذا وقع العمل به في الميزانية القابلة.

ومن جهة اخرى يري السيد محمد بن رمضان انه كان من الواجب ان يقع التعليم بداخل البلاد التونسة تخفيفا عن المعاهد الدراسة بالحاضرة ولينمكن الاشخاص الذين لا يقدرون على المكوث بالحاضرة من ان يعلموا صناعة لابنائهم .

ولربما وقع التفكير في هذا الباب في احداث مدرسة صناعية بالمهدية لكن يظهر ان الظروف لم تسمح بانجازها .

ثم ختم كلامه ملحا في لزوم توسيع مدرسة سمنجه الفلاحية التي ظهرت اليوم عدم كفايتها ظهورا جليا ثم صرح السيد اللوز بانه ينظم الى السيد محمد بن رمضان في جميع ما قاله .

ثم طلب م. نطاف ان يدفع لمعلمي مدارس الاتحاد الاسرائيلي نفس المرتب الذي يدفع لزملائهم التابعين للتعليم العمومي اذ المدارس الاسرائيلية تستحق بان يقع بها اهتمام واقعي فهي تسمح بالتخفيف من حمل المدارس العمومية ومعلموها يجب ان يعاملوا مثل المعلمين العموميين .

وتمنى ان تحقق لائحة ميزانية سنة ١٩٤٤ امنيته تلك ثم طلب السيد علي بن الحاج ان تفتح ابواب مدرسة مجاز الباب الابتدائية وان تمنح الاولوية على غيرها من المدارس التي لا زالت مغلقة الابواب لان مجاز الباب لا تحتوي الا على مدرسة عربية فرنسية واحدة .

ثم قدم م. نطاف ان لو تقع تسوية القروض الشرفة واسعار المعيشة كي يتسنى لمن يتمتع بها من الطلبة ان يتابعوا تعليمهم في مامن من الصعوبات المالية

وطلب ان تخصص زيادة محسوسة في الاعتماد لهذا الغرض بميزانيه عام ١٩٤٤ .

ثم طلب م. غز تحسين مرتبات معلمي مدارس الاتحاد الاسرائيلي ويود ان لو يقم تنسيق هذه المدارس والمدارس العمومية فعاضد بذلك امنية زميلهم. نطاف.

ثم اذن م. غرومان لـم. غاسطون بالكلام طالبا منه ان يجيب عن مختلف الملاحظات اعضاء المجلس.

م. غاشطون - ساجيب عما وقع القـاؤه من شتى الاسئلة الواحد بعد الاخر واني لا ابدي اي ملاحظة قط في ان تجتمع لجنة جديدة وان تراجع عمل اللجنة التي كانت ضبطت بعد القانون الاساسي للمدارس القرعائية العصرية ذلك القانون الذي سيعرض على الطابع السعد واما اقتصر على الملاحظة لكم بان هذه المسالة طال النظر فيها منذ امد بعيد وان لم تشمل اللجنة التي حررت القانون المذكور احدا من اعضاء المجلس الكبير فذلك لانها تشكلت في وقت ضيق كان المجلس الكبير متوقفا عن العمل وعليه كان من المستحيل تعيين عضو من المجلس المذكور وكان غرضنا الاسراع في الانجاز نعم اربما ارتكبنا في ذلك خطا ولكننا حصلنا على موافقة جميع من يهمهم الامر.

ذلك اني اتصلت بموافقة مديري المدارس القرعائية العصرية والمعلمين كما وردت علي مكاتب كثيرة يطلب فيها محرروها الشروع بدون تاخير في تطبيق القانون الاساسي الجديد ومن جهة اخرى فان الحكومة وافقت على ذلك وحصلنا الاعتمادات اللازمة فلكم ان تقرروا بانفسكم هل ينبغي زيادة تاخير انجاز هذا الاصلاح الذي ينتظره بفارغ صبر كثير من المعلمين الذين يتقاضون اجورا يسيرة

وفيما يخص التعليم الصناعي فاني متفق تماما مع السيد محمد بن رمضان في شان وجوب جعل رابطة بين ادارة العلوم والمعارف وادارة الاقتصاد العام ويظهر لي من المتحتم الاتحاد في العمل.

واما ما يتعلق بما لنا من البرامج في هذا الشان فانه يطول بنا شرحها ولكن مسالة التعليم الصناعي مرسومة في فاتحة اهتمامنا ويجب علينا اذن ان نبذل جهودا جبارة لتمكين عامة الناس من النهوض ومن التحصل على ما يعوزهم من المعارف

والدراية وكذلك لتمكينهم من المشاركة في تجديد بناء البلاد وستعمل بكل نشاط للتحصيل على نتائج في هذا الميدان .

هـذا وان مسالة مدارس الاتحاد الاسرائيلي هي الان على بساط النظر وكان عزمي منذ بضعة ايـام ان اكلف غيري برئاسة اجتماع للنظر في هـذه المسالة ولكن هذا الاجتماع لم ينعقد حيث ان بعض اعضائه كانوا مجتمعين بالمجلس الكبير ولاشك اننا سندرس هذه المسالة .

واني على علم من حالة مدارس الاتحاد الاسرائيلي ومن المـزايا التي اسدتها الى الدولة وانه يمكن لي ان اعيد لكم في شان هذه المدارس مـا قلته منذ هنيهة عند الكلام على المدارس القرءانية العصرية في شان ما يجب على الدولة من احترام التعليم الخاص واعانته فيجب على الدولة ان تعين هذه المدارس وان تحرر عقدة تربطها مع ادارة العلوم والمعارف ليتسنى فصل مسالة هاته المدارس بصفة نهائية وعام الرجوع الى بسطها كل عام .

وان مدرسة مجاز الباب فتحت ابوابها لقد ذهبت اخيرا الى هذه البلدة وشاهدت ان المدرسة المذكورة كانت على حالة سيئة من حيث قلة المعلمين ووجهت التعليمات اللازمة الى مصالح ادارة التعليم المعومي لتلافي هاته الحالة في اقرب وقت ممكن .

واما ما يتعلق بالسلفات المخولة للطلبة فاننا ننوي طلب اعتمادات ارفع من التي لدينا وذلك بالنسبة لسنة ١٩٤٤ الحسابية حتى تقع زيادة في القروض الشرفية الممنوحة للطلبة التونسيين الذين يقصدون عاصمة الجزائر اذ ان مبلغ ٨٠٠٠ فرنك المخصصة لهم غير كافية .

م. قرومـون :

سادتي

كنت قلت لكم بعد زوال الامس فيما يتعلق بالتعليم الصناعي وبالاخص بالتعليم الفـلاحي الذي تكلم عليه السيد محمد بن رمضان عند ما كنـا نتفاوض في شان الاقتصاد العام ان الحكومة موافقة كل الموافقـة على ما فاه به السيد محمـد بن رمضان

وذكرت بايجاز الاجراءات التي تنوي الحكومة القيام بها في الميدان الخاص للتعليم العمومي وفي ميدان الاقتصاد العام معا ليقع هذا التعليم الفلاحي على احسن حال .

اني انتهز فرصة الكلام على مدرسة الاتحاد الاسرائيلي لاعبر عن اعجابي باعمال هاته المدارس والنقطة الثالثة التي كانت موضوع السؤال الذي وجه اولا نهم المدارس القرءانية العصرية فاني سالخص الحوار الذي دار في هذا الشان وساطلب من المجلس ان يتخذ موقفا ازاء المسالة التي وقع التفاوض فيها .

ان م . قاسطون قدم مراسم اعتباره للعمل الجليل الذي قام به السيد الصادق اللاتلي واشارك م . قاسطون في ذلك بصفتي رئيسا لهاته الجلسة وبصفتي كاتبا عاما للحكومة .

ثم بين م . قاسطون الظروف التي تشكلت فيها هاته اللجنة التي باشرت اعمالها منذ شهر سبتمبر سنة ١٩٤٢ وكيف وقع استدعاء اعضائها وكانت تقوم باشغالها في المجلس في مدة كثر الاضطراب فيها وعلى كل حال اتمت هذه اللجنة اعمالها مع انقضاء تلكم الاضطرابات وان هاته الظروف العصيبة هي التي حالت دون استدعاء نائب عن المجلس الكبير للحضور بالجلسات فلكم سادتي حينئذ الخيار في ان تقرروا الان هل تريدون ان يجتمع هذا المجلس من جديد بمحضر نائب عن المجلس الكبير او بعكس ذلك ترون من المناسب عرض لائحة هذا الامر على الطابع السعيد حيث انه وقع استدعاء فنيين شاركوا فعلا في اعمال اللجنة المذكورة وان اراءهم كافية لتخويلكم جميع الضمانات .

فسال السيد عبد الرحمان اللوز هل ان من بين اعضاء المجلس نواب عن معلمي ومديري المدارس .

فاجاب م . قاسطون ان نائب المعلمين هو السيد الدريدي كاتب نقابة المعلمين وان السيد البكوش وقع انتخابه من بين مديري المدارس القرءانية العصرية .

ويرى السيد محمد بن رمضان ان مسالة لا علاقة لها بالاعتمادات المطلوبة ولذا يقترح على زملائه الموافقة على الاعتمادات

وفيما يتعلق بالامر المذكور طلب السيد محمد بن رمضان ان يمكن السيد الصادق التلاتلي من الاطلاع عليه باكثر ما يمكن من السرعة ليتسنى له عند الاقتضاء ابداء ملاحظاته الى جناب الكاتب العام للحكومة

ثم صرح السيد محمد بن رمضان انه يضع ثقته في السيد الصادق التلاتلي الذي هو أكبر اعضاء المجلس سنا والذي يعترف له الجميع بطول الباع في مسائل التعليم

ويظن ان تاخير نشر الامر المذكور ببضعة ايام لا يمكن ان يلحق ضررا باي شخص كان ويرى ان لامانع من اطلاع السيد الصاق التلاتلي من لائحة الامر المذكور .

فتداخل السيد علي بن الحاج ملاحظا وجوب احترام متعلقات المجلس الكبير انه يعترف بان المجلس الكبير ليس له حق ترتيب القوانين غير انه يرى ان الامر المطلوب اصداره من الحكومة يجب النظر فيه حسب الطرق القانونية وانه ينبغي من الان عرضه على انظار مجلس التعليم بالمدارس القرانية العصرية ان يبين ان القانون الاساسي لهاته المدارس يقتضي سلوك هاته الطريقة

ثم زاد السيد علي بن الحاج ملاحظا انه يوافق تمام الموافقة على ما صرح به السيد محمد بن رمضان في هذا الشان كما انه موافق مثله على جميع الاصلاحات المشار اليها بالقانون الاساسي للمدارس القرآنية ولكنه يرى ايضا مثل السيد محمد بن رمضان انه يجب النظر في لائحة الامر المشار اليه من طرف مجلس التعليم المدارس القرآنية العصرية قبل عرضها على الطابع السعيد .

وبعد ذلك لاحظ السيد محمد الاخضر بن عطية انه يجب احترام متعلقات المجلس الكبير وذلك ان هاته المسالة مبدئية وعليه فانه لا يمكن اجتياز نطاقها وحيث ان المجلس الكبير استانف اعماله فانه يلزمه استرجاع كامل متعلقاته ولهذا فانه يجب عرض لائحة الامر المتعلق بالمدارس القرآنية على اللجنة الراجع لها النظر .

ثم صرح السيد الخطاب بوجوب ان يشاطر السادة محمد بن رمضان وعلي بن الحاج والاخضر بن عطية في رايهم ولاحظ ايضا ان مسالة التعليم بالمدارس القرانية

لها اعتبار عظيم في اعين الامة التونسية وان المجلس الكبير الذي هو صوت هاته الامة تحب استشارته كلما اقضى القانون ذلك ولا يمكن للحكومة ان تحمل وحدها مسؤلية ما بدون ان تستشير سلفا المؤسسات الراجع لها النظر

وفي اثناء ذلك دخل الجنرال ماست قاعة الجلسات وصرح للمجلس انه انى ليتتبع اشغاله الى اخر الضحى

ثم لاحظ السيد الصادق التلاتلي انه بعد تبادل الاراء الواقع بين اعضاء المجلس لا يمكن له ان ينظر وحده فى لائحة اصلاح القانون الاساسي للمدارس القرانية العصرية ولذا يطلب ان يقع ارجاع اللائحة المذكورة لمجلس التعليم بالمدارس القرآنية ليتولى النظر فيها.

فبين م. قرومان مرمى تداخله في هاته المفاوضات وكذلك الاسباب التي حالت بين نائب المجلس الكبير لمجلس التعليم المذكور وبين استدعائه للمشاركة في تحرير قانون اساسي جديد للمدارس القرآنية العصرية وصرح ان الحكومة لا ترى مانعا من عرض اللائحة المذكورة على انظار مجلس التعليم طبق مطلب المجلس لكبير.

وبمناسبة المفاوضة في شان المدارس الاسلامية صرح جناب المقيم العام ان الحكومة احدثت خطة مستشار فني لدى ادارة العلوم والمعارف يقوم بها تونسي فتحقق بذلك المجلس الكبر انه سيقع الذود بوجه خاص عن كل ما يتعلق بجميع المسائل التي تهم المجتمع الاسلامي وان الادارة ستبحث عن فصل تلك المسائل بصفة تلائم الظروف والمستشار الفني المذكور هو السيد العابد مزالي.

وزاد الجنرال ماست ملاحظا ان تعيين السيد مزالي الى هذا المنصب لدليل على السياسة الجديدة التي يسلكها منذ حلوله بالايالة التونسية والتي ترمي الى تشريك النخبة التونسية في ادارة شؤون البلاد.

فشكر السيد محمد بن رمضان نيابة عن زملائه جناب المقيم العام الذي احدث الخطة المذكورة ويؤمل ان تقع تسميات من هذا القبيل سائر الادارات.

وبعد ان القى السيد علي ابن الحاج سؤالا على الجنرال ماست اجاب جناب المقيم العام انه وقع تكليف السيد محمد علي العنابي بخطة مستشار فني بادارة تنظيم المدن .

ثم اعطى م. قرومون خلاصة المفاوضات المتعلقة بالقانون الاساسي للمدارس القرءانية العصرية وصرح انه طبق اقتراح المجلس ستعرض لائحة لاصلاح القانون الاساسي المذكور على انظار مجلس التعليم وفي الختام وافق المجلس على ميزانية ادارة العلوم والمعارف .

ميزانية ادارة الاشغال العمومية

افتتح م. قرومون باب المفاوضات في شان ميزانية ادارة الاشغال العمومية وسمح بالكلام الى السيد محمد بن رمضان .

قال السيد محمد بن رمضان مخاطبا جناب المقيم العام ان ميزانية ادارة الاشغال العمومية لا يمكن ان تستدعي مناقشة طويلة كما وقع التنصيص عليه بالتقرير العام والذي يهم بالخصوص المجلس هو الاستعداد للمستقبل .

ان مسالة الري الفلاحي يجب ان ترسم في مقدمة ما تهتم به الحكومة ولا شك انه لا يوجد انهار عظيمة بالايالة التونسية ولكن المطر ينزل بصفة كافية في كثير من جهاتها والمياه السائلة تضيع لا محالة في الاودية او في البحر ولذا يجب على ادارة الاشغال العمومية ان تحرر برنامجا يتسنى بفضل المحافظة على هاته المياه بقدر الامكان ويقع انجاز هذا البرنامج شيئا فشيئا حسبما تسمح به الميزانية وان الاثار الرومانية التي نشاهدها عند كل خطوة نخطوها والابار المعطلة وءاثار القنوات الخ . . كل ذلك دليل ساطع على ما كان انجزه القدماء في هذا الميدان .

هذا وان ادارة الاشغال العمومية كانت قررت وحضرت برنامجا يرمي الى المحافظة على مياه المطر بوادي المرج بالساحل وكان القصد من ذلك سقي مساحة

تقدر بهكتارات ١٠٠٠ وكان وقع التعويل ايضا على تكوين جمعية لتحقيق استغلال هاته المياه لفائدة من يهمهم الامر من الفلاحين .

ولذا طلب السيد محمد بن رمضان من الحكومة ان تستانف النظر في هـذا البرنامج بمجرد ما تسمح بذلك الظروف .

ولاحظ ايضا ان ازدهار القطر التونسي ستنمو بقدر ما يتسع نطاق استغلال المياه المذكورة ويجب على ادارة الاشغال العمومية ان تشارك مع ادارة الاقتصاد العام في درس مسالة اشغال الري والحري الاشغـال الفلاحية كما انـه يجب تكـوين جمعيات للفلاحين تحت اشراف الادارة وانظارها مباشرة لاستغلال المياه ولا شيء يمكن انجازه بدون تاييد من الادارة لاسيما في جهتي الوسط والجنوب التين تعتبر فيهما مسالة المحافظة على المياه اعتبارا خاصا .

ومن اللازم حينئذ اعانة الفلاحين الذين لهم دور عظيم في ميدان الاقتصـاد التونسي وذلك بسلوك سياسة رشيدة تقتضي تنمية انتاج اراضيهم وما للقطر من الثروة الفلاحية .

هذا وان المجلس سيهتم خاصة بهاته المسالة اثناء النظر في ميزانية عام ١٩٤٤

ثم الفت السيد محمد بن رمضان ايضا انظار الحكومة الى مسالة الطرقات وذلك أن الطرقات هي قاعدة الحياة الاقتصادية فمن الواجب تمكين الفلاح من التسهيلات لنقل صابته وكذلك البضائع اللازمة لاشغاله الفلاحية وما يمكن تخوبله من التسيلات يكون له تاثير على اسعار المنتجات الفلاحيـة وعليه فمن المتحتم ان تكون بالايالـة التونسية طرقات كثيرة العدد وحسنة الحالة .

والفت م. شارل كوهين انظار مدير الاشغال العموميـة الى ما وقع تقريره من الغاء مصلحة نقل المسافرين على خط السكـة الحديدية الذاهبة من باجه الى مسطوطة .

ولاحظ ايضا ان شركة «التونيزيين اوتوموبيل» لا تقـوم الا بنقل المسافرين يومين في الاسبوع وذلك غير كاف ومن جهـة اخرى فان شركة السكك الحديدية

صارت غير مسئولة عن البضائع والملفات التي تكلف بنقلها فافضى ذلك الى نقص الكثير منها ولذا طلب م. شارل كوهين ان تعود الشركة المذكورة مسئولة على ما تتكلف بنقله كما كانت في الماضي.

ثم تكلم السيد عبد الرحمان كليش مذكرا وجوب رفع الالغام من تراب الايالة ويظهر حسب التصريحات التي فاه بها مدير الاشغال العمومية في الشان ان المناطق العسكرية غير مشمولة في برنامج ازالة الالغام المذكورة والحال انه حدث حوادث انفجار تلك الالغام تسببت في موت عدة اشخاص وعليه فانه يطلب تكليف فرقة من العملة برفع الالغام بجهات الجنوب بدون تاخير.

فاجاب جناب المقيم بنفسه على مطلب السيد عبد الرحمان كليش مصرحا ان مشكلة ازالة الالغام امر عظيم ويمكن تقسيم الجهات المحتوية على الالغام الى ثلاث مناطق :

اولا — منطقة الشمال وهي التي تحتوي على الميادين التي اصدم فيها القمال اثناء كامل حرب تونس على سبيل التقريب .

ثانيا — منطقة الجنوب وهي تشتمل على كمية عظيمة من الالغام وقع بثها اثناء معركة مارث .

ثالثا — منطقة الوسط وهي التي تشمل جهة فايض بيشون وماحواليها وتقدر كمية الالغام المبثوثة بمليون وامكن لحد الان رفع عدد منها يتراوح بين ١٦٠٠٠٠ و ١٨٠٠٠٠ لغما فحينئذ ما بقي اجراؤه من الاشغال في هذ الميدان عظيم الاهمية.

وزاد الجنرال ماست مبينا ان عملية ازالة الالغام وقع تقريرها حسبما تقتضيه المصلحة العامة للايالة التونسية الا وهي استرجاع الاراضي الاوفر خصبا اي التي لها اعزم انتاج فبحسب اهمية هذا الانتاج وقع رفع عمليات ازالة الالغام بعضها فوق بعض درجات ولذا فان الادارة ستبذل مجهودها على الاخص بجهة نهر مجردة التي هي اخصب الاراضي اعتمادا على آراء الخبراء الفلاحين وستستمر عمليات ازالة العام منطقة بعد منطقة حسب البرنامج الواقع تحريره في هذا الشان .

واما ما يتعلق بالجنوب اشار الجنرال ماست الى ان الحكومة اهتمت بالخصوص بارجاع الامن الى نصابه بالطرقات وذلك ان فرق الاعوان الذين يعملون في تلك الجهة مكلفون بازالة الالغام من الطرقات والمسارب وسيقع رفع الالغام بالجهات المجاورة للجهة المذكورة وذلك بقدر الامكان .

حيث ان عدد الالغام المزالة والتي تصير غير مؤذية يقدر بـ ٣٠٠٠٠ في الشهر على سبيل التقريب فان الاعمال اللازمة لذلك تستدعي اجلا طويلا فليعلم سكان الايالة انه يجب عليهم زيادة الاصطبار .

ثم لاحظ م. فيكتور قيز انه امر عملته برفع الالغام التي وضعت بملكه.

والفت بعد ذلك انظار مدير الاشغال العمومية الى المواصلات بالسكة الحديدية بين صفاقس وتونس وذلك انه يشاهد سير الارتال الى نابل والقيروان وغاردياما والحال ان مدينة صفاقس التي هي من اعظم مدن الايالة صارت بسبب ذلك منعزلة ولذا طلب م. قيز ارجاع مسير الارتال بين تونس وصفاقس الى نصابه

ثم الفت السيد احمد بن مامي انظار الحكومة الى معمل الباطان الذي تجري فيه العمليات الاولية لصناعة الشواشي ولاحظ ان هاته الصناعة معتبرة جدا وهي تسمح لالاف من الاشخاص بالقيام باود حياتهم . وان وسق الشاشية التونسية الى مختلف اقطار افريقيا الشمالية وحتى الى مصر هو منبع من المنابع المهمة الراجعة لاقتصاد الايالة التونسية .

ولكن العمل المذكور الحقت به الحرب اضرار جسيمة . وقد وقع ابداء بعض الاصلاحات الا ان المعمل المذكور لم يتسنى له استئناف نشاطه لما وقع تنقيصه من كمية المياه المعدة له .

ثم طلب السيد احمد بن مامي من الحكومة ان تتخذ جميع الاجراءات ليقع تدارك هذه الحالة بسرعة ولاحظ بان معمل الشاشية الباطان لا يتقاضى اية اعانة من طرف الحكومة .

ثم تداخل م. ارنيست وزان في شان موسم الزيت المقبل متسائلا عما اذا

كانت اشغال الاصلاحات للتنصيبات الكهربائية ستسمح لفلاحي الزبوت باستمداد القوة الكهربائية اللازمة لتسيير الدوالب الميكانيكية كي يتسنى لهم القيام باعمالهم.

وعندها اعلن جناب المقيم العام عن انتهاء المداولة وطلب من مدير الاشغال العامة ان يجيب عن الاسئلة التي القاها اعضاء الهيئة النيابية .

قام م. قوسلان وقال :

سادتي

لقد تكلم سيدي محمد بن رمضان عن مسالة الري الفلاحي وان القسم التونسي يعلم ما لادارة الاشغال العامة من العناية بهذه المسالة عناية خاصة ولا سيما باستعمال المياه السيالة وانني لعلى وفاق تام مع سيدي محمد ابن رمضان في الراي بان لهذه المسالة اهمية كبرى بالنسبة لتنمية الانتاج الفلاحي بالناحية الوسطى من التراب التونسي ومما لا ريب فيه انه بواسطة ابنية صغرى تكاد تكون لا اهمية لها يرمي مفعولها في ان واحد الى حجز المياه السيالة وتدعيم الاراضي القابلة للحرث واقرارها بعد ان كانت تذهب بها المياه في سيلها الجارف في نقط شتى فباشغال من هذا القبيل يمكن بلا شك ولا ريب الوصول بالانتاج الفلاحي في هاتكم الجهات الى غايات كبرى من حيث النمو والازدهار ومن جهة اخرى فانه يكون لهذه الاشغال ، في الوقت نفسه مفعول في الطبقات التي هي تحت سطح الارض لا يمكن التهاون به ناهيك انها تسمح من هذه الوجهة بالظفر لموارد جديدة .

على ان المصالح ذات النظر بادارة الاشغال العامة قد باشرت درس هذه المسالة بعناية خاصة وحررت بعد لائحات ذات اهمية لاحياء بعض جهات الناحية الوسطى من التراب التونسي بواسطة هذه الطريقة بناحية مراقبة تالة والقصرين وسبيطلة وكذلك جهة السواسي وقرمبالية والساحل ولقد وقع الشروع بعد في تنفيذ هذه اللائحات وها نحن في جهة سبيطلة والقصرين حيث شرعت الادارة منذ عامين في اشغال ترمي الى اصلاح الاحجزة الرومانية العتيقة خصوصا فوق جانب جبل مغيلة وجبل شامبي وبالقصرين اجريت تجارب باصلاح الاساسات العتيقة وذلك بغرس

الزيادين فيها وليست لهذه الاعمال من قيمة سوى القيمة التجريبية وان كانت تهم مساحة قدرها خمسون هكتارا من جانب وزهاء المائة هكتار من الجانب الاخر .

ان حوادث نوفمبر ١٩٤٢ قد قطعت هذه الاشغال ولم تسمح لنا بتقرير النتائج الا انه قد وقعت في بعض الجهات معاينة نتائج مشجعة .

وخلاصة القول فان الادارة اعدت برامج من جهة وشرعت في اشغال من جهة اخرى وعليه فان لديها جميع العناصر لتوسيع نطاق هذه الاساليب عند سمح الظروف بذلك .

ثم اثار م. كوهين مسالة نقل المسافرين بين باجة والجزائر وتونس ملاحظا عن ابطال الرتل الذي كان مباشرا للربط بين مستوتة وباجة .

وفعلا فان هذه المواصلات بالنسبة للمسافرين هي في البلاد التونسية بصورة عامة على غاية من الرداءة في الساعة الراهنة والحق يقال خصوصا في الخط الجزائري وهذا ناشيء عن المصاعب التي لاقيناها خاصة والتي تلاقيها السكك الحديدية الان فيما يتعلق بالادوات لا سيما ادوات الجر اذ ليس للسكة الحديدية الان الا مايقرب من ٤٠ في المائة من وسائل الجر التي كانت لديها في عام ١٩٤٢ وعليه فانه لا استغراب من الامر اذا اعتبرنا ان السكك الحديدية يجب عليها ان تواجه الانتقال العسكرية التي لها ايضا اهمية كبرى خصوصا في الخط الجزائري .

وعليه ونظرا لهذه الاسباب فانه ليس من الممكن الرجوع لجميع المواصلات الى النصاب الذي كانت عليها سابقا .

والنقص في وسائل الجر هو السبب الوحيد الذي اضطرنا الان الى قطع المواصلة بين باجة ومستوتة .

وعند ما تسمح وسائل الجر وينوفر عدد القطارات الواقع اصلاحها يكون من البديهي ارجاع هذه المواصلة من جديد ومع ذلك فانه لحد الان لم يقع التمكن من ربط المواصلات الحديدية في كبريات الخطوط وامكن اتمامها بمواصلات في الطرقات بقدر الامكان وهذا ايضا يجب ان لا ننسى ان شركات النقل قد اعتورها

النقص الى حد عظم بشركة تونيزيان اوتوميل التي كانت لديها ٤٦ مركبة من نوع الاوتوكار لم تستطع ان تظفر في الساعة الراهنة سوى ٣٠ من هذه المركبات تقريبا.

وعليه فاذا لم يقع التمكن الا من ربط مواصلات ثلاثة بين باجة وتونس في الاسبوع فان السبب الوحيد في ذلك هو ايضا فقدان الاوتوكار .

وبقدر ما يقع جمع شتات وسائل النقل بواسطة السكك الحديدية والطرقات البرية واصلاحها من جديد فاننا نعيد حالا المواصلات ويمكنني ان أؤكد لم.كوهين انه لا يقع تضييع اي وقت في هذا الموضوع ولقد اعدنا حالا المواصلات بقدر ما وفت بذلك فواضل المعدات وعليه فاننا سنهتم بوسائل النقل بين باجة والجزائر عند ما يقع تجديد وسائلنا .

هذا وقد وقعت اثارة مسالة مسؤولية السكك الحديدية في مادة النقل ايضا وبالفعل فان الامر العلي الصادر في ٥ مارس ١٩٤٣ قد اعفى الانتقال الحديدة وشركات السكك الحديدية من كل مسؤولية اثناء الحرب ولم تكن هذه الوسيلة الا نتيجة امر مقضي وفعلا فان الناقل بطريق الخط الحديدي اثناء هذه المدة ليس بحر في استغلال الانتقال بل هو خاضع لنظام اولوية عسكرية تفرض عليه ان يضمن الانتقال ذات المصلحة العسكرية ومن وقتئذ لا يبقى منحكما في اجال النقل ولا مستطيعا لضمان الانتقال على مقتضى الشروط الاعتيادية لان قسما مهما من المعدات لذلك قد صار على حالة سيئة .

ومن جهة اخرى فان المحطات والتصيبات نفسها قد اهلك قسم منها والمخازن لم يعد لها وجود وصارت الارتال تقضي وقتا طويلا في الوقوف بالمحطات من جراء اسباب قد فرضتها ايضا الحاجيات العسكرية .

وبالتالي فان موظفي السكك الحديدية قد نقص عددهم .

فمن اجل هذه الاسباب كلها لم يعد في امكان السكك الحديدية قبول المسئولية العادية التي يرجع امرها للمباشر للنقل ولذا وجب اتخاذ اجراءات لاعفائها من هذه المسئولية غير ان هذه الحالة هي مخالفة تمام المخالفة للحالة الاعتيادية وقد فرضتها الظروف .

ان الدولة مهتمة بالرجوع باسرع ما يمكن وسائل النقل للحالة الاعتيادية الا ان هناك عقبات شتى خصوصا فيما يتعلق باجال النقل وامكان طرؤ الحوادث المتكررة وفيما يخص ايضا سوء حالة التنصيبات بجميع انواعها التي صارت غير ضامنة للحماية الكافية للبضائع ولا لحراسة ناجعة ضد السرقة .

وهناك وسائل هي الان على بساط الدرس والتمحيص وقد وقع عرضها على مجلس التحرير القومي لارجاع معظم المسؤولية للسكك الحديدية سيما فيما يتعلق بالسرقات وعليه فانه يجب انتظار القرار الذي سيصدر بعاصمة الجزائر والذي سيكون سانحا بقطع اول مرحلة من التحسين المهم في مسؤولية السكك الحديدية.

وقد طلب م. قز اعادة رتل اوتوراي من تونس الى صفاقس وفعلا فانه هذا الرتل ينتهي الان الى سوسة وانني لاجيبه بمثل ما اجبت به م. كوهين حيث ان المسالة هي مسالة وحيدة مسالة ادوات .

فمركز الاوتوراي الذي كان مشتملا على ١٨ ادات للنقل من هذا النوع لم يعد به الا ٨ صالحة للاستعمال وقد تولد من جراء ذلك حرج عظيم وهذا هو السبب الوحيد الذي منع من اعادة الاوتوراي التي تنتهي الى صفاقس .

ولقد امكن اعادتها في جهات ذات طرقات اقل طول وكونها تنتهي الان الى صفاقس فان هذا من رابع المستحيلات .

ان لنا ارتال من نوع الاوتوراي في الاصلاح واصلاحها امر من الصعوبة بمكان نظرا لفقد القطع الاسبندالية الصالحة للموتورات التي هي من نوع «دبازال» وعند ما يمكننا استعمال تلك الارتال فان جهة صفاقس ستنال حظها منها بلا شك .

وقد لاحظ م. قز بان ارتال الاوتوراي قد احدثت لصفاقس وانه يريد اعادة خط تونس صفاقس بطريق الاولوية .

فما وسع م. قوسلان الا تاييد التصريحات الواقعة في هذا الموضوع .

اما بالنسبة للباطان فان المسالة التي اثيرت قد استرعت كامل اهتمام الادارة وفعلا فان لها اهمية كبرى فالتحطيمات التي لحقت سد الباطان هي التي تسببت في قطع الماء

عن المعمل والعنـاية متجهة لتجديد سد الباطـان في اقرب وقت ممكـن وأظن انه سيصدر في هذه الايام في هذا الشان ووجب ان تدرس على العين امكانيـة حجز ولو جانب من المياه .

وعليه فانى اظن انه يمكن فصل المسالة الفنية في مستقبل قريب وبهذه الصورة فان الحالة التي عرضهـا السيد احمد ابن مامي والتي هي مجحفة بالفعل بسير المعمل ستنتهي .

وفيما يتعلق بمواد البناء اللازمة لهذا المعمل فان هناك تعليمـات قد اعطيت ويمكنني ان احقق للسيد احمد ابن مامي انه يمكـنه من الان التحصل على المواد اللازمة لتجديد بناء هذا المعمل واعداده .

فقام السيد احمد ابن مامي وشكر م. قوسلان عن التحقيقات التي اعطـاها له ثم قال م. قوسلان :

وبالتالي فان م. وزان قد طلب بيـانات في شان موسم الزيت بجهة سوسة والساحل فمنذ بضعة ايام وضعت مجموعة للمد بالقوة الكهربائية من نوع ايليكتروجين تبلغ قوتها ٥٠٠ من الخيل بسوسة وقد شرعت بعد في تزويد المدينة وستزود الساحل اي جهة سوسة والمهدية في القريب العاجل وفي ظرف اربعة ايام ارسال التيار الكهربائي في جهة سوسة والمهدية وهناك مجموعة ثانية تبلغ قوتها ٦٠٠ من الخيل يمكن حسب المقدرات ان تدخل في العمل حوالي يوم ٢٥ نوفمبر واذاك يصير من الممكن تزويد معامل الزيت وسد حاجيات موسم الزيت .

وقد طلب م. الفريد كوهين هل في الامكان ربما تقع اعادة المسؤولية للشركة جمع الفاقونات وارفاقها ولو ادت الحاجة الى ترفيع سعر النقل .

فاجاب م. قوسلان بان المقيم العام قد اعطى بعض تعليمات للمراقبين المدنيين لتنظيم هذا الارفاق للبضائع لكن قد اعترضتها من سوء الحظ جمع الفاقونات صعوبة كبرى من جراء الحاجيات العسكرية ذلك ان الفاقونات قد اصبحت من اجل ذلك

مشتتة الشيء الذي صعّر حراستها عسيرة جدا وعلى كل حال فان اوجه الحل قد وقع الظفر بها واقيم حراس يرافقون الارتال غير ان عددهم لا يزال غير كاف

انه لمن الواجب اتخاذ وسائل بوليسية ذات اهمية كبرى وقوية للعناية اذا اريد القيام بحراسة مستمرة وستتحسن هذه الحالة بقدر اعادة السكك الحديدية الى نصابها ومع الرجوع الى الشروط الاعتيادية سنشاهد اضمحلال هذه العقبات .

وبذلك انتهت المداولة .

ورفعت الموافقة بالاجماع على ميزانية الاشغال العامة .

ورفعت الجلسة على الساعة الثالثة عشر .

الرئيس : الكاتب :

قرومان الفريد كوهين

الجلسة العامة السابعة

يوم الجمعة في ٥ نوفمبر ١٩٤٣

عقد القسم التونسي للمجلس الكبير جلسة عامة يوم الجمعة في ٥ نوفمبر ١٩٤٣ على الساعة الثالثة وخمس واربعين دقيقة تحت رئاسة م. قرومان بمساعدة م. الفريد كوهين كاتب الجلسة .

وحضر هاته الجلسة :

م. م. البير بسيس - المنصف العقبي - الصادق الثلاثلي - محمد الملوح - علي بن الحاج - محمد بن رمضان - عمر العواني - الشاذلي بن رمضان - الطاهر بن علي بن الطاهر - عبد الرحمان اللوز - سعيد الحنوس - محمد ماجول - احمد بن مامي مامو حيرار - محمد الاخضر بن عطيه - الحطاب بوحجبه مختار القرطبي - ابو بكر بن عمر دبيش - ارنست ايزان - حامد عكاشه - شارل كوهين - مبروك بن القروي - صالح بن قاسم حنتوس - الفريد كوهين - نسم ناطاف . فيكتور قاز - الجليدي بن احمد العامري - عبد الرحمان كليش .

وكان غائبا :

السادة : الطاهر بن عمار - عبد العزيز الباجي - عبد الجليل الباجي وعلاله ابن الاخضر العشي .

وحضر ايضا هاته الجلسة :

م. قوسلان - مدير الاشغال العامة

سيكالدي - نائبا عن مدير الاعانة والصحة العموميتين

بيرو - نائبا عن المعتمد لدى الوزارة العدلية

ديبوي - نائبا عن مدير المال

بوني - رئيس مصلحة بالكتابة العامة

ميزانية العدلية التونسية

اعلن الرئيس بفتح المناقشة في ميزانية العدلية التونسية :

فصرح السيد المنصف العقبي انه ترجمان جميع الحكام التونسيين مشيرا الى ما حالج انفسهم من الثقة عند تسمية م. بونان بخطة معتمد لدى العدلية التونسية وشكر هذا الموظف السامي الذي شرع بمجرد مباشرته لوظفه في الانجاز وذلك بمراجعة عدد عظيم من الملفات التي قد اجل النظر فيها منذ امد بعيد .

ثم زاد السيد المنصف العقبي مذكرا ان القسم التونسي للمجلس الكبير طلب بعض اصلاحات في منطقة الحماية وقال انه يتيقن ان م. بونان سيجهد في عرض لوائح هذه الاصلاحات في عام ١٩٤٤ وختم ملاحظا بكل استحسان ان جميع تدخلات م. قرومان تحمل في مطاويها العزم الحقيقي على الانجاز

فشكر الرئيس السيد المنصف العقبي على ما ابداه من الثقة في المعتمد الجديد وذكر انه علم معه عند ما كانا مزاولين للتعلم بكلية الحقوق بباريس ان النظام العدلي دون جميع الانظمة هو الذي نما ببطء كما نشاهد في التاريخ وصرح انه يتيقن امكانية ادخال تحسينات محسوسة على هذا النظام كما يتمناه الشعب التونسي وذلك بمساعدة الظروف وبفضل ثقة المجلس والتفهم المتبادل .

ثم شكر السيد علي بن الحاج الحكومة نيابة عن الموظفين التونسيين على ما اتخذته نحوهم من الوسائل فيما يتعلق بالمرتبات وابدى رغبته في اجابة جميع مطالبهم ومن ذلك ان مرتبات حكام الوزارة تنقص بالنسبة لما كانوا يتقاضونه بصفتهم رؤساء مجالس افاقية وفعلا فجل حكام الوزارة يقع انتخابهم من بين قدماء رؤساء المجالس الافاقية الذين يتقاضون منحة ادارة قدرها فرنكات ١٠٠٠ بان اوقعت تسميتهم بالوزارة تنقطع عنهم هاته المنحة بينما ان هذه التسمية فيها رقي لهم

ثم لاحظ السيد علي بن الحاج ان وكلاء الدولة لدى الوزارة ولدى مجلس الدربية الذي مهمتهم اقل اهمية يتقاضون هذه المنحة وذكر انه سبقت المناقشة في هاته المسالة ووقع الاتفاق على ان حكام مجلس الوزارة لا يمكن تشبيههم بزملائهم الفرنسيين المستشارين لدى الاستئناف والذين يتقاضون منحة قدرها فرنكات ١٦٠٠٠.

ثم الفت السيد علي بن الحاج نظر الحكومة الى قلة عدد هؤلاء الحكام ومهمتهم الشاقة والصعبة والح في اجابة رغائبهم .

ولاحظ ايضا انه ينبغي سعيا وراء نفس مصلحة المتقاضين ان يقع تاسيس دائرة بمجلس الوزارة ودائرة بمجلس الدربة حيث ان عدد النوازل المنشورة عظيم جدا .

فاجاب م. بيرو نائب المعتمد لدى العدلية التونسية ان مسالة اعضاء حكام الوزارة منحة قد الفت نظر رئيس قلم الادعاء التونسي وانه وقعت احالة تقرير حسن في الموضوع . ولاحظ من جهة اخرى انه لم يعرب عن فكرة الرئيس مسالة وجوب الزيادة في عدد متوظفي العدلية التونسية وانه ستقع عما قريب تسميات جديدة .

ثم وافق المجلس على ميزانية العدلية التونسية .

ميزانية ديوان البريد

سال الرئيس هل انه يوجد من بين اعضاء المجلس من له ملاحظات يريد تقديمها فيما يخص ميزانية هذه الادارة .

فلم يطلب احد الكلمة

فوقعت المصادقة على الميزانية

ميزانية ادارة الجيش التونسي

وقعت الموافقة على هذه الميزانية ولم يبدأ اي عضو من اعضاء المجلس ملاحظة من شانها .

ميزانية ادارة المال

ذكر السيد علي ابن الحاج ان القسم التونسي للمجلس الكبير قد قدم اقتراحات المرات المختلفة فيما يخص اعطاء حكام المجلس المختلط التونسيين صفة حكام وفيما يتعلق باحداث دائرة استئناف لدى هذا المجلس . وابدى تاسفه على عدم اجابة هذه الاقتراحات .

وفيما يتعلق بالمجلس المختلط طلب ان يقع انتخاب حكام من الوزارة بجانب الحكام الفرنسيين لا مدرسين ليست لهم المقدرة المطلوبة .

ويرى ايضا انه يجب ان تتركب دائرة الاستئناف المطلوب احداثها من حكام من مجلس الاستئناف ومن مجلس الوزارة على نسبة متساوية .

فاجاب م. البير بسيس ان للحكام الصاعيين مقدرة قانونية منسعة ولكن ليست لهم دائما المعلومات المطلوبة التي تخولهم النظر في الرسوم العربية وهذا هو السبب الذي يبرر وجود مدرسين بالمجلس المختلط وذكر من جهة اخرى ان مسالة احداث دائرة استئناف قد وقعت المناقشة فيها طويلا اثناء الدورات السالفة .

وان القسم التونسي قد وافق مبدئيا على هذا التاسيس ويرى انه ينبغي انتظار ما ستقرر الحكومة لتقع المناقشة اذا اقتضى الحال في تركيب هذه الدائرة .

ثم لاحظ م. البير بسيس مدققا انه ممن يحبذ احداث دائرة استئناف لانه يرى انه ينبغي منح المقاضين الضمانات الكافية ويرى ايضا انه يجب ان يكون من الممكن جلب الاحكام الصادرة من المجلس المختلط امام محكمة استئناف .

ثم طلب السيد علي ابن الحاج من م. ديبوي ان يدقق له هل انه معترف بصفة الحاكمية لحكام المجلس المختلط التونسيين فاجابه م. ديبوي انه ليس هناك اي وجه شبه بين هذين الصنفين من الموظفين وزاد مدققا ان انتخاب حكام المجلس المختلط التونسيين يقع من بين مدرسي الجامع الاعظم لاجل معرفتهم الفقهية وانهم لا يتقاضون

الا منحة لان لهم مرتبات من جهة اخرى يتقاضونها في مقابل وظائفهم الاصلية .

فسجل السيد علي بن الحاج تصريحات مبتر بسيس وم. ديبوي واستنتج ان المجلس المختلط ليس في الحقيقة مختلطا اذ انه يتركب من حكام فرنسيين ومدرسين ثم لاحظ انه ان طلب تسمية حكام من الوزارة لدى المجلس المختلط فلان غالب هؤلاء الحكام الصناعيين مشائخ مطوعون ولهم حينئذ النظر القانوني والمعارف الدينية المطلوبة لاملية النظر في الرسوم.

ثم لاحظ ايضا من جهة اخرى ان التوجهات على العين تقع من طرف حاكم فرنساوي بمساعدة مترجم بينما انه يستحيل ماديا على مترجم مهما كانت صفته ان يترجم ويؤدي بدقة معنى الرسم العربي.

ثم رجع الى مسالة تاسيس دائرة الاستئناف لدى المجلس المختلط فلاحظ ان الحكام انما هم بشر يعتريهم الغلط وانه لا يوجد في اي بلاد مجلس يحكم نهائيا وان الاستئناف فيه ضمان لا يمكن حرمان المتقاضين منه

نعم هناك منحة تعطى في صورة وقوع غلطة عدلية ولكن هذه المنحة لا تعوض البتة ضياع الارض خصوصا بالنسبة للفلاحة.

ثم لخص السيد علي ابن الحاج ملاحظاته وطلب :

١ ان يتمتع اعضاء المجلس المختلط التونسيين بنفس المميزات التي للحكام الفرنسيين لدى هاته المحكمة .

٢ — ان تقع في المستقبل التوجهات على العين لتطبيق الرسوم اذا كان الامر يتعلق بعقار بالبادية من طرف حاكم فرنساوي وحاكم تونسي .

٣ — ان يقع احداث دائرة استئناف لدى المجلس المختلط تكون مركبة من حكام من محكمة الاستئناف بتونس ومن حكام من مجلس الوزارة على نسبة متساوية.

فرسم الرئيس في مذكرته الاقتراحات التي ابداها السيد علي ابن الحاج وصرح ان اهتمام الحكومة يرمي الى منح اقصى ما يمكن من الضمانات في هذا الصدد باكبر سرعة ممكنة .

ولاحظ م. قرومان ان مسالة الاعوان تجعل الادارة في قلق عظيم حث ان عددا كبيرا من اعوان مصلحة قيس الاراضي مجندون او مشتغلون باشغال تجديد البناء .

ثم ذكر السيد محمد بن رمضان المشروع العظيم الذي قام به صندوق القرض والوثيق بمنحه تسبقات للفلاحة الذين هم في ضيق لتمكينهم من مواجهة مصاريف تسجيل اراضيهم .

وطلب ان يواصل هذا الصندوق مجهوداته .

فلاحظ م. ديبوي ان الصندوق التونسي للقرض وتوثيق الديون قد قام بمشروع جليل وان عدد الملفات المكونة تبلغ ١٢٦١ وانه يجب مواصلة العمل في هذا المشروع غير ان المجلس المختلط الان في حالة حرجة نشات عن تجنيد الاعوان الفنيين لمصلحة قيس الاراضي ولاحظ ايضا ان الحكومة قد قررت عوض احداث دائرة استئناف ان تحرص على اعمال التسجيل ولهذا الغرض قد زادت في عدد متوظفي المجلس المختلط نسبة عظيمة وفعلا فانه وقع رسم احدى واربعين خطة جديدة ولكن يجب انتظار الرجوع الى ظروف اعتيادية لتواصل اعمال التسجيل التي هي من الاهمية بمكان بالنسبة لافتصاد البلاد بالنشاط التي تبغيه الحكومة .

ثم ذكر م. اليبر بسيس ان مرتبات المتوظفين قد زيد فيها كما زيد في المنحة المعطاة لاعضاء المجلس الكبير وانه اثني بلا شك على الكتبة والمترجمين ولكنه يرى انه يجب عقلا ان ينسم هذا الاستحسان الادبي البحت بمنافع مادية ولذا فانه يطلب من مدير المال ان يفكر في زيادة المنحة المعطاة لهؤلاء الاعوان

ثم لاحظ السيد محمد بن رمضان ان ادارة المال هي التي تدير الشركة الاحتياطية التونسية الامر الذي ليس في نظره من علائقها

وهو لا يجحد العمل الهام الذي تقوم به هذه الشركة والاعانة الناجعة التي امدت بها الفلاحة ولكن يرى انه لما كان تسيير هذه الشركة اداري صرف فهو يعوزه مرونة وفكرة تجارية ولما كان صندوق هذه الشركة تشمل مداخيله الصانتيمات

الاضافية التي يدفعها الفلاحة فهو يرى انه من الاولى ان يدير الذين يهمهم الامر انفسهم هذه الشركة ولا يبقى لادارة المال الا حق الرقابة على العمليات

ويجب ادخال نظام سديد على الجمعية الاحتياطية يمكنها من اعانة الفلاحين اعانة ناجعة حتى لا يقعوا في مخالب المرابين ويمكنوا من تحسين حالة اقتصاد البلاد ولذا طلب السيد محمد بن رمضان تحوير القانون الاساسي للجمعية الاحتياطية واجراء تفكيك اداري بكل عمل من الاعمال

ثم بعد ذلك صرح السيد محمد بن رمضان ان الصندوق العقاري منح سلفات في مقابلة ضمان والحال انه كان الاولى ان تقوم بهاته المهمة الجمعيات الاحتياطية التونسية فاستغرب من وجود هاتين المؤسستين في آن واحد من كون منعلقاتهما منشابهة وطلب جعل حد لهاته الحالة في المستقبل

ثم الفت النائب المذكور انظار الحكومة الى الفائض المشط الذي يطلبه الصندوق العقاري وذكر ان القسم التونسي كان طلب التنقيص من قيمة هذا الفائض في عام ١٩٣٨ وطلب في الختام من الحكومة ان تسلك سياسة الانجاز وان تبوأ الفلاحة المقعد الذي هي جديرة به حتى تساهم في نهوض القطر ولصالح فرانسا نفسها . ثم شاطر السيد الحطاب بوحجبه زميله السيد محمد بن رمضان فيما لاحظه وطلب تنقيح القانون الاساسي للجمعيات الاحتياطية التونسية واشار من جهة اخرى الى الصعوبات التي اعترضت سبيل الفلاحين لنيل ما يلزمهم من مادة الوقود وذلك ان الحجرة الفلاحية وزعت عليهم تذاكر اشتراء تلك المادة ولكن في الوقت الذي ذهبوا فيه لتسلم ذلك اجيبوا بانه يلزمهم امضاء تلك التذاكر من طرف اللجنة الكائنة بالحاضرة

فاجاب الرئيس على الفور السيد الحطاب بوحجبه قائلا ان الصعوبات المشار اليها نشات عما وقع تنقيحه في طرق التوزيع بواسطة التذاكر وعليه فان هاته الصعوبات حدثت عرضا ولن تتجدد

ثم اجاب م. ديبوي عن ملاحظة السيد محمد بن رمضان في شان سير الجمعيات الاحتياطية التونسية فقال ان ادارة المال تهتم ايضا بمد الفلاحين التونسيين بما يمكن

من الاعانة ولكنها ظن انه يمكن التحصل على تحسن في هذا الميدان باجراء تفكيك في ادارة الجمعيات الاحتياطية وهناك نظامان النظام الاول مرتكز على مبدا التفكيك الذي هو جاريه العمل في الجزائر غير انه لم يات بنتيجة مرضية والنظام الاخر مبني على مبدا المركزية الذي هو مطبق بالبلاد التونسية وقد اتى بنتائجه .

ولا شك ان الجمعيات الاحتياطية قامت بمشروع عظيم ويرى م. ديبوي وجوب الزيادة في اعانة الفلاحين بتخويلهم قروضا بمناسبة مواسم الفلاحة

وصرح انه كان وقع التعويل على انجاز برنامج في هذا الشان ولكن تعذر ذلك الانجاز بسبب الحرب واما فيما يتعلق بلائحة النظام المبني على مبدء التفكيك الاداري الذي اشار اليه السيد محمد بن رمضان ذكر م. ديبوي ان الجمعيات الاحتياطية انتفعت باعانة الدولة وانه ان اقتصرت على مواريدها الخاصة التي هي ضعيفة جدا لا يمكن لها انجاز برنامج معتبر بالدوائر التي بها تلك الجمعيات واشار بالخصوص الى وجوب اعادة بناء مطامير والى ان اللجان المحلية ليس في وسعها ايجاد الاموال الكافية للقيام بهاته الاشغال .

وصرح الرئيس ان الادارة تنظر الان في كيفية سير الجمعيات الاحتياطية وانه يمكن ادخال تغييرات على هاته المؤسسات لتمكينها من القيام بدورها الاقتصادي والاجتماعي لفائدة الفلاحة الضيقة النطاق التي هي موضوع اعظم اهتمام الحكومة .

وصرح السيد محمد بن رمضان ان التفكيك الاداري للجمعيات الاحتياطية امر واجب في نظره لتحصل مشاركة الفلاحين مشاركة فعلية ميسرة فهو يطلب حينئذ تنقيح القانون الاساسي لهذه المؤسسات .

فلاحظ جناب الرئيس للسيد محمد بن رمضان انه سيسعى بلا شك الى ابداء رايه بلجنة ستجتمع قريبا لدرس التنقيحات الواجب ادخالها على النظام الحالي وسيحضر بهذه اللجنة ممثلو الفلاحة التونسيين .

ثم طلب م. قرومان بعد ذلك عرض التقريري العامين التقرير المالي وتقرير الجهاز الاقتصادي على الاقتراع .

فطلب م. البير بسيس ان يبين بتدقيق في تقرير الجلسة ان الموافقة على التقريرين وعلى الميزانية لا تصح الا بالنسبة للمصارف لا بالنسبة للخطط المحدثة .

فاجاب م. قرومان ان المصادقة التي ستقع لا تتعلق بالطبع الا بالميزانية المعروضة اعني ميزانية عام ١٩٤٣ .

ثم صوت على التقريرين فوقعت الموافقة عليهما بالاجماع .

ثم اعرب السيد محمد بن رمضان على اكباره لما ابدته اللجنتان اثناء اشغالهما من حسن فكرة النفهم والمشاركة وشكر من جديد جناب الجنرال ماست المقيم العام الذي اقام الدليل بفضله برئاسة اشغالهما المرات المختلفة على الاهتمام الذي له بالمسائل التونسية وينمنى ان تستانف البلاد العمل كالماضي وان يواصل العمل بنشاط في سبيل احيائهما لاعظم صالح سكانها وصالح فرنسا .

وانفض المجلس على الساعة الخامسة والربع .

الرئيس : الكاتب

قرومان ا. كوهين

الجلسة العامة الثامنة

المنعقدة في ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٣

عقد القسم التونسي للمجلس الكثير في ٦ نوفمبر عام ١٩٤٣ على الساعة العاشرة والنصف صباحا جلسة عامة تحت رئاسة م. قرومان الكاتب العام للحكومة بمعاضدة السيد عبد العزيز الباجي نائب كاهية رئيس القسم المذكور وبمعاضدة م. الفريد كوهين كاتب مكتب القسم التونسي .

حضر الجلسة السادة

الصادق التلاتلي وعبد الرحمان اللوز ومحمد بن رمضان والبير بسيس وعلي بن الحاج ومحمد ماجول واحمد بن مامي ومحمد الاخضر بن عطية وعبد الرحمان كليش والحطاب بوحجبة وسعيد الحنوس وصالح الحنتوس ومحمد بن محمد الملوح وحامد عكاشة والجليدي بن احمد العماري وشارل كوهين وارنيست وزان ونسيم ناطاف وجبرار مامو وفيكتور فيبز .

وغاب عن الجلسة السادة :

المنصف العقبي وعبد الجليل الباجي والمختار القرطبي والشاذلي بن رمضان وابوبكر بن عمر دبش ومبروك بالقروي وعمر العواني والطاهر بن علي بن الطاهر وعلاله بن العشي .

وحضر الجلسة ايضا

م. كارتري مدير المالية

وم. كاستون مدير العلوم والمعارف

وم. دوبيوي رئيس قسم بادارة المال

افتتح الرئيس الجلسة وقاه بالتصريحات الاتية :

سادتي

حدث حادث جديد منذ اجتماعكم الاخير وذلك انه كان في نية الحكومة ان تعرض على انظاركم ميزانية عام ١٩٤٤ تحسينا معتبرا لحالة المتوظفين فوقعت معارضة ذلك بدعوى ان عدد المتوظفين مشط فلكم حينئذ ان تنظروا في هاته المسالة بمناسبة ميزانية عام ١٩٤٤ حيث انكم وافقتم على ما عرض عليكم بميزانية عام ١٩٤٣

ولم تكن للحكومة مندوحة عن الفات نظرها بوجه خاص لما يتقاضاه المتوظفون من المرتبات في الحالة الراهنة وان احسن طريقة لانجاز التحسن الذي وقع التعويل عليه هي تحويل منوظفي الايالة التونسية ماينتمتع به متوظفو الجزائر من المنافع حيث ان مرتبات المتوظفين بالايالة التونسية اقل مما يتقاضاه زملاؤهم بالجزائر .

واظن ان لا فائدة في الالحاح في شان هاته المسالة فبينما كنا لانؤمل الحصول على الاذن من وكالة الشؤون المالية بلجنة التحرير الوطني في ترفيع مرتبات المتوظفين الا ابتداء من غرة جانفي عام ١٩٤٤ علمنا امس انه يمكننا بفضل موافقتكم الزيادة في مرتبات هؤلاء ابتداء من غرة اكتوبر عام ١٩٤٣ .

ايها السادة

اني لا اريد الاطناب في هذا الشان ومحاولة استنفزاعكم فيما يتعلق بحالة المتوظفين ماديا وادبيا فهم قسم من المجتمع التونسي لايستهان به .

على ان كثيرا منكم كانوا متوظفين وانكم تعلمون ما هو العمل لخدمه الدولة وما يخالج المتوظفين من الشعور بالواجب في كل حين وزد على ذلك ان صعوبات الحياة صارت تتفاقم باستمرار بالنسبة للذين يكدون وليس لهم موارد سوى مرتباتهم او اجورهم

وعليه لا اريد ان اخطب بينكم برنة الناثر العظيم ولكني اطلب منكم ايها السادة تفكروا في حالة اولائك الضعفاء في حالة تلك الطبقة الوسطى من الناس الذين تتكون منهم احدى القواعد الصحيحة لحياة القطر والذين يمكنكم ان تعتمدوا عليهم

وما قصدي بسط هاته المسالة تفصيلا اثناء الجلسة العامة ولكني اطلب منكم احالتها الى اللجنة المالية التي ستتلقى البيانات الفنية من طرف ممثل ادارة المال ثم تحرر ما تريد استنتاجه وتعرض اقتراحاتها على الجلسة العامة التي ستعقد بعد ذلك حالا اذ لا ترون مانعا من ذلك .

ثم صرح السيد عبد الرحمان اللوز انه شخصيا لا يرى اي مانع من احالة هاته المسالة الى اللجنة المالية غير انه يسال هل ان المجلس يمكن له ان يعيد النظر من ميزانية ما قد وافقت عليها .

ففي هاته الصورة يمكن فتح باب المناقشة من جديد في شان مسائل او فيما يتعلق بمراتب بعض ادارات حصلت عليها الموافقة من طرف القسم .

فاجاب م. قرومان انه من الممكن تقديم كل ملاحظة مادامت دورة جلسات المجلس مفتوحة

ثم لاحظ م. دوبوي انه حدث اثناء الدورات السابقة اتصال المجلس بمطلب من الحكومة بعد الموافقة على الميزانية وانه وقع في شان المطلب المذكور سلوك الطريقة الاعتيادية بعد ان تاملت فيه اللجنة ذات النظر وبين ان ذلك حدث على الاخص اثناء الدورة الاخيرة للمجلس الكبير .

فصرح م. قرومان ان القانون الذي يعين كيفية مفاوضات المجلس لا يمنع من سلوك هاته الطريقة .

ولاحظ السيد عبد الرحمان اللوز ان يتذكر ان مسالة مثل هاته وقع بسطها اثناء دورة عام ١٩٣٩ فكان جواب الرئيس للمجلس انه لا يمكن اعادة النظر في امر حصلت الموافقة عليه .

فبين السيد محمد بن رمضان ان مطلب الحكومة ليس القصد منه تغيير ما وقعت الموافقة عليه في شان الميزانية بل تلك الموافقة تبقى حاصلة ولكن المسالة تتعلق في هاته الصورة الخاصة بملحق عرض على المجلس في آخر وقت .

ثم سال السيد عبد العزيز الباجي هل ان هاته الزيادة ستخول لجميع المتوظفين حسب مرتب كل منهم او بعكس ذلك تكون ذات مقدار معين ينتفع بها المتوظفون على السوية .

فاجاب م. فرومان مبينا ان هنا شئين مختلفين :

اولا — منحة تخول على نسبة ما

ثانيا — منح عائلية لايعين مقدارها حسب مرتب المتوظف بل حسب التكاليف العائلية .

فطلب السيد عبد العزيز الباجي من م. دوبوي ان يبين له مقدار ميزانية القطر الجزائري والمبلغ الراجع من تلك الميزانية الى المتوظفين اجاب م. دوبوي انه يتعذر عليه اعطاء سي عبد العزيز الباجي هذا البيان حيث انه ليس لديه ميزانية القطر الجزائري الا انه يظهر من الصعب جدا جعل مقارنة بين المبلغ الراجع للمتوظفين من ميزانية الجزائر وبين المقدار المخصص للمتوظفين بميزانية الايالة وذلك انه يوجد بالجزاير زيادة على ميزانية الدولة ميزانيات للمقاطعات والبلديات تدفع منها مرتبات الاعوان الراجعين لهاته المناطق وبخلاف ذلك فان متوظفي الايالة التونسية يتقاضون مرتباتهم من الميزانية العامة وذلك بدون اعتبار اعوان البلديات التي لا توجد الا في المدن والمراكز المعتبرة .

ثم باتفاق مع اعضاء المجلس احال الرئيس هاته المسالة الى اللجنة المالية لتتولى النظر فيها وفض الجلسة على الساعة العاشرة وتسع واربعين دقيقة

امضاء الرئيس	امضاء الكاتب
فرومان	ا . كوهين

الجلسة التاسعة

المنعقدة في ٦ نوفمبر ١٩٤٣

عقد القسم التونسي للمجلس الكبير جلسة عامة بقصر الشورى بالحاضرة يوم السبت ٦ نوفمبر ١٩٤٣ على الساعة الثالثة وتسع واربعين دقيقة تحت رئاسة م. قرومان الكاتب العام للحكومة بمعاضدة السيد عبد العزيز الباجي النائب عن كاهية رئيس القسم التونسي ومعاضدة م. الفريد كوهين كاتب المكتب .

حضر الجلسة السادة :

البير بسيس والصادق التلاتلي ومحمد الملوح وعبد العزيز الباجي وعلي ابن الحاج ومحمد بن رمضان وعمر العواني والشاذلي بن رمضان وعبد الرحمان اللوز وسعيد الحنتوس ومحمد ماجول واحمد بن مامي وجيرار مامو ومحمد الاخضر بن عطية والحطاب بوحجبه وابوبكر بن عمر دبيش وايرنيست وزان وحامد عكاشة وشارل كوهين وصالح بن قاسم الحنتوس والفريد كوهين ونسيم نطاف وفيكتور قيز والجلبدي بن احمد بن العماري وعبد الرحمان كليش .

وغاب عن الجلسة السادة :

المنصف العقبي والطاهر بن عمار وعبد الجليل الباجي والطاهر بن علي بن الطاهر والمختار القرطبي ومبروك بن القروي وعلاله بن العشي .

وحضر ايضا الجلسة السادة :

كارتري مدير المال وسكالدي ممثل ادارة الصحة والاعانة العموميتين ودوبوي رئيس قسم بادارة المال .

افتتح الرئيس الجلسة واذن بالكلام لم. البير بسيس المقرر العام .

فصرح م. بسيس ان اللجنة المالية عقدت جلسة بطلب قدمته الحكومة صباح هذا اليوم في شان تحسين حالة المتوظفين بالايالة التونسية ثم تلا باسم اللجنة المذكورة التقرير الاتي :

سادتي :

لقد قبلنا بمناسبة ميزانية عام ١٩٤٣ وملحقها جميع الاجراءات التي وقع اتخاذها لفائدة المنوظفين ووافقنا عليها مع اعتبار التحوير الذي يرمي :

١) الى ترفيع مقدار الزيادة التونسية من ٢٨ الى ٣٣ في المائة وذلك سواء بالنسبة لاصل المرتب او بالنسبة للزيادة الوقتية للمرتبات .

٢) الى ترفيع مقدار الزيادة الوقتية فكان المبلغ الناشيء عن التحوير المذكور اربعة ملايين بالنسبة للثلاثة اشهر الاخيرة من سنة ١٩٤٣ .

واليوم رات الحكومة تمكين موظفي الدولة التونسية من التمتع ابتداء من غرة اكتوبر ١٩٤٣ بنظام المرتبات الجاري به العمل لفائدة موظفي حكومة بلاد الجزائر وطلبت منا ان نوافق على وسيلتي وقع اتخاذهما اخيرا ببلاد الجزائر وهما :

١) ترفيع الزيادة الوقتية للمرتب على قاعدة ٤٥٠٠ فرنك .

٢) التسوية بين النظامين التونسي والجزائري فيما يتعلق بالمنح ذات الصبغة العائلية وتقتضي الوسيلة الاولى في ميزانية سنة واحدة ٩٠ مليونا اي ٢٢٥٠٠٠٠٠ بالنسبة للثلاثة اشهر الاخيرة من عام ١٩٤٣ .

وتسدعي الوسيلة الثانية في ميزانية سنة واحدة ٢٥ مليونا اي ٦٢٥٠٠٠٠

فتصير الجملة ٢٨٧٥٠٠٠٠ فرنك بالنسبة للثلاثة اشهر الاخيرة من عام ١٩٤٣ وبرقم اتم تصير الجملة ٢٩ مليونا .

واضافت الحكومة الى ذلك انه ليس من اللزومي التعويل على موارد خصوصية لتسديد هذه الزيادة في المصاريف اذ يمكن للحكومة بفضل تحسين المداخيل اثناء الثلاثة اشهر الاخيرة من هذا العام ان تواجه الزيادة المذكورة بدون ترفيع مقدار ٢٥٠ مليون الماخوذة من مدخرات الخزينة الدولية والمنصوص عليها بالملحق .

وان لجنتكم بعد مناقشة طويلة :

١) قررت قبول التحسينين المطلوبين منها وترسيم المبلغ اللازم لذلك بميزانية المصاريف لتسديدها طيلة الثلاثة اشهر الاخيرة لعام ١٩٤٣ اي ٢٩ مليونا .

٢) وقالت ان تسديد هذا المصروف يقع بدون التجاء الى فرض ضريبة جديدة

٣) وقبلت على الاخص ان يتمتع الموظفون التونسيون بنظام المرتبات الجاري العمل به من الجزائر لكنها تمتنع من اعتبار ان موافقتها على جميع التغييرات او التحسينات الجزائرية واجبة عليها وتحتفظ بحق المناقشة في كل مطلب يعرض عليها وكذلك بحق رفضه او قبوله .

ولو كانت وقعت الموافقة عليه من طرف عاصمة الجزائر .

٤) وتذكر ان الاداءات ببلاد الجزائر ارفع مما هي عليه بالبلاد التونسية وتصرح انه من المعقول اذا ان يعتبر الفرق بالنسبة للاداءات في حساب المرتبات العمومية وذلك عند تحرير مقدرات الميزانية المقبلة حيث انه جعلت التسوية بين الموظفين التونسيين والموظفين الجزائريين في ميدان المرتبات .

٥) تذكر كذلك رغبتها في ان ترى على الاخص وفي المقام الاول تحسينا في حالة الاجور الطفيفة .

٦) تسنلفت مرة اخرى انظار الحكومة الى التكاليف التي لا طاق الناشئة عن مصاريف الادارة وترغب في ان تدفع اجور الموظفين بحسب ما تقتضيه حالة المعيشة الراهنة وتطلب ان يقع التعديل في عددهم بكامل الدقة وان تقع مواصلة الكفاح ضد غلو المعاش بصفة جدية .

واذا وافقتم على مقترحات لجنتكم المالية اعتبارا لما تتضمنه الميزانية ملحقها من المصاريف الزائدة التي قدرها ١٨٩٤٨٠٠٠٠ والتي اضفنا اليها الاربعة ملايين الناشئة عما اتخذ اخيرا من الوسائل لفائدة الموظفين يلزم اضافة مبلغ اخر الى ذلك قدره ٢٩ مليونا الامر الذي تصير به جملة المصاريف الزائدة ٢٢٢٤٨٠٠٠٠ يقع تسديدها كما ذكرنا في تقريرنا العام بفضل الضرائب الجديدة وبما ناخذه من القباضة وبالتنقيص من المصاريف وبتحسين المداخيل .

ثم وقعت الموافقة على التقرير المذكور بالاجماع من طرف اعضاء المجلس ما عدا ثلاثة منهم كانوا معاوضين .

وبعد ذلك بين م. قرومان للمجلس انه كان قرر اثناء الجلسة السابعة تاخير عرض لائحة الامر المتعلق باصلاح نظام المدارس القرءانية العصرية على الطابع السعيد ان امكن ذلك ليتسنى لمجلس التعليم الذي من اعضائه السيد الصادق التلاتلي بصفة نائب عن المجلس الكبير ان ينظر في نص لائحة الامر المذكور فقام جناب الكاتب العام للحكومة بسعي في هذا الغرض لدى جناب الوزير الاكبر ولكن جناب الوزير اعلمه بان الامر المشار اليه قد طبعه من طرف الحضرة العلية دام عزها وعلاها

ولذا يرى م. قرومان انه ينبغي احتراما للملك نشر الامر حسب العادة غير انه طلب من مدير العلوم والمعارف ان يطلع على الامر المذكور السيد الصادق التلاتلي لينامل منه قبل نشره بالرائد الرسمي .

فلاحظ السيد الصادق التلاتلي انه اطلع على الامر بفضل دماثة اخلاق م. فاسطون مدير العلوم والمعارف وانه لا يمكنه ان يوافق عليه تماما اذ يرى وجوب ادخال بعض التنقيحات على الامر المذكور الا انه لا يعارض في نشره حيث وقع طبعه من طرف الحضرة العلية دام لها العز والبقاء

ولاحظ م. قرومان انه من الممكن دائما تنقيح الاوامر العلية وان الادارة العلما تسجل الملاحظات التي يبديها السيد الصادق التلاتلي التي فرضها بعد ذلك على مجلس التعليم للمدارس القرءانية العصرية .

ثم صرح السيد محمد بن رمضان انه وضع ثقته في السيد الصادق التلاتلي الذي سيعرض على الحكومة جميع الملاحظات التي ربما يبديها بعد النظر في النص المذكور .

وبهاته المناسبة لاحظ السيد علي بن الحاج ان المجلس الكبير ليست له صفة تسن القوانين ولكن السيد الصادق التلاتلي ينوب زملائه بمجلس التعليم للمدارس القرءانية العصرية وانه يشاطر تمام المشاطرة السيد محمد بن رمضان فيما صرح به .

كما لاحظ م. بسيس بدوره انه يتعذر الرجوع في امر علي تم ختمه وانه يرى الاولى ان ينشر الامر المذكور ثم يمكن فيما بعد ادخال فيه التنقيحات المرغوبة حسبما نشاهده كل يوم .

فوافق على ذلك السيد الصادق التلاتلي بشرط ان يحاط مجلس التعليم للمدارس القرءانية العصرية علما من ذلك النص .

فطمن م. قرومان خاطر السيد الصادق التلاتلي من تلك الناحية كامل الاطمئنان ثم بعد ذلك شرع المجلس في تعيين نواب لدى المجلس الاعلى ولدى مختلف اللجان الادارية .

واسفر التعيين الذي اجري علينا وبالاجماع على الصفة الاتية :

النواب لدى المجلس الاعلى

الاعضاء الذين لهم الحق مكتسب

السيد الطاهر بن عمار كاهية رئيس القسم التونسي

السيد محمد بن رمضان رئيس اللجنة المالية

السيد عبد الرحمان اللوز رئيس لجنة الجهاز الاقتصادي

الاعضاء المنتخبون

م. البير بسيس

السيد الشاذلي بن رمضان

السيد حامد عكاشه

السيد الصادق التلاتلي

المجالس واللجان

لجنة مصالح الدخان

السيد الصادق التلاتلي

السيد محمد ماجول

الضريبة الشخصية الدولية

م. نطاف نسيم والسيد عبد الجليل الباجي

لجنة صندوق التعاضد

السيد عبد الرحمان اللوز والسيد الطاهر بن عمار والسيد محمد بن رمضان

صندوق تجديد البواخر

م. وزان

لجنة رقي الفنون والصنائع

السيد احمد بن مامي

مجلس منازل السكنى الرخيصة

م. قيز وم. وزان

مجلس التعليم العمومي

السيد الصادق التلاتلي

اللجنة الاستشارية للسلفات المخولة للطلبة

الحكيم بن رمضان وم. نطاف

اللجنة العليا للرياضة البدنية

م. البير بسيس

لجنة التعاضد البحري

م. وزان والسيد ماجول وم. شارل كوهين

لجنة قبول التلامذة مجانا بالمدارس بصفة مقيمين

السيد علي بن الحاج وم. نطاف والسيد محمد الملوح

مجلس تحسين نظام مدرسة ايميل لوبي

م. مامو جيرار

مجلس تحسين نظام الليسي كارنو

السيد الصادق التلاتلي

مجلس ادارة ترشيح المعلمين

السيد الصادق التلاتلي

لجنة الاشراف على المدرسة العلاوية

م. ارنيست وزان

لجنة الاشراف على مدرسة الصنائع المعدة لقبول التلامذة بصفة مقيمين

السيد عبد الجليل الباجي

لجنة مستشفى الامراض العقلية

الحكيم الشاذلي بن رمضان

لجنة مستشفى الصادقي

السيد محمد بن رمضان

الصندوق العقاري

م. البير بسيس

لجنة تحوير النظام القمرقي

م. نسيم نطاف والسيد محمد ماجول

مدرسة سوسة

م. ارنيست وزان

المجلس الاعلى واللجنة المستمرة للصحة العمومية

الحكيم بن رمضان وم. فيكنور قنز والسيد عبد الرحمان اللوز

لجنة محاجر الوطن

السيد الصادق التلاتلي والسيد علي بن الحاج والسيد ابو بكر دبيش

مجلس الاشراف على مدرسة سيدي الناصر بسمنجه

السيد علي بن الحاج

المجلس الاعلى لديوان سواقط الحرب

السيد الحنتوس

لجنة تحسين سير المدرسة التجارية

السيد احمد بن مامي

لجنة تحسين سير مدرسة بول كانون

م نسيم نطاف

المجلس الاعلى للنقل

م. فكتور قز

لجنة تحديد البناء

كاهية الرئيس

رئيس اللجنة المالية

رئيس لجنة الجهاز الاقتصادي

الاعضاء النائبون

نائب كاهية الرئيس

العضو المقرر العام للجنة المالية

العضو المقرر العام للجنة الجهاز الاقتصادي

فلاحظ م. شارل كوهين اثر هذا انه وقع تعيين بعض اعضاء هذا المجلس نوابنا لدى عدة لجان بينما يوجد من بينهم ما لم يقع تعيينه باي لجنة بالمرة وطالب في المستقبل ان يعوض الانتخاب العلني بالانتخاب السري .

فاجاب السيد محمد بن رمضان بان طريقة الانتخاب العلني هي اسرع من غيرها وهو لا يرمي الى غاية اخرى عند ما اقترح .

فضم م. كوهين صوته الى صوت السيد محمد بن رمضان .

ونشأ اثر تعيين النواب لدى لجنة تجديد البناءات تبادل الاراء بين غالب اعضاء المجلس .

ثم ذكر م. ديبوي فيما يتعلق بهذا التعيين ان القسم التونسي قد طلب ان يكون له نائب بصفة مستمرة لدى اللجنة المشار اليها ليراقب كيفية استعمال الاموال المعدة لهذا الغرض فعين لذلك القسم الفرنساوي نوابا عنه لدى اللجنة المذكورة وهم :

كاهية رئيس القسم

ورئيسا لجنتي المالية والجهاز الاقتصادي

والمقرران العامان

فلاحظ السيد الاخضر بن عطية ان القسم التونسي له الحرية المطلقة فيما يتخذه من القرارات وانه غير مجبور بان ينسج على منوال القسم الفرنساوي .

ثم ذكر السيد محمد بن رمضان قائلا انه قد حصلت الموافقة على القسط الاول من القرض ومقداره ٥٠٠ مليون على شرط ان تشكل لجنة مستمرة متركبة من نواب من القسم التونسي للمجلس الكبير لدى اللجنة المذكورة سيشاركونها في تحضير برنامج اشغالها ويرى انه لا يوجد هناك مانع من موافقة زملائه على الكيفية التي وقع بها انجاز تشكيل اللجنة المذكورة من طرف القسم الفرنساوي .

وتمنى السيد عبد العزيز الباجي ان يكون لكل جهة من جهات الايالة نائب لدى لجنة تجديد البناءات المشار اليها .

فاجابه السيد محمد بن رمضان على هاته الملاحظة قائلا ان هذا التعيين الذي وقع اجراءه من طرف القسم التونسي يكون قاضيا الى حد حلول الدورة المقبلة للمجلس الكبير وبهاته المناسبة ينتهز السيد عبد العزيز الباجي الفرصة لعرض مقترحاته على زملائه .

وطلب السيد الاخضر بن عطية من الحكومة ان توجه نسخة من الرائد الرسمي بصفة منتظمة الى كل عضو من اعضاء المجلس حتى يتسنى لهم الاطلاع على جميع النصوص المدرجة به .

فاجابهم . قرومان قائلا انه قد صدرت التعليمات اللازمة الى المصالح المسؤولة في هذا الشان .

وصرح السيد الرئيس انه يرغب عند انتهاء هاته الجلسة وهي اخر جلسة من دورة عام ١٩٤٣ ان يقدم تشكراته الى جميع اعضاء القسم التونسي عما اظهروه من الانقطاع لخدمة الصالح العام اثناء مباشرة شغالهم .

ثم تكلم السيد عبد العزيز الباجي نائب كاهية الرئيس حيث ان السيد الطاهر ابن عمار كان غائبا بعاصمة الجزائر للمشاركة في اعمال المجلس الشوري والقى خطابه الذي قام بترجمته رئيس مصلحة الترجمة للقسم التونسي وهذا نصه :

سيدي الرئيس

زملائي الاعزاء

سادتي

عند انتهاء هاته الدورة يملي علي واجبي بان القي عليكم كلمات اصالة عن قسمنا واصالة عن رئيسنا المحبوب السيد الطاهر بن عمار الذي هو الان غائب .

ذهب رئيسنا الى عاصمة الجزائر نائبا عن الايالة التونسية بالمجلس الشوري وهذه المرة الاولى سيسمع فيها صوت التونسيين بمؤسسة فرنسية تابعة لام الوطن وذلك دليل على عناية الحكومة الفرنساوية بالقطر التونسي فاني اقدم عبارات الاحترام لجناب الجنرال ماست المقيم العام الذي شرف قسمنا مرات عديدة بالحضور واظهر كامل عنايته لاشغالنا وخولنا اثناء زياراته كل التطمينات في شان الميزانية بحيث ان الميزانيات تكون اقل وطاة وطمننا ايضا فيما يتعلق بالفلاحة ولا سيما في شان تسخير الدواب وفي شان الانتاج ولذا فاننا اقدم له اجمل عبارات ممنونيتنا كما اوجه

عبارات احترامنا الى رئيسنا جناب م. قرومان الكاتب العام للحكومة الذي قام بتسيير اشغالنا بمهارة فائقة وان ماضيه لمما يبرر تماما الخطة السامية التي يشغلها بالايالة فهو ايضا مستشرق بارع لطيف يغمر الجميع بعطف متزايد .

ونعبر له عن كامل الاعتبار ونتمنى له نجاحا باهرا حيث انه كلف لاول مرة بتسيير اعمالنا .

زملائي الاعزاء :

وفيما يمس بالفلاحة واعني بذلك ايضا فلاحة الزيتون ايضا اريد ان ابين لكم مختلف الآلام والكوارث التي اصابت هاتين المنبعين لثروة الايالة التونسية .

اعني بذلك المجاعة والسنين المجدبة وايضا التدمير الذي تسببت فيه الحوادث التي تعرفونها لكم الحوادث الحربية التي تسببت في اتلاف البناءات والآلات الفلاحية وفي الفتك بالحيوانات ايضا .

ان حالة الفلاح الان من الخطورة بمكان ولقد تفضلت الحكومة على الحجرات الفلاحية بمليون من الفرنكات كي تتسنى لها ان تقوم بالاصلاحات الحتمية لينمكن الفلاحون من استئناف اعمالهم اصالح الايالة التوسية الا ان هذا الاعتماد الذي قدره مليون فرنك غير كاف فكيف يمكن للحجرة الفلاحية حينئذ ان تقوم بهاته الاصلاحات التي تهم المئات من الفلاحين .

فهناك بلا شك بعض الخلل ولافت رغائب الفلاحين عقبات في طريقها لان جميع الاشياء تعوزهم من مواد بناء ووقود تلكم المواد الضرورية للقيام بالاعمال الفلاحية وان الجهاز الفلاحي للبلاد التونسية يكون عاجزا عن انتاج كمية القمح اللازمة للايالة وكذلك القمح للمعد للتصدير الى فرنسا فمن يتجه يا ترى ؟

ومن البديهي اني لا اطعن في ادارات الحماية ولا في الرؤساء المسيرين لذواليب تلكم الادارات وانما اوجه انتقادي الى الجمعيات والمؤسسات التي احدثت بمقتضى نصوص قديمة صادرة من فيشي والتي لا زالت حجر عثرة في طريق السير بالدواليب اللازمة لتحسين حالة الفلاحة بالبلاد التونسية .

وقد طلب منا منذ بضعة ايام جناب وزير الاقتصاد العام والح في الطلب ان نضاعف مجهوداتنا لتتمكن البلاد التونسية بفضل اعمالها الفلاحية ان تشارك بصفة فعلية ومعتبرة في تموين ام الوطن فرنسا نجيب هذا الطلب ؟ لانه اذا دامت هاته الحالة نكون مجبورين على عدم تلبية هذا الطلب نعم انني ارى ان كل من يعرقل السير اللازم للامور الفلاحية بالبلاد التونسية لا يضر بالفلاحة التونسية فحسب بل بتموين فرنسا ايضا .

سادتي

لقد اطلع قسمكم على ميزانية عرضتها عليه الحكومة وان بهاته الميزانية زيادة بنسبة خمسة وتسعين في المائة وقد انجزت ايضا هاته الميزانية الى حدنسبة خمسة وثمانين في المائة ورأينا من واجبنا ان نوافق على مقترحات الحكومة تسهيلا في ماموريتنا وماموريتها الحكومة وماموريتها جناب الجنرال ماست .

وهناك مسالة اخرى من الاهمية بمكان الا وهي مسالة لائحة الامر التي عرضت على مجلسكم والتي ترمي الى جعل ضريبة على الثروات التي حصل عليها في المدة المنصرمة اخيرا وصرحت الادارة ان هناك نقودا جلبتها القوات المعادية وان هاته المعاليم من النقود تقدر بثلاثة مليارات من الاوراق الفرنسية الا ان الادارة اعترف ان تسعمائة مليون من الاوراق الافرنسية كانت بالبلاد التونسية قبل الاحتلال المحوري لهاته الديار فلم يبقى حينئذ الا ملياران ومائة مليون جلبت الى الايالة بصفة غير شرعية وهذه اللائحة ترمي كما ترون الى وجوب توظيف ضريبة على الثروات المحصل عليها بصفة شرعيه او بصفة غير شرعية وهذا من شانه ان يحدث ظلما وان تطبق هذا الامر يمس بلا شك اناسا حصلوا على ثرواتهم بصفة شرعيه (معقوله) اعنيا ديه تلكم الاناس الذين مازالت جروحهم مفتوحة سيقع مسهم فنطلب حينئذ من الحكومة ان تعفينا من تطبق هاته اللائحة حيث انا رأينا من واجبنا ان نوافق على جميع مقترحات الحكومة وان جناب الجنرال ماست سيتفضل علينا بالموافقة على مطلبنا هذا

وفي الختام سادتي اوجه تشكراتي الى السادة المدبرين والى رؤساء المصالح وكواهيم الذين امدونا باعانتهم النفيسه عند القيام باعمالنا

والترجمة وجميع معاضديهم بدون استثناء النسوة واشكر بالخصوص المترجم السيد محمد المازري المحجوب .

واطلب من الحكومة ان تمنح مترجمنا الترقية التي هو بها جدير للمجهودات الجبارة التي بذلها مترجما بامانة ودقة عبارات اعضاء المجلس الكبير مع افكارهم ونتمنى ان نراه بيننا في الدورة المقبلة في رتبة ارقى من التي هو فيها الان .

واشكر اعضاء الصحافة وممثل الاذاعة واخيرا اطلب منكم يا جناب الرئيس ان تبلغوا مراسم احترامانا الى الجنرال ديقول والجنرال جيرو والى السادة اعضاء اللجنة الافرنسية للتحرير القومي وبهاته المناسبة اطلب منكم ان تبلغوا احتراماتنا الى مليكنا المحترم الحضرة العلية اعزها الله .

(تصفيق استحسان)

وفضت الجلسة على الساعة السادسة بعد الزوال .

الرئيس	الكاتب
قرومان	الفريدكوهين

اقتراحات المجلس الكبير

قدم السيد الجايدي اقتراحا يرمي :

اولا ـ الى اصلاح مدرسة مدنين التي اصابها بعض ضرر فيما بها مصنوع من الخشب ومن النحاس .

ثانيا ـ تجديد بناء مدرسة بني قداش ومدرسة ام تمر التين انهدمتا تماما اثر الحوادث الحربية .

ثالثا ـ تخويل سكان المناطق العسكرية :

ب) مواد البناء لتمكين السكان من اصلاح ما تضرر من محلات السكنى .

ت) كمية من القماش المعبر عنه « بالساتان » الذي هو لازم للباس نساء اهل المناطق .

ويلاحظ انه منذ ابتداء الحرب لم يقع توزيع اي كمية من القماش الذي يعتبر شيئا ضروريا للباس النساء فترتب عن ذلك ان كثيرا من النسوة لازمن منازلهن لفقد اللباس .

ومن جهة اخرى يامل النائب المذكور ان تهتم الحكومة عاجلا بمسالة ازالة الالغام وهذا الخطر الذي اودى بحياة كثير من الاشخاص لم يزل مهددا للناس حيث انه تعذر عليهم مباشرة اشغالهم الفلاحية باملاكهم

فهرست

الصحيفة

الجلسة العامة الاولى ١٣

خطاب م. قرومان ١٤

الجلسة العامة الثانية ١٦

تشكيل هيئة المكتب ١٧

تشكيل اللجان ١٧

خطاب السيد الطاهر ابن عمار ١٨

خطاب م. الفريد كوهين ٢٣

خطاب م. قرومان ٢٤

الجلسة العامة الثالثة ٢٦

نتائج الاقتراع على انتخاب نائب لدى الهيئة الشورية بعاصمة الجزائر ٢٧

خطاب السيد الطاهر ابن عمار ٢٧

خطاب م. قرومان ٢٧

جواب السيد الطاهر ابن عمار ٢٨

الجلسة العامة الرابعة ٢٩

التقرير العام لم. البير بسيس في شان لائحة ميزانية ١٩٤٣ ٣٠

خطاب م. قرومان ٦٢

الجلسة العامة الخامسة ٦٣

الصحيفة

تقرير السيد الشاذلي ابن رمضان عن الجهاز الاقتصادي ٦٤
ميزانية الكتابة العامة للحكومة ٧٨
تداخلات مختلفة ٧٨
ميزانية الامن العام ٨١
ميزانية الاقتصاد العام ٨١
تداخلات مختلفة ٨٢
تداخل السيد علي ابن الحاج في شان اراضي الغابات ٨٣
تداخلات مختلفة ٨٤
تداخل م. بسيس لتخصيص محل رسمي للقسم التونسي من المجلس الكبير ٨٨
الجلسة العامة السادسة ٩٠
ميزانية التعليم العمومي ٩١
تداخل السيد الصادق النلاتلي في شان المدارس القرءانية العصرية ٩١
الشرح الذي القاه م. قاسطون ٩٢
ميزانية الاشغال العامة ١٠٣
تداخلات مختلفة ١٠٤
الجلسة العامة السابعة ١١٣
ميزانية العدلية التونسية ١١٤
تداخلات مختلفة ١١٤
ميزانية ادارة البريد ١١٥

الصحيفة

ميزانية الجيش التونسي ١١٥
ميزانية ادارة المالية ١١٦
تداخلات مختلفة ١١٦

الجلسة العامة الثامنة ١٢٢

تحسين حالة الموظفين بالبلاد التونسية ١٢٣
الشرح الذي القاه الكاتب العام للحكومة ١٢٣
تداخلات مختلفه ١٢٤

الجلسة العامة التاسعة ١٢٦

تقرير م. البير بسيس في شان تحسين حالة الموظفين ١٢٧
تصريح م. قرومان في شان نشر الامر العلي الصادر بشان النظام الاساسي للمدارس القرءانية العصرية ١٢٩
تدخلات مختلفة ١٢٩
تعيينات في المجلس الاعلى وفي مختلف المجالس واللجان ١٣٠
تداخلات مختلفة ١٣٤
الخطاب النهائي للسيد عبد العزيز الباجي ١٣٥

336.611
T926A
[redacted]
1943

تونس. المجلس الكبير للايالة التونسية
تقارير جلسات المجلس الكبير للايالة ا
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01019515

336.611
T926tA
1943